



الشرق الأوسط الجديد

شمعون بيريس

الشرق الأوسط الجديد

ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ









الاهداء

الى ميشال، نوح، عساف، غوي، يوئيل ...

وهم يدخلون القرن الحادي والعشرين....

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م



المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد

قبل أن تقرأ الكتاب

كثيرون الذين سينخدعون وللوهلة الاولى بموضوعية بيريز ومنطقه وهو يتحدث في كتابه «الشرق الاوسط الجديد» عن فشل الحروب وأهمية السلام. غير انه سرعان ما يكشف القارىء الواعي أن هذا السياسي الاسرائيلي المخضرم انما يدس السم بالعسل وأن دعوته الظاهرية للسلام لا تخفي الاستراتيجية التوسعية التي التزم بها قادة اسرائيل والحركة الصهيونية حتى من قبل قيام دولتهم على أرض فلسطين، وهي استراتيجية تعبر عن قناعة راسخة موجودة في عقول قادة حزبي العمل والليكود في نفس الوقت، قناعة تقوم على ضرورة استمرار ـ الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة وإن اختلفت الوسيلة، وتغيرت من دبابة الى بضاعة متقنة الانتاج.

غير أن الكتاب لا يخلو في الوقت ذاته من اعترافات اجبر بيريز على تدوينها ليس أقلها أن الحروب التي خاضتها اسرائيل لم تستطع أن تضمن لها النصر النهائي أو حتى الأمن. كما ويعترف بيريز مكرها أن الانتفاضة كانت الذخيرة الحية والنضال الحاد الذي

اكد فشل الامر الواقع الذي صمم لغرض فرض نظرية الامن الاسرائيلية.

كتاب بيريز يجب ان يقرأ من زاوية يغلب عليها الحذر والتمعن وقراءة ما بين السطور. فالمؤلف عدو ماكر وخطير.

المترجم

الفصل الاول

فجر السلام

في ساعة متأخرة من ليلة العشرين من آب ١٩٩٣، جلس ما تبقى من أعضاء الوفدين المفاوضين الاسرائيلي والفلسطيني ليوقعوا وبالاحرف الاولى على الوثيقة التي عملنا على التوصل اليها بكثير من الجهد وبعد طول وقت. عندها فقط تنفس الجميع الصعداء فقد تم التوصل أخيراً الى اتفاق عربي اسرائيلي.

فرحتي في اوسلو كانت مزدوجة، فقد تصادف تلك الليلة ايضاً عيد ميلادي السبعين، هناك في اوسلو وفي الوقت الذي كان فيه الفجر الشمالي على وشك البزوغ، كانت مجموعة صغيرة من الاسرائيليين والفلسطينيين والنرويجيين يجهدون كشركاء في أعظم أسرار السياسة سرية، وهو سر يعني الكشف عنه بداية مرحلة تاريخية جديدة في الشرق الاوسط. وقتها قال لي ابو علاء، ممثل

منظمة التحرير الفلسطينية وهو يبتسم بجدارة: الاتفاقية هي هديتنا لك في عيد ميلادك. قلت في نفسي: يا لها من هدية، هدية متميزة وغير متوقعة بل من المستحيل تقييمها.

فجأة وجدت نفسي أرجع بذاكرتي الى طفولتي فانا ابن جيل فقد عالمه في الخارج وجهد لبناء عالم آخر حيث نجحنا في اقامة دولة اسرائيل الحديثة ومع ذلك فان العالم الجديد كان يعني بالنسبة لنا الحروب المخيفة والمعاناة والالم، ألم ومعاناة على درجة من الفظاعة لدرجة أننا وجدنا انفسنا اسرائيليين وعرب نتصرف مغمضي العيون وكعاجزين عن أن نتمكن من تغيير الصورة المرسومة في اذهاننا لبعضنا البعض ولعل هذا هو الوضع الذي تسبب في اضاعة الفرص. لقد انشغلنا في مقاتلة بعضنا الى حد أننا لم ندرك كم كان الوقت مناسباً للتغيير.

في أوائل التسعينات، حانت احدى الفرص النادرة التي تمكن رجال الدولة من احداث قفزة نوعية في طريقة التفكير وربما من تغيير مسار التاريخ. وحتى تنجح عملية التغيير كان علينا ان نفتح اعيننا على الحقيقة الجديدة. فخلال تلك الساعات المبكرة من الفجر في اوسلو، كنت على ادراك تام بحقيقة أنه يتوجب علينا التخلص من أشباح الماضي. فالماضي لا يمكن تغييره، الا أنه

يتوجب علينا ذلك -لمصلحة الحاضر ولكن كيف؟!

مع أننا قد نستوعب دروس الماضي، الا أنه من الصعب علينا تصحيح أخطائنا وكما يقول الفيلسوف الاغريقي هيرا قليتوس: «على أجساد أولئك الذين يسبحون في النهر، تتدفق مياه مختلفة»، فالانهار دائمة التدفق ومياهها تعمل على خلق حقائق جديدة طوال الوقت واذا كانت المياه قادرة على اغراق من لا يستطيع السباحة فيها، فانه ما من احد قادر على عكس اتجاه مجرى التيار. ونفس الامر ينطبق على التاريخ. فنحن لا نستطيع بناء المستقبل على أنقاض نظام قديم.

لقد شهدت منطقتنا مراحل من التغيير المثير منذ أيام الاجداد. النبي ابراهيم كذلك، عايش مراحل من الجوع والقحط وتوالت على المنطقة عهود صعبة سادتها الزلازل والفيضانات ناهيك عن الحروب وسفك الدماء، غير أن الزمن تغير، ففي عهد ابراهيم لم يكن الناس يملكون وسائل تحلية المياه وتوليد الطاقة وتغيير مجرى الريح والتنبؤ بالزلازل، ولم يسمع أجدادنا بالتأكيد بالكمبيوتر والصواريخ والرؤوس النووية.

يتوجب علينا دراسة التاريخ لنستفيد من دروسه المهمة، غير أنه يترتب علينا أن نعرف كذلك كيفية ومتى نتجاهل التاريخ،

فنحن لا نستطيع أن نسمح للماضي بصياغة تصورات راسخة يمكن أن تفشل قدراتنا على بناء طرق جديدة في التفكير والتصرف، فكما هو الحال مع النهر، فنحن جزء من عملية تغيير لا يتوقف، فالمشاهد تتغير والمعرفة في توسع، والتكنولوجيا تعمل على توسيع مداركنا كما وأن الذين ينشطون في الساحة السياسية هذه الايام يختلفون عن أجدادنا في العبء الذي نحمله وفي حجم آمالنا وطموحاتنا. أما الشخص الذي يرى في الماضي صيغة لتسيير المستقبل فلن يجد نفسه سوى ضحية للاحباط والفشل، ومعرفة اللحظة المناسبة للانسلاخ عن الماضي انما تعطي صاحبها ميزة خاصة تتمثل في عنصر المفاجأة، وفي بعض الاحيان ما يأتي عن طريق المفاجأة لا يجد في طريقه الكثير من المقاومة بعكس ما يأتي متوقعاً.

ولهذا السبب حاولت جهدي وعلى الدوام ان استوعب الحقائق من الآخرين على أن أتصور الامكانيات بنفسي.

بعد انتخابه رئيساً للوزراء عام ١٩٩٢، عرض علي اسحق رابين حقيبة الخارجية، والحقيقة أن المنصب كما هو مرسوم له مقيد الى حد كبير، أضف الى ذلك أن الحكومة السابقة كانت قد وضعت آلية ثابتة ومعقدة للمفاوضات الاسرائيلية، أما أكثر القضايا التفاوضية تعقيداً فكانت مسألة التمثيل الفلسطيني، وقد اتفق في البداية على أن يكون الوفد ممثلاً لفلسطينيي الداخل بناء على اصرار اسرائيل، وأن يكون المفاوضون هؤلاء ممن لم يشاركوا في أي أعمال ارهابية وممن وافقوا على فكرة الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات قبل التفكير باقامة الدولة الفلسطينية.

كما واتفق وقتها على استبعاد ممثلين من المنظمة أو المجلس الوطني الفلسطيني، غير أن ما حصل هو أن هذه المطالب والشروط لم تكن موجودة الا في خيال مسؤولي حكومة الليكود.

فالواقع كان مختلفاً تماماً حيث نجحت قيادة المنظمة في تونس بالامساك بالخيوط، فهي التي حددت تشكيلة الوفد وعينت حيدر عبد الشافي أحد مؤسسي المنظمة رئيساً للوفد الفلسطيني المفاوض، بل ان الشخصين اللذين كانا يديران الوفد فعلياً لم يكونا حتى عضوين فيه، وأحدهما الممثل غير المتوج للمنظمة في المناطق فيصل الحسيني، والناطقة البليغة باسم الوفد د. حنان عشراوي، وبصفتي وزيراً للخارجية، كنت قد اجتمعت بالاثنين عدة مرات، وقد سررت بموافقة رئيس الوزراء على اعتماد فيصل الحسيني رسمياً ضمن الوفد، أما التوجيهات فكانت تأتي وكما بدا واضحاً لكل مراقب حيادي، من قيادة المنظمة في تونس، ومع مرور

الوقت وتدريجياً بدأ الوفد في ربط نفسه بالمنظمة بصورة علنية، وقد وصف الحسيني وقتها علاقة الوفد بقيادة المنظمة بأنها تنفيذ السياسات بواسطة جهاز الفاكس، وهكذا فقد اتضح أن الذين يتحكمون بمسار المفاوضات ليسوا هم المشاركين فيها في حين ان الذين شاركوا في التفاوض لم يكن لهم أي دور في تحديد مسارها.

وفي الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات مع الفلسطينيين في احراز التقدم، بدأ الوفد في التراجع عن احتمالات التوصل الى اتفاقية أكثر وأكثر. وبدأت المفاوضات تبدو وكأنها أشبه بمؤتمر صحفي موسع، يحاول فيه كل طرف استغلال كل فرصة للبرهنة لقيادته على مدى ولائه وثباته.

وفي الشارع الفلسطيني بدأ الناس يظهرون الكثير من الشكوك، حيث كان أكثر ما يهمهم هو ما الذي يحصل عليه الوفد أكثر مما تم انجازه. ولأول مرة تعمل قيادة المنظمة في تونس ليس على ادراك هذه المشاعر بل وأخذها في الاعتبار. كما وكان يترتب على الوفد الفلسطيني أن يأخذ باعتباره ردود الفعل المختلطة الواردة من العالم العربي الاوسع والتي تعكس بشكل عام الخلافات المفرطة بين القادة والعرب.

وهنا لا بد من التنويه بدور مصر التي ساعدت قدر الامكان، فقد كانت الدولة الوحيدة التي يمكن للمنظمة واسرائيل والولايات المتحدة اللجوء اليها طلباً للمساعدة في اللحظات الحرجة، وبالمقارنة فقد بذلت ايران كل ما تستطيع لتقويض المفاوضات بما في ذلك تحويل حماس في الداخل وتبني حزب الله في الخارج.

الولايات المتحدة بدورها أسهمت أكثر من أي بلد آخر لانجاح هذه المفاوضات فقد حددت الزمان والمكان للقاءات وضمنت اعطاء روسيا مكانها المحق كشريكة في رعاية المفاوضات. كما وعملت الولايات المتحدة على الضغط على كافة الاطراف كلما برزت الحاجة الى التوصل الى جدول المفاوضات كما وساهمت في صياغة مسودات الاتفاقيات، بل وصدر عنها تهديدات تكتيكية مثل القول بالانسحاب من المفاوضات اذا ما اظهرت الاطراف تكاسلاً في الاستمرار فيها، والواقع أن المشاركين الامريكيين كانوا على درجة من الذكاء بحيث لم يظهروا مواقف منحازة خلال المفاوضات وفي الوقت الذي لم تستطع فيه الولايات المتحدة أن تلعب دور البديل عن اي من الاطراف، فان الاطراف نفسها لم تستطع أن تملأ الدور الامريكي الوسيط.

غير أنه حتى الولايات المتحدة نفسها انشغلت بما يطلق عليه

في الاوساط السياسية اعلان المبادىء حيث كلما كانت الصياغة اكثر دبلوماسية وتنسيقاً كلما اتسعت الفجوات بين مواقف وتفسيرات الاطراف لها، ولدرجة أن الوثائق أضحت أكثر غنى ليس بنقاط الاتفاق بل بجداول الاجتماعات الرامية لتوضيح نقاط الخلاف.

الواقع انني وجدت نفسي في مواجهة عدة عقبات بمجرد استلامي للمنصب وقبولي بمهمة الاشراف على المحادثات المتعددة الاطراف والمشاركة في المحادثات الثنائية الى جانب رابين. فالمجموعة الاوروبية التي طالما أعربت عن رغبتها في المشاركة في حل الصراع في الشرق الاوسط شعرت بأنه تم استبعادها من نطاق العملية الرئيسية وهي المحادثات الثنائية، بل انها لم تعط المكان اللائق في المتعددة كذلك، وقد اقترحت اسرائيل أن يكون الدور الاوروبي في لجنة الرقابة على الاسلحة أوسع وهو القطاع الذي أظهر فيه الاوروبيون اهتماماً ملحوظاً وخلال محادثاتي العديدة مع الشخصيات الاوروبية خلال السنة الاولى من حكومة العمل، رسمنا برنامجاً خاصاً بشرق أوسط جديد بعد الخطة الاوروبية يقوم على التعاون الاقتصادي أولاً يتلوه تفهم سياسي متواصل الى حين تحقيق الاستقرار وقد حفزت هذه الفكرة مخيلات العديد من حلفاء اسرائيل بما فيهم الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والمستشار الالماني هيلموت كول، الذي يعود اليه الفضل في زرع الاحتمالات العظمى للشكل الاقليمي الجديد لكل من اوروبا والشرق الاوسط.

وكنتيجة لذلك فقد بدأت الشركات الاوروبية الرئيسة في تطوير خطط لتوسيع النشاط التجاري في الشرق الاوسط كما وبدأ البنك الدولي نشاطه حيث تم وضع الاسس اللازمة لانشطة مختلفة، وفي حين عرض اليابانيون تولي أمر القطاع السياحي اختار الفرنسيون والالمان قطاعي النقل والمواصلات والايطاليون المشروع المحتمل لقناة البحرين الميت والاحمر والنمساويون قطاع الكهرباء والمياه، أما البريطانيون فوقع اختيارهم على قطاع التجارة الحرة والدنماركيون قطاع الزراعة والامريكيون المصادر البشرية والكنديون قطاع اللاجئين.

وكان من الواضح أن المفاوضين الفلسطينيين في المحادثات الثنائية والمتعددة يتلقون تعليمات وأوامر من ممثلي المنظمة المعنيين. ففي محادثات واشنطن كان نبيل شعث الناطق الرسمي باسم المنظمة مستشار عرفات في حين أن أبو العلاء كان رجل المنظمة في محادثات اوسلو وهو صاحب خطة التنمية الاقتصادية للشرق الاوسط التي قرأتها باهتمام كبير. ومع أنني لم استطع الاتفاق مع

كل ما جاء في التقرير، الا أنني لم استطع كذلك تجاهل حجم الجهد والعمل المتداول في التقرير الخلاق المذكور فقد اعجبني فيه وبشكل خاص عنصر الاصالة والاسلوب البناء الذي انتهجه ابو العلاء في اعداده.

غير أن ابو العلاء ذو الخلفية الاقتصادية كان أحد مهندسي الاتفاق السياسي في اوسلو. وقد جاءت مشاركة ابو العلاء الهامة في اوسلو لاحقاً لتؤكد حجة نظريتي بضرورة عدم اهمال اية اقتراحات من اشخاص مجهولين حيث قد يأتي اليوم الذي يشتهر فيه هؤلاء.

خلال مفاوضات اوسلو انشغلت ولبعض الوقت في التفكير الروحي العميق، فقد كنت على الدوام اميل الى التفاؤل المفرط في ذات الوقت الذي تجذبني بعض الافكار القديمة مثل المهام التبشيرية الاولى. أعلم أن ما حصل لليهود كان تجربة غير مسبوقة وخطر ببالي أن شيئاً مماثلاً قد يحصل للفلسطينيين، أي التجمع وتشكيل شعب له دور بين الشعوب لقد كان واضحاً بالنسبة لي أن في قلب الصراع المهلك الطويل تكمن القضية الفلسطينية، فبعد كل هذا لم ندخل الحرب مع مصر لنستولي على نصف سيناء ولم ندخل في مواجهة مع سوريا للحصول على الجولان لكن فعلنا ذلك من أجل ضمان الامن والاستقرار ولم نكن يوماً بالشعب الذي يرغب في التحكم بالآخرين. ولولا جمود الليكود وسياسته الايديولوجية الرجعية لكنا اعفينا أنفسنا من ست سنوات من الانتفاضة حيث لاحت فرصة سلام نادرة عام ١٩٨٦ تدخل الليكود لاجهاضها بقوة.

ومع سقوط الليكود بكل ما يمثله من جمود سياسي، لم يعد هناك معنى للانتظار أطول من ذلك. فالظروف وبخاصة الديموغرافية منها آخذة في التغير السريع، ولو لم تكن اسرائيل على درجة من الحذر لفقدت عنصر الاغلبية السكانية بين البحر والنهر في وقت لن يطول، متسببة بذلك بمأساة من نفس نوع الصراع العرقي الذي حطم يوغسلافيا. ومع ذلك، وفي الوقت الذي كنت اتابع فيه مجرى مفاوضات واشنطن عن كثب، كانت الشكوك تتعاظم داخلي. فقد كنت اشعر بالرهبة تجاه احتمال ان تتحطم القوارب الورقية الهشة المبحرة في محيط من الكلمات على صخور مشكلة القدس المثيرة للجدل أو تعلق في الحواجز المرجانية المسماة بالمستوطنات.

كما كان من الصعب علي فهم عملية اتخاذ القرار. وعلى الجانب الفلسطيني، فقد كان واضحاً وبصورة متعاظمة أن عرفات

هو الذي يحرك الامور ومع أن عرفات لم يسلم من الانتقادات حتى من أقرب مساعديه، الا أن ذلك لم يمنع من ادراك حقيقة مؤداها أنه لا بديل لياسر عرفات. فقد نجح في الوصول الى مركز يصعب الوصول اليه والاصعب من ذلك تجاهله. فعرفات في الواقع اضحى رمزاً وطنياً وأسطورة في اعين الفلسطينيين وفي العادة أنه عندما تبدأ الاساطير تنتهي التساؤلات. ومع أنني رفضت استراتيجيته تماماً، الا أنني لم أقلل من أهمية مواهبه التكتيكية، فعرفات كان يدرك أنه لا بديل عن التفاوض، وعليه فلم يكن يسمح لوفده بالتراجع والانسحاب من المفاوضات، وفي كل مرة كان المفاوضون الفلسطينيون يبدون بعض التردد كان يسارع لاعادتهم الى الطاولة، كما وكان عرفات يدرك حقيقة أن أي اتفاقية يتم التوصل اليها بدونه من شأنها ان تقوض سلطته وكذلك المنظمة التي يرأسها، ولهذا السبب كان عرفات يتحرك كلما اقترب الوفد الفلسطيني للتوصل الى اتفاق لعرقلة هذا التقدم.

لقد أظهر عرفات وطوال قيادته للمنظمة الكثير من الشجاعة الشخصية والمهارات التلاعبية، ولعل جموده وبقاءه حياً طوال هذه الفترة لم يكن وليد الصدفة أو وليد الحظ. فمنذ ربع قرن وعرفات يقود تحالف وطني بدون دولة ويقوم باجراء انتخابات بدون أن يكون منتخب شخصياً.

وقد استغل عرفات اعلان المباديء ليصبح صاحب اليد العليا في صراع القوة الذي يقوده مع خصومه داخل التحالف، والى أن سمع بعرض لم يستطع أن يقول له لا، ظل عرفات مفضلاً الاستمرار بالتعامل مع الاشياء كما هي بدلاً من المغامرة باغضاب شعبه بقرار واضح أو تعريض البنية الداخلية للمنظمة للخطر. ولضمان ان لا يحيد الوفد المفاوض عن موقف عرفات بادر الى اصدار أوامره لهم بالتمسك بالمطلب الخاص بأن تكون القدس الشرقية ضمن اتفاقية الحكم الذاتي. وعندما فعل الوفد ما طلبه عرفات، وصلت المفاوضات الى طريق مسدود.

كنت أعلم تماماً أنه ما لم نقيم اتصالاً مباشراً مع عرفات فانه لن يكتب للمفاوضات أن تتزحزح من مكانها. غير أن مثل هذه الخطوة ستكون مرفوضة من الاسرائيليين كما وأنها ستكون متناقضة مع قرارات سابقة واتفاقية متفاهم بشأنها مع الامريكيين. وفوق ذلك فان الاعتراف بياسر عرفات ينطوي على مخاطر اضافية. فاعترافنا والامريكيون به سيمنحه الوضع الذي طالما سعى اليه كما وأن عرفات الاكثر قوة وثقة عندها قد يعمد الى اتخاذ مزيد من المواقف المتصلبة وعندها سيترتب علينا التفاوض في المنطقة الحرام

بين تونس والضفة وغزة، وبين اتفاقية الحكم الذاتي والدولة الفلسطينية، عندها وقع الاختيار على حل وسط وهو التفاوض مع عرفات قبل الاعتراف به، وهو اسلوب يتطلب توخي السرية التامة. وهنا جاء الاتصال النرويجي كهدية من السماء.

سألني صديقي المؤلف اموس اووز قائلاً: «الم يخطر ببالك يوماً ما الذي سيحدث اذا ما قررت منظمة التحرير الفلسطينية التوقف عن المقاومة تماماً؟» وقتها شعرت ان المنظمة أخذت تفقد من نفوذها. ولسنوات طوال كان الاعتقاد السائد بين الناس أن العلاقات بين اسرائيل والمنظمة معدومة تماماً وبأن الطرفين يقفان تماماً على طرفي نقيض بمعنى أن المصائب عند طرف ستكون فوائد عند الطرف الآخر، فهل انهيار المنظمة كان سيفيد اسرائيل؟ ومثل هذا التساؤل انما يثير تساؤلات مضادة وهامة مثل: اذا ما اختفى العدو الاكبر الذي حاربناه طوال هذه السنوات، فمن سيحل محله؟ وهل يمكن أن تكون حركة حماس البديل الافضل؟ وهل يترتب علينا التفاوض مع الاصوليين؟

وعليه فان واقع الاحداث والظروف الاقليمية السائدة قادتنا الى الخروج بنتيجة مؤداها أن من مصلحة اسرائيل القبول بدور للمنظمة على هذا المسرح السياسي، اضافة الى حقيقة أن بوادر على وجود تغيير داخل المنظمة بدأت في البروز، كنت أعلم بأنه لا يمكننا دفع المنظمة الى نقطة اللاعودة، فكما أن اسرائيل لم تستطع تحمل عبء لا تقدر عليه، فانه لا يمكننا تحميل المنظمة عبئاً يستحيل تحمله. فللطرف الثاني مشاكله وكان عليهم بدورهم الوصول الى حل وسط بين الاهداف والقدرة على تحقيقها.

لقد اطلعت على خطة الون التي عرضها عام ١٩٦٧ والتي اقترح فيها التخلي عن معظم الضفة الغربية والاحتفاظ بوادي الاردن شرقاً، وكذلك خطة موشيه ديان ١٩٦٧ بالانسحاب من معظم الضفة الغربية باستثناء الحافة الغربية بين الحدود الاسرائيلية ومرتفعات الجولان، ووجدت كلا الخطتين تفتقران الى المنطق والعملية، وجاءت سنوات الليكود لتملأ الضفةالغربية بالمستوطنات حيث يعيش الآن هناك ما لا يقل عن ١٢٠ الف اسرائيلي، يصعب التفكير باجبارهم على الرحيل ما لم نخاطر بحرب اهلية.

كما وأن حكومة الليكود امتنعت عن اتخاذ قرار بضم يهودا والسامرة بالرغم من أهميتها التاريخية لاسباب كانت في البداية تتعلق باتفاقيات ائتلافية بين موشيه ديان وايغال يادين وبعد ذلك بسبب التزامات أملتها اتفاقية كامب ديفيد التي أبعدت احتمالات الضم. ومع ذلك فان الليكود عمد الى تعقيد الامور وفرض الحل

اعتماداً على تصورات عفى عليها الدهر خاصة بالجوانب الاستراتيجية والتاريخية. فمن الناحية الاستراتيجية فقد سقط التصور الخاص بالعمق الاستراتيجي أمام هجمات الصواريخ المحتملة، ولا نعني هنا الصواريخ متوسطة المدى (١٥٠كلم) بل والصواريخ قصيرة المدى (٣٠-٤٠كلم) علاوة على ذلك حقيقة أن المخاطر الخارجية تتضاءل أمام المخاطر الداخلية المتمثلة في أنشطة العنف والزيادة الكبيرة المتوقعة في عدد السكان العرب.

كنت أول من طرح فكرة غزة أولاً، وكان ذلك عام ١٩٨٠، وقتها اعتقدت بأن الامور ستكون افضل لو استطعنا التوصل الى اتفاقية على مرحلتين، غزة أولاً، ثم الضفة الغربية بعد ذلك. وقد فضلت غزة اولاً لأنها وعلى عكس القدس التي يصعب التوصل الى حلول وسط بشأنها، لم تكن قضية حساسة من الناحيتين العاطفية والسياسية كما وأنها على غير ما هو واقع في الضفة الغربية لم تكن مرشومة بالمستوطنات الاسرائيلية.

وقطاع غزة أكثر من كونه منطقة جغرافية فهو مكان مليء بالسكان الذين يعيشون حياة اقتصادية صعبة، الأمر الذي يجعله بؤرة مشاكل. كما كنت اعتقد انه سيكون من الخطأ محاولة قمع عنف الاقلية الراديكالية من الفلسطينيين في غزة والعمل في الوقت ذاته على حماية حياة الاغلبية المسالمة، ففي النهاية يدفع كافة السكان هناك ثمن اي عمل عنف حتى ولو كان فردياً من خلال تطبيق قوانين اغلاق القطاع. لم يكن هناك معنى تاريخياً من الاستمرار في التواجد العسكري في غزة في وقت كنا ندفع فيه غالياً على المستوى الاعلامي.

وفي الوقت ذاته، فانه ما من بلد عربي أبدى رغبة بضم قطاع غزة، وعرفات كان على دراية تامة بالوضع ولهذا كرس اهتمامه بغزة حيث يستطيع ليس فقط تحقيق مكسب اعلامي بل وموطيء قدم ايضاً، وبدورها فان لاسرائيل وكما اعتقد مصلحة في تسهيل الامر على عرفات بهذا الشأن، ولأن من الصعب على قيادتين الاولى في تونس والثانية في المناطق السيطرة على غزة بسبب ازدواجية المواقف السياسية والولاء المنقسم للانشطة في القطاع، فقد وجدنا أن أفضل طريقة لتخليص أنفسنا من العبء المستحيل الذي اسمه غزة هو السماح لقيادة مركزية للمنظمة في التواجد هناك ومواجهة مشاكل القطاع مباشرة.

ولكن وللمرة الثانية، كيف يمكن تحقيق ذلك؟

فكرت وقتها، اذا ما اقترحنا عليهم غزة اولاً، عندها سيشك الفلسطينون بأننا نعرض عليهم غزة وحدها. وبدون أن

يكون هناك مؤشر واضح على استمرارية المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية، فان الفلسطينيين لا يستطيعون القبول بالعرض، كما وكنت اعلم بأن العروض المباشرة عادة ما تلقى الرفض في وقت ينظر للعروض التي تأتي استجابةللطلب على أنها انتصارات.

وبعبارة اخرى، فان فرص تمرير اتفاق غزة أولاً يعتمد على شرطين مسبقين وهما أن لا تكون غزة نهاية المطاف وأن يأتي الطلب من الجانب الفلسطيني.

واذا كنا قد اكتشفنا في اوسلو الطريق للتقابل مع قيادة المنظمة، فقد وجدنا في مصر الشرارة التي تطلق المحادثات والحفاظ على الزخم وايجاد حلول خلاقة، زرت مصر مرتين خلال الفترة الحرجة بين ١١٩٢/١٥ - ٩٣/٦/٥ حيث كان الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى والمستشار اسامة الباز على علم بوجود محادثات سرية. والواقع أن الرئيس مبارك الذي لم تلق جهوده المميزة في دعم المسيرة السلمية ما تستحق من اعتراف وتقدير، اظهر رغبة عظيمة في مساعدة الطرفين. وقد حافظ الوزير عمرو موسى على اتصالات مستمرة مع الطرفين، وكان يبادر لاتخاذ خطوة ما كلما وصلت المحادثات الى طريق مسدود. أما اسامة الباز النشط فلم يفقد الامل ولو للحظة واحدة في امكانية الوصول الى تسوية. وأخيراً تم تحديد العرض وتعززت فكرة غزة باريحا وطبقاً لمطالب المنظمة.

كنت راضياً تماماً على كل ما حدث، فقد تحقق ما طلبناه واحتجناه تماماً. فضلت أن نعرض عليهم أريحا كمؤشر على عزمنا الاستمرار في التفاوض حتى ولو كانت غزة أولاً تشكل السياسة الرئيسة لاسرائيل. وبالنسبة لاريحا فيمكن القول بأنه لا يوجد في محيطها المباشر مستوطنات تشكل عقبة في المحادثات. واقترحنا اقامة مركز اداري في اريحا للتخفيف من الضغوط على القدس خاصة وأن اريحا ليست بعيدة عنها. كما وأن وجود أريحا على نهر الاردن انما يفتح الباب امام الحلول المستقبلية في نظري على الاقل وهو الحل المتمثل في الكونفدرالية بين الاردنيين والفلسطينيين، وهو أمر يحتاجه الطرفان لمنع مواجهة مستقبلية، حيث أعرب الطرفان أن استعدادهما لمثل هذه الترتيبات كأساس لحل دائم حتى وان كان ذلك لا يشكل استجابة تامة للآمال الاصلية.

استمرت المفاوضات في اوسلو وفي مصر حوالي ثمانية أشهر حتى صباح ١٨ آب ٩٣، سادت خلالها لحظات يأس واخرى مفعمة بالامل حتى جاء اليوم الذي استطعت فيه ارسال البرقية التالية لوزير الخارجية النرويجي جوهان هولست: «تم توضيح

المواقف وقمنا ببناء الثقة بعد معاناة. . . وقد حان الوقت لتوقيع الاتفاق. . .». ما ان فرغت من كتابة هذه السطور حتى وضع أمامي صديقي الصحفي ميرا افريتش رسالة من مصدر غير متوقع تماماً وهو بسام ابو شريف المساعد الشخصي لياسر عرفات، وهو رجل لم أكن أعرفه.

وقد كانت رسالة مفعمة بالعاطفة لم أفكر يوماً بأن شخصاً في مثل وضعه يمكن أن يكتب مثل هذه الاشياء لشخص في وضعي. لقد أمسكت بيدي ولأول مرة رسالة كتبت على الورق الرسمي المستخدم في مكتب ياسر عرفات والذي يحمل اسم وشعار رسمي يقول:

دولة فلسطين

منظمة التحرير

مكتب الرئيس

قرأت كلمته مرات ومرات. كانت مكتوبة بخط اليد وبالانجليزية، قرأت وعلمت أنه تم تحقيق المطلوب ووصلنا الى الغاية المنشودة سالمين.

نص الرسالة

١٩٩٣/٦/٢٣

سعادة السيد شيمون بيرس وزير خارجية دولة اسرائيل:

عزيزي السيد بيرس

انها فرصة مثيرة بالنسبة لي ان أتمكن من الكتابة اليك وأنا على ثقة بأنها ستسلم لك شخصياً وقد قررت أن تكون رسالتي بخط اليد بدلاً من الطباعة، لأنني أعتقد ان ذلك سيعطيك فكرة عن المشاعر التي تراودني تجاه السلام الذي نجاهد معاً للتوصل اليه.

عزيزي السيد بيرس:

انني على ثقة برغبة الاسرائيليين بالسلام الذي يسعى اليه الفلسطينيون كذلك، صحيح أن المتطرفين على الجانبين سيعملون على عرقلة جهود الشجعان، واعاقة الخطوات الرامية لسد الفجوة وكسر حواجز الخوف وعدم الثقة، الا أنه أمام الاسرائيليين والفلسطينيين حالياً الفرصة لتحقيق ذلك، وكلا الجانبين الاسرائيليين والفلسطينيين يحتاجون الى رجال حقيقيين على رأس

القيادة لبدء العملية.

ان اضاعة الفرصة لن يكون مدعاة للاسف فحسب، بل سيكون أمراً مؤسفاً ومأساوياً بالنسبة لنا جميعاً، ولهذا السبب نعمل جاهدين ليلاً نهاراً للسير بعملية السلام قدماً. لكن دعني أكون صريحاً معك، فالفلسطينيون يجدون أن من المستحيل (فعلياً) تحقيق تقدم في ظل استمرار عدم الاتصال المباشر بين الحكومة الاسرائيلية وقيادة المنظمة. ان ما نحتاجه هو تحقيق انجاز سريع قادر على خلق زخم جديد.

اعتقد أن ترتيب لقاء قمة أمر ممكن في ظل الظروف العربية والدولية الراهنة وهذا من شأنه أن يخلق سلسلة من ردود الفعل الايجابية ستساعد على كسر الجليد بسرعة.

ان ما يعجبنا فيك نظرتك الواضحة للمستقبل وقدرتك على فهم واستيعاب الجديد في هذا العالم وأفكارك الاصيلة التي تهدف لخلق شرق اوسط جديد... وهي أهداف نسعى اليها نحن كذلك.

واذا ما تمعنا وبعمق في مواقف الوزراء الاسرائيليين، تبرز انت من بينهم كشخص يتمتع بالخلفية التاريخية الكافية لبدء

مستقبل افضل.

نأمل في أن لا تدخروا جهداً في استثمار كافة الصفات الجيدة التي تتحلون بها في عملية خلق المستقبل الافضل، ونحن بدورنا على استعداد لمثل هذه الخطوة، ولنضع ايدينا في ايديكم لبناء مستقبل مستقر ومزدهر لاجيالنا القادمة.

في الوقت الذي اعرب لكم فيه عن الاستعداد للتجاوب مع اي مبادرة من طرفكم أود أن أؤكد لكم على تمسكي بقضية السلام بين العرب والاسرائيليين.

المخلص

بسام ابو شريف.

وفي اوسلو توصلت اسرائيل الى أكثر من مجرد كلمات، فقد حصلنا على تنازلات لم نكن نستطيع بدونها توقيع اي اتفاقية... تنازلات أمنية وقضية ابقاء القدس خارج اتفاقية الحكم الذاتي والابقاء على المستوطنات حيث هي، وما أن تم التوصل الى الاتفاق المقرون بتبادل الاعتراف بين المنظمة واسرائيل حتى طرت

مع وزير خارجية النرويج الى كاليفورنيا للالتقاء بوزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر الذي لم يتردد في قطع اجازته لاستقبالنا وهو يردد: «مثل هذه التطورات تستحق أن يقطع المرء اجازته من أجلها». هناك قلت بأن هناك طريقتين لتسوية الصراع مع المنظمة، أحدهما بالقوة العسكرية والثانية بقوة الحكمة، والحكمة تظل دائماً أفضل خيار. فلو تصرفنا جميعاً بحكمة فان المنظمة ستصبح شريك سلام لا عقبة أمامه. وبعد أن قرأ كريستوفر الاتفاقية بتمعن وبعين خبير قانوني وسياسي عريق قائلاً: «يبدو لي أنكم نجحتم في انجاز عمل رائع وعالجتم كافة جوانب القضية. . .ان ردة فعلي الاولية ايجابية تماماً، وهنا مع موافقة اصدقائنا الامريكيين وجدنا بأنه أصبح بامكاننا العودة وابلاغ الجميع بما تم تحقيقه.

كل شيء كان معداً للاحتفال في البيت الابيض. ففي ١٢ أيلول، غادرت مع رابين وشولاميت الوني مع عدد من المساعدين وعائلات عدد من الجنود الذين سقطوا في معارك مأساة الشرق الاوسط. ومع ذلك فقد ظلت العقبات والعراقيل تلاحقنا حتى الساعة الاخيرة. ففي اليوم التالي وقبل موعد الاحتفال في حديقة البيت الابيض بقليل ظهر د. أحمد طيبي مستشار عرفات في غرفتي في الفندق ليبلغني أنه ما لم يتم تعديل بعض الجمل الواردة في الاعلان فان عرفات سيكون على متن الطائرة التالية المغادرة للشرق الاوسط. ومن بين الامور التي طالب الفلسطينيون تغييرها الاشارة اليهم على أنهم جزء من الوفد الاردني الفلسطيني المشترك واستبدال عبارة الفريق الفلسطيني بعبارة منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد التشاور مع رابين أجبت بالنفي للمطلب الاول وبالايجاب للمطلب الثاني على اعتبار أننا اعترفنا بالمنظمة ولم يعد هناك مجال لتجاهلها. غير أن ذلك لم يرض عرفات الذي أبلغنا من خلال طيبي أنه سيغادر، وعندما أظهرنا لرسول عرفات موقفاً أكثر تصلباً تراجع عرفات وانتهت الازمة.

بعد المصافحة التاريخية بين عرفات ورابين في حديقة البيت الابيض وتوقيع الاتفاق، غلب علي التفكير أكثر من الشعور بالسعادة. فقد اجتزت مرحلة الاحتفال الى الخطوة التالية وهي كيف يمكن بناء شرق اوسط جديد، فحل مشاكل الماضي لا يكفي بحد ذاته. انما يتوجب علينا التحرك للامام لبناء اطار يحمل السعادة والرخاء لكافة شعوب المنطقة. فالوقت ليس مناسباً لاجترار الذكريات، بل وقت الاتفاق على جدول اعمال جديد، فالاتفاق في اوسلو والاحتفال في واشنطن لم يكونا سوى العتبة التي يمكن أن نقفز من عليها الى الاعلى والابعد.

الفصل الثاني

على مفترق الطرق

العديد من اصدقائي بل وأكثر من الخصوم سألوني كيف أمكنني استبدال اهتمامي بالقوة العسكرية لاسرائيل (ومن واقع مناصبي العسكرية العديدة طوال عشرين عاماً) بكل هذا التفاني والاخلاص للعملية السلمية. وفي الوقت الذي لا أرى فيه سبباً للاعتذار أو الندم الا أنني لا أرى مانعاً من الشرح. فعلى ما أذكر لم أكن أنا الذي عمل على تغيير المسار من التصور التقليدي للدفاع الوطني القائم على انظمة الاسلحة الى التصور الحديث القائم على الاتفاقيات السياسية ويضم عناصر اخرى مثل الامن الدولي والاعتبارات الاقتصادية، فالواقع يؤكد بأن العالم هو الذي شهد تغييرات كاسحة، وعملية التغيير انها تجبرنا على استبدال مفاهيمنا القديمة بمواقف اقرب الى الحقائق الجديدة.

فالمدرسة الدفاعية التقليدية لا تقدم حلولاً للحقائق الجغرافية الحالية أو للتهديدات التكنولوجية. وقد برزت القضية الجغرافية مع تطور الصواريخ الباليستسة ففي الوقت الحاضر لم تعد الاعتبارات المادية في الاستراتيجية التقليدية مثل العوائق الطبيعية والاستحكامات الاصطناعية وحشد القوات ومواقع العمليات لم تعد ذات قيمة في مواجهة الهجمات الصاروخية، بل انه حتى الصواريخ المضادة للصواريخ أو ما يعرف بالاسلحة الموجهة، لا تجدي تقريباً اضافة الى كلفته المالية الباهظة، كل ذلك ادى الى التقليل والى حد كبير من أهمية العمق الاستراتيجي بعد أن حلت العوامل الباليستية محل العوامل الجغرافية.

غير أن هذا ليس كل شيء، فليس هناك اطلاقاً اي حل عسكري لمشكلة الاسلحة غير التقليدية التي لا تفرق بين المؤخرة والمقدمة والتي تعطي معنى جديداً ومخيفاً لعبارة «الحرب الشاملة» وبفضل الصواريخ بعيدة المدى أصبح بالامكان ايصال أدوات الدمار الشامل هذه الى المناطق الآهلة بالسكان في وقت يقف فيه الناس عاجزين أمام قدراتها التدميرية.

غير أن هناك سياسة بديلة وتتمثل بالمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة والتي تتجاوز حدود البلدان ذات الصلة وتغطي كافة المناطق التي تعتبر المدى الذي تصله الصواريخ القاتلة، اي معاهدات تغطي كافة المناطق. فعلى البلدان في اي منطقة التعاون لمواجهة الخطر النووي والبيولوجي والكيميائي من خلال خلق ظروف تجعل الصراعات مكلفة للغاية وصعبة وغير عملية الى ابعد مدى. وعليه فان المفتاح للحفاظ على نظام اقليمي آمن وعادل يكمن في النواحي السياسية والاقتصادية أكثر منه في امتلاك القوة العسكرية، وفي عالمنا اليوم فان تأمين مستوى معيشي عال يتطلب علاقات تجارية تنافسية وحدوداً مفتوحة واعتماداً على العلوم والتكنولوجيا.

والقوة الحقيقية بل وحتى القوة العسكرية لم تعد توجد في المعسكرات بل في حرم الجامعة واصبح يترتب على السياسات أن تمهد الطريق بعيداً عن الاستراتيجية العسكرية الى الذخيرة السياسية والاقتصادية المخصبة.

مع اختفاء الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين تعاظم التورط الغربي في احداث الشرق الاوسط ومحاولة السيطرة على المنطقة، وتوالت الحروب العربية الاسرائيلية لتتسبب في سباق على التسلح مما استنزف موارد المنطقة في اقامة بنية عسكرية تحتية تجاوزت القدرات الاقتصادية والاجتماعية للاقطار ذات الصلة.

وهكذا توقف تقدم المنطقة في وقت تجاهل فيه الزعماء قدرات بلادهم التنموية كما تجاهلوا مستوى المعيشة ورخاء الشعوب.

امتد الصراع وادى الى اطالة حالة البؤس للملايين من الناس... وفي أجواء يسودها الاحباط واليأس وجد الكثير من الناس متنفساً لهم في الغيبيات والعوالم الاخرى رافضين الدولة العصرية ومغرقين أنفسهم في الاصولية الدينية، وهي من أبرز العوامل التي تهدد أمن واستقرار المنطقة وتجذب اهتمام العالم خاصة وأن أكثر من مليار مسلم ينظرون الى الشرق الاوسط كمصدر للحياة وأساس الايمان.

ما من أحد يستطيع أن يفهم الحضارة العربية على نحو كامل ما لم يأخذ في الحسبان ما أسهمت به الثقافة الاسلامية في العلوم المعاصرة والفلسفة والرياضيات والادب والفن والتجارة. أما الآن وفي ظل لجوء العديدين الى الاصولية نشهد حركة اسلامية تسعى الى مناهضة الفتح والثقافة الغربية وتعمل على التراجع عن التحديث والعصرنة وتدعو الى استخدام القوة لاقامة جمهورية اسلامية سلطوية قمعية على النمط الايراني.

لقد ازداد التهديد الاصولي خطورة في الفترة الاخيرة بامتلاك ايران القدرة النووية، والسؤال هو هل يمكن للمتطرفين الذين يعتقدون بأنهم يحملون مفاتيح السماء أن يتصرفوا بتعقل اذا ما امتلكوا السلاح النووي؟؟!

وايران ليست الدولة الاسلامية الوحيدة التي تحاول الحصول على القدرة النووية، فالعراق حاول ذلك وما يزال يبذل الجهود لهذا الغرض، وكذلك الامر مع القذافي في ليبيا. وخطورة وجود سلاح نووي في ايدي متعصبين دينيين لا يشكل خطورة على جيرانهم فحسب بل انها تمتد لتشمل العالم باسره. ان الخلط القاتل بين الاصولية الدينية والصواريخ والاسلحة غير التقليدية انما يهدد السلام العالمي ويؤكد مجدداً أننا نعيش في عالم صغير. ولا شك في أن النزاع في الشرق الاوسط يضيف ابعاداً أخرى لهذا الخطر.

في نفس الوقت فقد كشفت النتائج المؤسفة للانتخابات في الجزائر وغيرها من البلدان العربية عن أمور مهمة. ففي المجتمعات التي تفتقر الى بنىً عصرية وتوزيع منطقي للثروة الوطنية ومستوى لائق للحياة قد لا تشكل الديموقراطية على النمط الغربي البديل المناسب عن الحكم الفردي... فالارجح أن الناس في الاجواء الديموقراطية عادة ما تميل الى التطرف الديني... ان التحول من الحكم الفردي الى الديموقراطية يتطلب مزيجاً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمانات أمنية... لأن غير ذلك معناه غياب الولاء

للسلطة والنظام السياسي ومؤسساته الجديدة. . وفي غياب هذا الولاء تظهر الديماغوجية التي تجد في البؤس الجماهيري مرتعاً خصباً لها لتبرز الازمة الناجمة عن التعارض بين شعارات حقوق الانسان وشعارات الاسلام السياسي العاجزة عن تقديم بداية فكرية جديدة في سياسات المنطقة.

وتكون النتيجة عدم قدرة الناس على استيعاب وهضم القيم الديموقراطية ما لم تصاحبها عملية تحديث موازية وانفتاح على العالم وتحقيق الرخاء الاجتماعي. والديموقراطية لن تحقق النجاح في منطقة لم يعتد الناس فيها على الحكم الديموقراطي ولم يألفوا الحقوق الاساسية التي تلازمها.

ان ما يصلح لبقية العالم يصلح لاسرائيل والعالم العربي. فالقدر نقلنا من عالم تسوده الصراعات الاقليمية الى عالم تحكمه التحديات الاقتصادية والفرص الجديدة التي وفرها التقدم الفكري والانساني واذا كان التاريخ وكما يقول البروفيسور بوول كنيدي يخلق رابحين وخاسرين جدد، فان الشرق الاوسط يعتبر الآن من فئة الرابحين، والكرة الآن ليست في ملاعبنا.

وعليه فانه اصبح واضحاً الآن بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أضحت المعيار الاساسي للديمقراطية الناجحة في

الشرق الاوسط، حيث يوجد ٦٠٪ من المصادر النفطية العالمية، كما وأن الشرق الاوسط يمثل سوقاً هائلة محتملة، ونجاحه انما يفتح فرصاً لا حدود لها في المنطقة. غير ان الديموقراطية الناجحة التي ستضع حداً للمخاطر المهددة للسلام الاقليمي والدولي تتطلب اولاً التغلب على مظاهر الجهل والفقر اللذين يدفعان بالناس باتجاه الوقوع في براثن التطرف. المشكلة الحقيقة تكمن في انتشار بؤر الفقر لاسباب ليس اهمها استمرار الحروب والنزاعات بعيداً عن تكريس الانفاق في برامج التنمية، فالاستثمار الهائل في التسلح وتكريس المواهب والمعرفة في قطاع الامن انما يأتي على حساب الاعتبارات الاجتماعية ويؤدي الى الفقر والتعاسة والتي تقود بدورها الى التطرف والاصولية ورفع الشعارات الخيالية.

أما الحل الذي يقود الى كسر دائرة الشر هذه فهو واضح ويكمن في سحق حواجز الكره والحقد ورفع شعار لا حروب بعد اليوم ولا سفك دماء.

لا منتصرون في الحرب

اعتاد العالم حتى فترة قريبة على رؤية المواجهة الاسرائيلية العربية باعتبارها المشكلة الرئيسية في الشرق الاوسط. أما بلدان الشرق الاوسط، فقد رأت الحرب الباردة بمثابة حقيقة مركزية في الحياة السياسية، وفرصة لاستثمار نزاع عالمي بغية تعزيز النزاعات المحلية، ولم تكن هذه أول مرة تعمل فيها مصالح محلية في هذه المنطقة على استخدام أزمة عالمية بما يخدم مآربها.

الا أن ذلك كله تغير ما ان القت الاصولية بظلالها على النزاع الاسرائيلي - العربي، يضاف الى ذلك أن أحداثاً خارقة بدأت تتفتح في أمم بعيدة، فدفعت الكثير من القادة في المنطقة بالتالي الى اعادة التفكير في استراتيجيتهم وصياغة تصورات جديدة، ولم يقتصر الامر على أن السياسات في الشرق الاوسط باتت تتغير، بل

ان السياسات العالمية المؤثرة في الشرق الاوسط كانت تتعرض للاصلاح هي الاخرى. لقد انقسم العالم خلال الشطر الاعظم من القرن الحالي الى شطرين انشطار عمودي وانشطار افقي، بين شرق وغرب وشمال وجنوب، وكان الانشطار الاول ايديولوجياً وسياسياً، وفي آخر المطاف استراتيجياً، وأخذت الشيوعية والديموقراطية تتباريان للفوز بقلب الانسان وروسيا وأمريكا لكسب النفوذ العالمي، وحلف وارسو والاطلسي للحصول على اليد العسكرية، ولا غرابة اذن في أن المعسكر الشرقي وابتغاء دمج العالم العربي في المعسكر السياسي الذي يقوده أو يسانده الاتحاد السوفياتي السابق، راح يغدق الاهتمام على العالم العربي، ويعمل على تزويده بالسلاح وبشروط سخية، ويصوغ له النظريات السياسية بما يتفق وأهداف حكام معنيين. بيد أن تفكك الاتحاد السوفياتي انهى الحرب الباردة، وبذلك انتهت فوائدها للنزاع في الشرق الاوسط.

أما الانشطار بين الشمال والجنوب فهو سايكولوجي واقتصادي، وبالتالي سياسي ايضاً. ان الصورة التي جاء بها هذا الانشطار هي صورة شمال مزدهر، متقدم، علمي، تكنولوجي، ابيض، مقابل جنوب فقير، متخلف، مغبون، متأخر، غير

ابيض. ادى هذا التقسيم الى نشوء حركة عدم الانحياز (تضم ١٠٨ دول، ١٠٨ أصوات من ١٦٠ صوتاً في الجمعية العامة للامم المتحدة) وتسميتها بالعالم الثالث، المتضاد مع ما يسمى بالعالم الأول، قدم العالم الثالث للدول العربية الكثير من الأصوات في الأمم المتحدة فعزز الى درجة كبيرة قدرتها التساومية السياسية، غير أن هذا الانقسام بات هو الآخر بالياً، فمع النهوض في الجبروت الاقتصادي للصين والهند، والانطلاق الاقتصادي لنمور آسيا السبعة، اضافة الى الازدهار الاقتصادي في اليابان، لم تعد آسيا تنتمي الى العالم الثالث ويصح ذلك على أمريكا اللاتينية ايضاً. الواقع أن من المستحيل كلياً الحفاظ على تضامن عالمي حين يكون هذا التضامن مستمداً من انقسام لم يعد له وجود.

وهكذا ليست الاصولية وحدها، بل أيضاً غياب الدعم الاوتوماتيكي من الانشطارات العالمية العمودية والافقية، ينبغي أن تعيدنا الى منطقتنا نحن بالذات، اي أن نبحث عن السلام هنا، وأن نعثر على مصادر وجودنا في الشرق الاوسط، ان معطيات الأمس قد ولت مع عالم الأمس.

ولكيما نبلغ السلام، لا بد من أن نعالج المشكلات الاساسية للشرق الاوسط بصورة واقعية، ويتعين علينا أولاً وقبل كل شيء

أن نعترف بعقم الحرب، فالعرب لا يستطيعون هزم اسرائيل في أرض المعركة، واسرائيل لا تستطيع املاء شروط السلام على العرب، أن توازن القوى هذا يعكس الدرس التاريخي المتراكم من النزاع الاسرائيلي - العربي منذ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، تقسيم الامم المتحدة لفلسطين، وبخاصة منذ الحربين اللتين صاغتا صورة الواقع الكالح اليوم، حرب الايام الستة في ١٩٦٧ وحرب يوم الغفران ١٩٧٣، في الاولى، شنت قوات الدفاع الاسرائيلية حملة عسكرية خاطفة وتغلبت على التحالف العربي، واخترقت اسرائيل الحصار وأذهلت العالم بنصرها المدوي، ولكنها لم تفز بالسلام وراح وزير الدفاع وقتذاك موشي ديان ينتظر عبثاً مكالمة هاتفية من الزعماء العرب عوضاً عن ذلك جاءت اللاءات الثلاث من قمة الخرطوم، لا للاعتراف باسرائيل، لا للتفاوض، لا للصلح. ولم تكد تمضي بضعة ايام حتى اطلق الزعيم الراديكالي المصري، الرئيس جمال عبد الناصر، القول المعروف: «ما أخذ بالقوة لن يسترد الا بالقوة». وهكذا فان اسرائيل كسبت لنفسها مجدداً مشكلات أمنية جدية خلال حرب الاستنزاف، رغم نصرها العسكري المؤكد، فمآثرها العسكرية الخاطفة لم تضمن لها أن تكون حرب الايام الستة آخر الحروب. على العكس تماماً، فهذا النصر بالذات هو الذي زرع بذور المواجهة المسلحة التي كان مقدراً لها أن

تقع. ووقعت.

خلال حرب الايام الستة أخذت اسرائيل الطرف الاخر بالمباغتة، أما في حرب يوم الغفران المصريون والسوريون هم الذين تمتعوا بهذه المزية، فبوغتت قوات الدفاع الاسرائيلية وهي ساهية. ان النفير الذي انطلق خلال ساعات الظهيرة في ذلك اليوم المصيري من عام ١٩٧٣ انهى، بغتة، عهد السكينة الاسرائيلي، وفجر فقاعة ثقتها المنفوخة بالنفس وقلب تشويهها غير الواعي في الاغلب للعالم العربي. تعرضت اسرائيل الى خسائر فادحة، ودفع جيل من المجندين الشباب حياته ثمناً للدفاع عن وطننا.

لكن اسرائيل لم تهزم بعد وثابت قوات الدفاع الاسرائيلي الى رشدها بعد هول الصدمة الاولى والخسائر الفادحة التي تعرضت لها، لتوقف بنجاح هجوماً مركباً.

انتهت الحرب باعلان وقف اطلاق النار، بينما القوات الاسرائيلية قد قطعت شطراً كبيراً من طريقها الى القاهرة ودمشق. ان سحب الدخان وغيوم الغبار التي استقرت على ساحات المعارك وسط الاصداء المتلاشية للمدافع الهادرة، كانت بمثابة الستارة الختامية لسنوات من مساع عربية صامدة لقهر اسرائيل بفضل التفوق العددي، ولولا مغامرة اسرائيل المأساوية وغير الضرورية في

لبنان لكانت حرب يوم الغفران آخر الحروب حقاً.

لقد جعلت عدة حقائق صلبة تبدو جلية لعيان اسرائيل وجيرانها، ان الحرب عقيمة، وان لا ضامن للنصر الكلي، لا توازن للقوى بين الاطراف المتحاربة ولا توازن للقوى بين القوى الدولية.

ولا يحمل المستقبل القريب أية علامة على تغير في مركب التوازن هذا، فرغم أن اسرائيل قوية استراتيجياً وعسكرياً، وتستطيع مواجهة أي تحالف عربي مناوىء، فان النصر الكلي عصي على المنال الى الابد، حتى بعد الانتصار في ميدان المعركة، كما حصل تماماً للحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم انتهاء الحروب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، لا تزال هناك مصالح دولية كبيرة الوزن تلعب دوراً أساسياً في استقرار المنطقة ولن تتوافر لاسرائيل ولا لاعدائها الفرصة لتقويض هذه المصالح، وقد تبدت حرب الخليج عام ١٩٩١، لانظار اي خبير مراقب، باعتبارها التوكيد الاخير لهذه الحقيقة التي لا فكاك منها.

زد على هذا أن الحرب الكلية على غرار حرب الاستقلال في عام ١٩٤٨ لم تعد عملية، وان حرباً ذات اهداف عملياتية محدودة، مثل حرب يوم الغفران، لن تنتهي قطعاً بهزيمة أحد الطرفين

المتحاربين سواء في جبهات القتال أم على طاولة المفاوضات، ويبدو أن زمن الحرب الشاملة قد ولى الى غير رجعة، وينطبق هذا على كلتا القوتين الأعظم، انهما تستطيعان تدمير بعضهما البعض لا هزيمة بعضهما البعض، كما ينطبق على الامم الصغيرة والمتوسطة التي تملك القوى العظمى مصلحة في استقرارها، سواء فرادى أم أجزاء من منطقة اقليمية محددة التخوم، هذا ما يقتضيه النظام العالمي المعاصر علاوة على ما يفرضه الاعتماد العالمي المتبادل، وجبروت الاسلحة الحديثة ذات النوعية المتطورة جداً، والتنامي المطّرد للتكاليف المالية للأمن، وتطور شبكة الاتصالات في عصر الفضاء التي تجلب الحروب الكونية الى داخل غرف الجلوس في كل بيت من بيوت القرية الكونية ببث فوري. ان حصان حرب طروادة لعقيم، ولدى كل واحد منا حصان طروادة في باحة منزله الخلفية، ان هذه العوامل تعمل متضافرة لكي تقلص الى حد كبير الزمن المتاح للبلدان الصغيرة، ذات الوقع الاستراتيجي أو ذات الاهمية الاقتصادية، للتحرك قبل ان يأتي التدخل والضغط العالمي المباشر ليجبرها على انهاء محاولتها لهز النظام. وهكذا فان مفهوم النصر ذاته ينبغي أن يراجع، على الاقل من ناحية صلته بالنزاع الاسرائيلي-العربي لكي يكون أقرب الى تحليل الجنرال برودي:

«ان التصور المعتاد، السائد في يومنا هذا مثلما كان من قبل. . . ينشغل حصراً بالفوز بالحروب، كأن (الحروب) شيء يماثل المباريات الرياضية ولكن بالطبع مع قدر أكبر من الجدية، حقاً ان الجنرال قد درب وأعد لكي يرغب بالفوز من كل بد، ويكون مستعداً لدفع اي ثمن ممكن لتحقيق ذلك لعل من الضروري أن ندع الجنرال يرضي نفسه بمثل هذا النصر لكيما يصبح خير مقاتل ممكن، فهذه هي المهارة التي نريدها منه أكثر من عداها، وهي المهارة الحصرية التي نطلبها من الجنرالات الواقفين دون قمة القيادة، ولكن ينبغي أن يسود في القيمة وسط المدنيين بلا جدال، ولكن هناك ايضاً وسط الهيئات العسكرية في الحكومة، تصور اساسي عن فحوى الحرب، القائمة او الوشيكة والهدف الذي تسعى هذه الحرب الى بلوغه. ويتضمن ذلك بالضرورة استعداداً لاعادة النظر في مدى صواب الاستمرار في الحرب، في ظل الظروف القائمة أم أن من المستحسن السعي الى حل أو مخرج غير النصر، حتى لو كان النصر قابلاً للبلوغ بالمعنى العسكري الدقيق للكلمة.

ولما كان الشرق الاوسط يقف عند منعطف تاريخي، فقد آن الاوان الى «السعي الى حل أو مخرج» خلاف النصر. . حتى لو

كان هذا قابلاً للبلوغ بالمعنى العسكري الدقيق للكلمة. ولو درسنا الامور من كل جوانبها، فان اي حرب تخاض الآن ستكون حرباً لا ضرورة لها، تنطوي على خسائر فادحة في الارواح وعلى معاناة بشرية، واضرار مالية وبيئية تبلغ من الضخامة حداً تستحيل معه مساحات واسعة من المنطقة الى ارض يباب، ولن يكون ثمة منتصر، ولن يحصل أيما تغير أو أدنى تغير في الوضع الاستراتيجي السياسي الاساسي. فاسرائيل ستواصل الوجود وخصومها لن يستسلموا وان اردنا الصراحة الجارحة، فان هذا النمط من الحرب يعني نحر الضحايا للاشيء. انه سفك دماء لن يحقق أيما نفع بالطبع عدا عن حالة تلبية الحاجة الوطنية والحق الانساني في الدفاع عن النفس، فان وقعت حرب اخرى، فان المعارك ستكون طويلة مريرة، والدمار اعظم من ذي قبل، وحجم المصابين على الجبهات وخلف الخطوط لا مثيل له من قبل ولن تتوافر البومات او أغاني لكي ننشدها، ولا أكاليل نتوج بها رؤوس الجنود المتعبين، العائدين الى الوطن ممزقين، محطمين جسداً وعقلاً.

ينبغي لهذه الرسالة في ميدان القتال ان تكون المرشد الهادي للتفكير المتعقل لدى اللاسرائيليين وجيرانهم العرب، فهي تفند الزعم القائل بأننا نستطيع أن نستمر الى ما لانهاية في حالة الشلل

المسماة باللاحرب واللاسلم. لقد اثبتت حرب يوم الغفران لنا جميعاً أن مثل هذا الوضع مؤقت. ولا بد أن ينتهي بهذه الصورة او تلك. ورغم أن ليس هناك ما يمكن كسبه عن طريق الحرب، في ظل الوضع الراهن، فان العلاقات قد تتدهور وصولاً الى الحرب دون حصول تقدم مواز باتجاه السلام، ان الحروب لا تندلع عادة لمجرد أن التكتيكيين يعتقدون أن بمقدورهم الفوز. فهي تنشب احياناً لأن الامر الواقع لا يطاق بالنسبة لاحد الاطراف. أو في الاقل لأن تشويش هذا الامر الواقع، عن طريق القوة المادية أكثر قبولاً من بقاء هذا الامر الواقع ويمكن لنا ان نخلص من ذلك الى أن التباس هذا الامر الواقع يضمر في ذاته ولذاته بذور البلوى.

لا تنطبق هذه الكلمات علينا وحدنا نحن الاسرائيليين بل على جيراننا العرب ايضاً. غير أنها تنطوي، من الوجهة الاسرائيلية على جانب آخر، جانب يقلب الموازين، انه التأويل المغالط لمصطلح الاراضي Territories فمنذ حرب الايام الستة واسرائيل تجادل حول مستقبل قطع الارض التي تسميها يهودا والسامرة وقطاع غزة، والتي يسميها العرب الضفة الغربية وقطاع غزة (حاول بعض الاسرائيليين ادخال العبرية المركبة ليهودا والسامرة وقطاع غزة وهي يشا YESHAH وتعني «الانقاذ» (الخلاص)

بسبب من الايحاء الجلي للكلمة) ويرى البعض فيها اراضي محررة ويراها آخرون أراضي محتلة.

مع ذلك يفضل آخرون التعبير الحيادي أكثر، الاراضي المدارة، ان هذه التسميات خاطئة كلها فليس ثمة معنى في بحث الجغرافيا وانت تهمل الديموغرافيا (السكان). ان كلمة اراض لا معنى لها حين تكون مثل هذه «الاراضي» مأهولة. ان صحراء سيناء أراض وهي تكاد تخلو من السكان خلواً تاماً. وقد استخدمتها مصر لتعبئة القوات، وبعد حرب الايام الستة راحت اتفاقية السلام ولتوطيد هذا السلام عينة أما المناطق الاخرى التي خضعت الى حكم اسرائيل في أعقاب حرب الايام الستة فهي ليست اراضي. ان قطاع غزة يشغل مساحة ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً وبنفوس تقارب ٨٠٠ الف نسمة. ان غزة ليس ارضاً، فهي ليست مأهولة فحسب بل تسجل الرقم القياسي في العالم من ناحية كثافة السكان والذين يتشدقون بالحديث عن الاراضي دون اعتبار للفلسطينيين المقيمين هناك انها يغلقون اعينهم ويرمون التراب في أعين الجمهور. فالاراضي ليست هي المشكلة التي يتعين أن نتعاطى معها، بل المشكلة هي علاقاتنا المقبلة مع سكانها، وان الذين يتحدثون عن الحاق الاراضي انما يقصدون في الواقع ضم شعبها،

بكل ما يترتب على ذلك من عواقب ديموغرافية وسياسية بعيدة الامد على كامل المستقبل القومي لاسرائيل، وهويتها بوصفها الدولة الواحدة للامة اليهودية وحكومتها الديموقراطية وليس من باب المصادفة أن يهودا والسامرة وغزة لم تلحق باسرائيل حتى عندما كانت حكومة الليكود هي الطرف المسيطر، أما مرتفعات الجولان، ذات الكثافة السكانية الخفيفة فقد ضمت.

لم تعد الحرب عديمة الغاية بل ان الرغبة في حكم أمة أخرى والسيطرة عليها لم تعد ممكنة، والواقع أننا لم نزمع قط أن نغدو حكام شعب آخر، والقت الانتفاضة الاضواء على الهوة التي تفصل «بيننا» و «بينهم». هناك عامل آخر هو مغزى مثل هذه السيطرة في نظر الاسرائيليين، لقد أجبرت قوات الدفاع الاسرائيلي على أن تغدو في الواقع، ثكنة حامية، قوة حكم محلية وان جنودها المقدرين عالي التقدير يتصادمون مع مواطنين محليين واطفال في أزقة معسكرات اللاجئين في غزة وحواري نابلس، مستفزين بالفتيان الفلسطينيين رماة الحجر، وواقعين تحت رحمة فتيان ملثمين يندفعون في الطرقات شاهرين الخناجر والمسدسات، مطلقين أقذع النعوت ضد الحكم العسكري الاسرائيلي.

ان الذخيرة الحية والنضال الحاد التي يحملها هؤلاء الشباب

لدليل نابض على عقم الأمر الواقع. الذي صمم لفرض أمن اسرائيل.

لقد ولدت الحرب مع لبنان تغييراً جوهرياً في نوعية علاقات القوى بين اسرائيل والفلسطينيين. ففي بداية النزاع الاسرائيلي-العربي استخدمت منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) ومنظمات أخرى مماثلة تكتيكات ارهابية صرفة. كانوا يقتصرون على مهاجمة العزل، الاطفال الذاهبين الى المدارس، ركاب الباص، العمال في الحقول وكان المواطنون العاديون، الجالسون في بيوتهم بدعة وسلام يجدون أنفسهم بغتة تحت رحمة ضربات الكاتيوشا، أو هجمات ارهابية من جهة البحر، ولم تتجرأ هذه المنظمات حتى حرب لبنان، على مهاجمة اهداف لجيش الدفاع الاسرائيلي والوحدات العسكرية أو قواعد محمية.

وحصل الانعطاف نتيجة القرار الخاطيء الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية المضللة بفعل طموحاتها هي بالذات لخلق تغيير استراتيجي في المنطقة بغزوها لبنان، اذ وجد جيش الدفاع الاسرائيلي نفسه مشتبكاً في معركة مباشرة مع م.ت.ف وغيرها من القوات غير النظامية وزج الجيش كامل طاقاته العملياتية في الهجوم بجميع القوات البرية والجوية والبحرية مستخدماً معدات متطورة

وسياسة استراتيجية بدائية، وخلق ذلك الانطباع بأن الحرب حرب بين انداد.

ولم يعد ذلك عملاً من أعمال الرقابة البوليسية ضد ارهابين خارجين على القانون، يدوسون بلا رحمة على القانون الدولي، بل معركة بين معسكرين مسلحين. وأغفلت الحكومة الاسرائيلية وقتذاك بقصر نظر مثير للعجب، المزية الاخلاقية (المعنوية) لجيش الدفاع الاسرائيلي فهذه المزية كانت على الدوام واحدة من عناصر المنعة القومية للدولة اليهودية.

لقد أرغمت الحرب م.ت.ف على التقهقر من لبنان، الا أنها لم تشطبها من المضمار القومي، ولم تلغها بوصفها عاملاً حاسماً في تحديد نغمة الجبهة الفلسطينية، وتحت ظلال اشجار السرو، وتحت عناقيد الكرز الاحمر، زرعت بذور الانتفاضة كما زرعت بذور اعتراف اسرائيل بالحاجة الى المحادثات الثنائية.

لم يكن بوسع البلاغة الكلامية لليكود أن تغير شيئاً. ورغم أن حزب الليكود كان قد أقسم بأغلظ الايمان على أنه لن يجلس، مهما كانت الظروف، مع أية منظمة ارهابية حول مائدة المفاوضات فان رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، اسحق شامير، هو الذي ترأس الوفد الاسرائيلي الى مدريد عام ١٩٩٠. وقد جاء في

مذكرات جورج شولتز، الذي كان وزيراً للخارجية في ادارة الرئيس ريغان، قوله المتكرر، بتخويل كامل، بأنه لم يبق سوى القليل لبلوغ اتفاقية سلام مع الاردن وفلسطين، وذلك بعد الاجتماع الذي انعقد في لندن بين الملك حسين وبيني، لكن السيد شامير قوض العملية. ثم اندلعت الانتفاضة، وأخيراً تطلب الامر الوساطة المكثفة لجيمس بيكر، وزير خارجية الرئيس بوش لحمل شامير على حضور المؤتمر العالمي في مدريد وضم هذا المؤتمر، الذي اعترض عليه شامير منذ البداية، وفداً فلسطينياً يستمد صلاحياته من قيادة م.ت.ف في تونس، وهكذا فان الليكود هو الذي بدأ المفاوضات غير المباشرة مع م.ت.ف رغم انكاراته الكلامية الوعظية الواهية. الحق ان ادارة شامير فعلت كل ما في مقدورها لعرقلة العملية التي بدأتها. وان هذا الموقف المزدوج يفسر سلوك قيادة الليكود ازاء السلام، وتلاعبها الدعائي بالتطلع الوطني الى السلام. لأن حزب الليكود عجز عن اخفاء الحقيقة الساطعة القائلة أنه هو الذي بدأ المفاوضات مع ممثلين فلسطينيين موجهين من تونس. لقد سخر الليكود من «الخيار الاردني» و «وثيقة لندن» الى درجة أنه وجد نفسه يجلس وجهاً لوجه مع الدكتور حيدر عبد الشافي، وهو أحد مؤسسي م.ت.ف وأحد واضعي الميثاق الوطني الفلسطيني -اي نفي تلك الوثيقة التي يقتبس منها الليكود ادلته

على عقم بحث أمور السلام مع م.ت.ف.

فيا لها من مفارقة تاريخية مرة، فما كانت هناك حاجة الى عملية مدريد أو الى التفاوض مع وفد فلسطيني خاص كهذا، لو أن قادة الليكود لم يصروا على رفض اتفاقية لندن ١٩٨٧ مع الملك حسين للشروع في مفاوضات مباشرة باشراف مؤتمر دولي، لولا ذلك لبدأت العملية منذ أمد بعيد قبل اندلاع الانتفاضة، ولجرى تمثيل الفلسطينيين في اطار الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، بل لكانت فرص السلام أعظم والموقف التفاوضي لاسرائيل افضل نسبياً ولاستطعنا تجنب الحاجة الى التفاوض مع وفد فلسطيني صرف موجه من مقر قيادة م.ت.ف لو أن قادة الليكود لم يصابوا بعمى الاحلام الفارغة والمثال السياسي الاعلى المستحيل الذي كانوا مستعدين باسمه الى تدمير أي شيء حتى أفضل النجاحات منذ مجيء السادات الى القدس.

ان عناد قيادة الليكود بل قصر نظرها ايضاً أدى الى تعقيدات متشابكة وجاءت الانتفاضة لتعرض جيش الدفاع الاسرائيلي الى مصاعب لا سابق لها، ان المؤرخين سوف يبررون سلوك الجنود والضباط الاسرائيليين بمواجهة وضع غير تقليدي كهذا- وضع لا يمكن لاي جيش أن يتدرب عليه، ولا يمكن لأي جيش أن يجابهه

لا عملياتياً ولا معنوياً.

يصف السير توماس مور في كتابه «يوتوبيا» التأثير الذي تتركه حالة الطواريء المديدة على أبناء الامة الغازية وهم الاكوريون في المثال المذكور:

«منذ أمد بعيد توجه هذا الشعب الى الحرب ليكسب مملكة أخرى لمليكه، الذي ورث حقاً قديماً فيها عن طريق الزواج. وعندما غزوها وجدوا أن الاحتفاظ بها لا يقل صعوبة عن الحصول عليها، فرعاياهم الجدد اما في ثورة متصلة أو أن الغزاة الاجانب يهاجمونهم. وعليه وجد الاكوريون انفسهم في حالة حرب دائمة اما لمواجهة هؤلاء الرعايا او للدفاع عنهم، ولم يروا أملاً في أن يتمكنوا من تسريح جيشهم. في غضون ذلك باتوا يعانون بسبب ضرائب فادحة، بينما الاموال تتسرب من مملكتهم، ودماؤهم تسفح لأجل الغير، والسلام بقي بمنأى عنهم كما كان من قبل، ولقد افسدت الحرب مواطنيهم بتشجيعها الميل الى النهب والقتل، وتهاوت القوانين».

وتنبأ مور، في القرن السادس عشر، أن تطوراً كهذا سيقود الملك، آخر المطاف، الى تقديم التنازلات حيال تلك المملكة ذاتها، لا من باب التنازل عن الحقوق، بل لأن استمرار الوضع القائم لم

يعد محتملاً له أو للشعب، وبدلاً من أن يعمل ذلك الحاكم على رفاه أمته يجب عليه أن يحشد كل موارده لابعاد خطر الحرب الدائم، من الداخل ومن الخارج.

وبعد ستة وعشرين عاماً من انتصار اسرائيل في حرب فرضت عليها وأرغمت البلاد على فرض حكم عسكري في المناطق، يمكن لنا استخدام كلمات توماس مور للوصول الى بعض الاستنتاجات عن علاقة دولة اسرائيل بالفلسطينيين. ان اسرائيل تدير نظامين حكوميين متوازيين بنوعين متناقضين من القيم. ان الحكومة العسكرية قمعية بطبيعتها، قمعية للشعب الذي تحكم، وقمعية لمواطني الدولة، انها النقيض المباشر للقيم الديموقراطية الاساسية التي وردت في صلب «بيان الاستقرار» وفي دستورنا وثقافتنا السياسية، وفي نظرتنا الاجتماعية العالمية. لقد نهضت الصهيونية لازالة الجور النازل باليهود، ومنحهم الحقوق الاساسية للانسان. لذا فان الحكم القسري لأمة أخرى وفرض السيطرة القسرية للنظام العام في منطقة تخضع للحكم العسكري لا يؤثر على أداء الهيئات الحكومية في المناطق فحسب، بل يؤثر ايضاً على الانحاء الواقعة في قلب اسرائيل نفسها، مثلما وصفها مور. ورغم أن هدفنا هو وأد النشاطات الارهابية، فان وجود الحكومة

العسكرية ذاته يكفي لتوليد المشاعر السلبية. ولا يشكل ذلك حالة الامن العام (GSS) التي يبدي أفرادها احساساً هائلاً بالواجب، ويقدمون مجازفات شخصية كبيرة لمكافحة الجريمة والتخريب منقذين العديد من المواطنين اليهود والعرب، والواقع أن الشكوى الاساسية تنصب على الوضع ذاته الذي يستثير العداء على الجانبين. ان الأمة التي تفرض نفسها على أخرى بسبب الدفاع عن النفس، تفقد الارادة على منع النفس من ممارسة القمع وذلك بسبب ديناميكيات الغزو انها جزء من «اليد الخفية» نفسها التي تحرك التاريخ.

لا جدوى في الابقاء على الأمر الواقع لاسرائيل ولا للفلسطينيين. فالفلسطينيون لن يهزموا اسرائيل، وان الاعمال الارهابية المنظمة منها والعشوائية بما فيها من نسف واختطاف بشر وخطف طائرات، وطعن جنود لن تطفيء الشعلة الوطنية في اسرائيل، ونحن شعب ذو حزم وما من قوة على وجه البسيطة تستطيع أن تحملنا على مغادرة هذه الارض بعد خمسين جيلاً من العيش في الشتات (الدياسبورا) خمسين جيلاً من الاضطهاد والعذاب والابادة، لن نتزحزح من المكان الوحيد في هذه الدنيا الذي نستطيع فيه أن نجدد استقلالنا ونكفل سلامتنا، ونعيش

باحترام وشرف مع جيراننا اننا نريد اقامة جيرة صادقة مع جيراننا.

ليست لاسرائيل مصالح قريبة وبعيدة في حكم الفلسطينيين، أو النظر اليهم بمثابة «رهائن» حالة الحرب، وهي حالة نود أن نضع لها حداً. ان الابقاء على الوضع الحالي لا معنى له، بل ان هذا الوضع القائم لا يمكن له أن يستمر بأي حال بفعل ارتفاع معدل الولادة والهجرة، ان الاعتراف بالحقيقة الصعبة معيار لنجاح عملية السلام، بلا منتصرين ولا ضحايا. ان الحرب لا تحل اياً من المشكلات، أما السلام فهو الحل. ولقد بينت نتائج اتفاقنا مع مصر أن بوسعنا اقامة علاقة سلمية مع جيراننا وان المساومة، اي الحد الادنى من التنازلات والحد الاقصى من الانصاف لكلا الجانبين، تسمح لنا بالعيش لكي نرى اليوم الذي تغدو فيه الامم متحررة من احزان الحرب، بما فيها امتنا نحن ايضاً.

الفصل الرابع

النظام الاقليمي

السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب سيخلق البيئة الموائمة لاعادة تنظيم مؤسسات الشرق الاوسط بصورة اساسية. ان التوافق، وقبول العرب باسرائيل كاملة ذات حقوق ومسؤوليات متساوية، سينجب نوعاً جديداً من التعاون، لا بين اسرائيل وجيرانها فحسب، بل بين البلدان العربية ايضاً. وذلك سيغير وجه المنطقة ومناخها الايدولوجي.

مشكلة هذه المنطقة من العالم لا يدكن أن تحل على يد دولة منفردة، أو حتى على مستوى ثنائي أو متعدد. ان التنظيم الاقليمي هو المفتاح الى السلام والأمن، ولسوف يعزز اشاعة الديموقراطية، والتنمية الاقتصادية، والنمو القومي، والازدهار الفردي، الا أن هذا التحول لن يتم بسحر ساحر أو بلمسة يد دبلوماسية، فتوطيد

السلام والأمن يقتضي ثورة في المفاهيم. وهذه ليست بالمهمة السهلة، الا أنها ضرورية مع ذلك، وبغيرها فان اي اتزان نحرزه سيكون قصير الاجل.

هدفنا النهائي هو خلق اسرة اقليمية من الامم، ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الاوروبية. وان الحاجة الى هذا الاطار الاقليمي تقوم على اربعة عوامل جوهرية:

الاستقرار السياسي:

ان الاصولية تشق طريقها سريعاً وعميقاً في كل بلد عربي في الشرق الاوسط، مهددة بذلك السلام الاقليمي، ناهيك عن استقرار حكومات بعينها. وان وسائل الاعلام الغربية هي واحدة من الاطراف المسؤولة عن هذا النمو، ويتوفر للمتطرفين على شبكة اتصالات فوق قومية، مستثمرين بذلك التكنولوجيا التي يلهجون بالازدراء بها. ولما لم يكن هناك اي تشريع ديني يحظر استخدام وسائل الاتصالات العامة، فان الاصوليين قد تعلموا استخدام وسائل الاعلام بما يخدم أغراضهم.

ان حملاتهم تستخدم الرموز الشعبية والدعاية ذات المستوى

الرفيع للايحاء بالنشاطات وكسب الانصار وثمة ضرورة للتصدي لهذا الخطر على نحو منظم بغية صون الحرية والسلام والاستقرار السياسي. والجواب على ذلك اذن، هو أن قيام هيكل اقليمي منظم سيخلق اطراً جديداً للمنطقة، ويوفر القدرة على النمو الاقتصادي والاجتماعي، واطفاء نيران التطرف الديني وتبريد رياح الثورة الساخنة.

الاقتصاد:

• ارتفاع مستوى المعيشة هو شرط مسبق لتخفيف التوترات في الشرق الاوسط، وطالما كانت هناك هوة تفصل بين مطامح الناس وفرصهم الحقيقية داخل النظام الاجتماعي - السياسي، فان المجال ينمو رحباً أمام الاصولية، وما من اقتصاد مكافح اليوم يستطيع أن ينمو من دون أن يتلقى معونة خارجية أو يصبح جزءاً من نظام اقليمي اوسع. وان انشاء منظمة تعاون اقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية هو الرد -بل الرد الوحيد- على الاصولية. زد على ذلك ان منظمة المظلة الشاملة هي القدرة على اقامة منظومة ري مشتركة عالية التطور، ضرورية لكبح زحف الصحراء، وتمكين البلدان من انتاج ما يكفي من الغذاء وتوفير فرص العمل لسكانها. ان المقاربة الاقلمية، العملية، هي الطريقة الوحيدة الكفيلة باستثمار

القدرات الكامنة في مجال السياحة والمواصلات العامة في هذه البقعة الثرية من العالم، لتجعل منها بقعة مزدهرة لشعبها.

الامن القومي:

ان السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر، عصر الصواريخ ارض-ارض والقدرات النووية، هو اقامة نظام اقليمي للرقابة والرصد. واذ نغذ الخطى حثيثاً الى القرن الحادي والعشرين، نجد أن مفهوم «العمق الاستراتيجي» لم يعد له معنى. فالصواريخ بعيدة المدى واسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل الى جبهة امامية. ان قصف اسرائيل عام ١٩٨١ المفاعل النووي العراقي، ثم القصف الامريكي بعد عقد من ذلك، لم ينه الخطر النووي في المنطقة، بل منحنا فسحة وجيزة للراحة. واليوم نجد أن مساعي البحث والتطوير في مجال القدرة النووية قد استؤنفت ولكن في منشآت سرية سهلة الاخفاء هذه المرة. لقد علّمنا العراق أن الحملات العسكرية الباهرة قد تؤدي الى تدمير المفاعلات النووية، لكنها لا تستطيع اجتثاث ارادة حديدية أو نوايا شريرة. فالحروب، في احسن الاحوال، ترجيء الاخطار وفي احيان تفاقمها ليس الا. وابتغاء التغلب على الخطر النووي يتعين علينا نحن القائمين في الشرق الاوسط أن نباشر

المقاربة الرصينة للقوى العظمى -فلقد ادركت القوى العظمى في ذروة الحرب الباردة، وهي غير مطمئنة الى «توازن الرعب» ان التعاون ضروري. فباتت الرقابة على الاسلحة والحد من التسلح حديث الساعة. وبالمثل، فان اطاراً أمنياً اقليمياً، متبادل النفع، سيبرز محدودية القدرة النووية، خصوصاً أن المزيد والمزيد من البلدان يحصل على المعدات متنامية التطور. ان التحالف الاقليمي سوف يساعد على منع طرف ما من الضغط على الزر المهلك، الذي لا يبقي ولا يذر.

اشاعة الديموقراطية:

يحتاج الشرق الاوسط الى الديموقراطية حاجة الكائن البشري الى الاوكسجين. وليست الديموقراطية مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية، بل هي أيضاً هيئة رقابة تحرس السلام، وتعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الاصولي. ان اشاعة الديموقراطية اقليمياً تعني تطوير المواصلات. وان باستطاعة وسائل الاعلام في بلد ما ان تحقق انتصار الديموقراطية وذلك بمهاجمة الاوضاع «المرضية» داخل الامم دون المساس بالامة نفسها. ان النصر هو خير ضمانة لسلام دائم. فالامم الديموقراطية لا تدخل في حرب ضد بعضها البعض. وبالمقابل، اثبتت الانظمة

الشمولية أنها مكلفة وغير كفؤة. انها تتطلب قوة بوليس سري كبيرة، وجيشاً يلمع الاحذية، ورقابة دائمة. ويعيش المواطنون هنا في خوف دائم. ان الانظمة الشمولية تشل المبادرة، وتغلق الحدود. انها تستثير الاحتجاج، ولكنها تسرع الى قمعه، خالقة بذلك المزيد من المرارة والتململ. وقد كتب الشاعر نزار قباني من منفاه: «اذا احتاج الطائر الى تصريح من وزير الداخلية كي يحلق، واذا احتاجت السمكة الى رخصة للسباحة، فسنعيش في عالم لا يعيش فيه طير ولا تسبح فيه سمكة».

وأخيراً ما من شيء سوى نظام ديموقراطي يمكن أن يتيح تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي بعيد الامد، علاوة على ضمان الأمن القومي والشخصي. ان نظاماً اقليمياً سوف يولد التنافس عبر تبني العمليات الديموقراطية، ومنع الخطر الداخلي المهدد للحكومات، وتصفية التحدي المضمر للامم الاخرى.

واشاعة الديموقراطية تنطوي في ذاتها ولذاتها على طاقة التجديد. والحاجة الى التجديد الحكومي بارزة على نحو خاص في الشرق الاوسط الذي يضم حكاماً اوتوقراطيين أكثر من أية منطقة أخرى في العالم. ولسوء الحظ، فان هذه الحقيقة عينها تقلل من فرص ترسخ مواقع الديموقراطية هنا. زد على ذلك، ان حضور

الاصولية، وهي حركة مناهضة للديموقراطية في الجوهر، حتى حين تستخدم شعارات ديموقراطية، يزيد في صعوبة ادخال العمليات الديموقراطية.

ان ارساء نظام اقليمي مرهون بنجاح عملية السلام الاسرائيلية- العربية. واذا توخينا المزيد من الدقة، فان النظام الاقليمي المقترح سيتطور بموازاة سير عملية السلام بطوريها المرسومين. ان الأمن -أي منع الحرب واقامة حدود ثنائية آمنة- سيكون القضية المهيمنة في الطور الاول، الانتقالي. وستعكس الخطوط الجغرافية الاعتبارات الامنية الى جانب العوامل الديموغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية. ويصح ذلك على اتفاقنا مع مصر، واتفاقيتنا مع سوريا اواسط السبعينات، وتنطبق قضية الامن ايضاً على خطة الحكم الذاتي مع الفلسطينيين، التي ترتكز على جدول زمني لا على أرض مرسومة. سمعت من يقول أن الرصيف الممتد في البحر هو جسر ناقص محبط فحتى الآن كان هناك رصيف اسرائيلي ورصيف فلسطيني، واننا نعتزم بناء جسر زمني، جسر من خمس سنوات، يربط بين هذين الرصيفين ويضع حداً للاحباط، وهكذا فان الهدف الرئيسي للطور الاول من عملية السلام هو تقليل الاحتكاك وازالة مصادر العداء وبناء الثقة المتبادلة

والاستعداد للتطلع الى المستقبل. انه طور انتقالي. . .تحول من خطوة الى أخرى لاحقة في رحلة ذات هدف واضح. وما لم تكن هناك حدود زمنية معينة فان تدابير الأمن نفسها لا يمكن أن تصمد. وكما علمتنا الدروس المريرة لحرب يوم الغفران، فان التدابير المؤقتة سرعان ما تتهاوى اذا لم تحل محلها بنود دائمة.

فهل يمكن للطرفين أن يلتقيا على جسر الحكم الذاتي ويمضيا قدماً نحو ترتيب دائم؟ ان الطبيعة المحددة للسلام ستغدو القضية المهيمنة في المرحلة الثانية من العملية. ان الهدف الرئيسي هو اقامة نظام مستقر من علاقات حسن الجوار. وان البيئة الآمنة، المستقرة، الناشئة عن ذلك ستفضي، بدورها، الى النمو والتنمية والازدهار والرفاه لكل شخص ولكل أمة ولعموم المنطقة. وسيركز هذا الطور على الاعتبارات بعيدة الأمد، مثل تطبيق العلاقات واقامة الصلات الاقتصادية والثقافية، وتقرير الحدود المعقولة، الدائمة. ومن المستحسن أن تقرر هذه الحدود بموجب التطلعات القومية (التاريخ والديموغرافيا) لا وفق الاعتبارات الامنية وحدها. فالسلام المستقر، الدائم بذاته هو الذي سيعزز الأمن، بعد كل شيء. ولكي نصل الى هذه الخاتمة يتعين أن نبذر الاهتمام العام بالحفاظ على السلام، واقناع كل الاطراف بتبني

طريقة جديدة، مغايرة في تأمل مستقبل المنطقة ومستقبل كل أمة من أمم الشرق الوسط. وعلى هذا الاساس، يمكن لنا أن نعزز الاعتراف بمصيرنا المشترك وأن نبني كيف أن المقاربة الواقعية تخدم الجميع. ان هذه الاهداف تضفي بعداً جديداً على مفهوم السلام الاسرائيلي- العربي يتجاوز مجرد انهاء حالة الحرب. وقال الفيلسوف سبينوزا: «السلام ليس غياب الحرب، بل هو فضيلة، حالة عقلية، ميل للخير والثقة والعدل».

وهكذا فان خطة الحكم الذاتي الفلسطيني تفصل بصورة اساسية بين الماضي والحاضر. وان هذا التخطيط لشرق اوسط جديد هو ممر للانتقال الى مستقبل جديد للجميع.

الأمن الاقليمي:

ان بنية نظام الأمن الاقليمي في الشرق الاوسط سوف تتمحور على نمطين من الالتزامات المتبادلة: أمة/ أمة (ثنائية ومتعددة)، وأمة/ منطقة. ان الترتيبات المباشرة، أمة/ أمة، ستكون في ذاتها ولذاتها، بمثابة رادع للعدوان. وان الواجبات التي يفرضها نظام الأمن الاقليمي ستساعد على فرض السلام، ذلك لأن الاطار الاقليمي هو وحده الذي يسمح بتفكيك هياكل القوة، ويعمل باتجاه نزع السلاح، وفرض الرقابة على الاصابع الشغوفة

بالزناد. ان البرنامج الاقليمي سيوفر نظاماً لجمع المعلومات حول النشاطات العسكرية ونقلها الى كل الاطراف. ولضمان استقرار طويل الامد، سيستخدم نظام الاقمار الفضائية، بالتعاون مع القوى العظمى.

اننا لا نهدف الى اقامة نظام شبيه بحلف الاطلسي للدفاع بوجه عدو خارجي مشترك. فبعد بلوغ السلام ستنبع المشاكل الامنية الرئيسية في الشرق الاوسط من انعدام الاستقرار في النظام، والتخريب السياسي، والنكوص الى شبكة التصادمات الدينية والاثنية والاقتصادية، التي لا تقهر على ما يبدو. ونظام الأمن الاقليمي مصمم لابقاء غطاء صندوق باندورا محكم الاغلاق لمنع أية حرب يمكن أن تنشأ عن خلل في الاتصالات. ولزرع النظام السياسي الجديد في تربة راسخة.

ان المفهوم الجديد للأمن الاقليمي يختلف في جوانب عديدة مهمة عن نظام الأمن الجماعي الذي حاول الحلفاء تطبيقه بعد الحرب العالمية الاولى. لقد فشلت الأمم الغربية فشلاً ذريعاً بسبب عجزها أمام العدوان الفاشي. اذ كانت تفتقر الى وسائل جمع المعلومات أو حماية السلام، كما كانت تفتقر الى دعم البلدان الصديقة خارج اوروبا. وقد افترضت بسذاجة أن سائر الأمم

سوف تتحرك لصد المعتدي حين يجد الجد، ونتيجة لذلك أغلق الحلفاء أعينهم وعقولهم عن الخطر الفاشي الداهم، ان شلل الحلفاء عام ١٩٣٦ قوض معاهدة السلام، (رغم أن الهدنة بقيت، شكلياً في الأقل، سارية المفعول لثلاث سنوات أخرى).

والاحداث التي أعقبت ذلك هي النتيجة المباشرة لقصر النظر الغربي المذهل، ورفض الاعتراف بالحقائق التي تتنافى مع الأمل بألا تكون هناك حروب أخرى، حتى ولو من أجل السلام، أما ونستون تشيرشل، وكان نائباً عادياً في البرلمان وقتذاك، فقد رأى الحرب آتية. وكتب في معرض الرد على غزو هتلر لوادي الراين خلافاً لنصوص المعاهدة: «اذا لم تقدم للطرف المتضرر اية وسائل مشروعة للرد، فان كامل مذهب القانون الدولي والتعاون الدولي الذي ترتكز عليه الآمال بالمستقبل، سوف يسقط مدوياً. وسيحل محل هذا المذهب، في الحال، نظام من التحالفات والتكتلات بين الأمم ، بلا أية ضمانات عدا ساعدها الايمن».

ان أحداث الثلاثينات تعلمنا ثلاثة دروس: الاول، منع المباغتة التكتيكية يتطلب أن نقيم هيئات رقابة مستقلة تتمتع بالصلاحية والقدرة على التصرف عند الضرورة. والترتيبات في سيناء- حيث توجد قوة وساطة دولية تعمل بموجب اتفاقات

السلام المصرية -الاسرائيلية- يمكن أن تخدم كنموذج في هذا الشأن. والعوامل ذات الصلة بظروف معينة خاصة، يجب أن تؤخذ طبعاً بعين الاعتبار أن هذه القوة ستعمل على أساس ثنائي تحت اشراف النظام الاقليمي.

ثانياً، لحماية المنطقة أكثر من أية مباغتة تكتيكية وللقضاء على أية أعمال عدوانية مفاجئة وهي في المهد، ينبغي القيام بأعمال مراقبة روتينية، وتقديم تقارير منتظمة الى الدول العظمى الصديقة. وتتضمن هذه التقارير معلومات تجمعها الاقمار الصناعية، كما أشرنا سابقاً. هذه الرقابة الواسعة على التحركات العسكرية هي البديل المنطقي عن مفهوم «العمق الاستراتيجي» وستتضمن التقارير، على المستوى الاستراتيجي العام، أعمال البحث والتطوير أيضاً.

ثالثاً، في حالة انقطاع القنوات الدبلوماسية مؤقتاً خلال نشوب أزمة ينبغي أن تكون للمنطقة قوات تستطيع الرد على العدوان في الحال بصورة مؤثرة.

الوقت لم يحن بعد لتفكيك اسلحتنا واعادة جنودنا الى بيوتهم. اننا لا نجرؤ على السقوط في سذاجة قادة الغرب بعد الحرب. الا أننا نستطيع، على أية حال، أن نؤسس لعملية تدريجية

بعيدة المدى من نزع السلاح المتقابل. وذلك سيرسخ الثقة بين الأمم المتعاونة ويفرض سلطة النظام الاقليمي.

الاقتصاد الاقليمي:

ان مفهوم الاقتصاد الاقليمي ينطوي على خطوات تدريجية لاقامة جماعة تشبه كثيراً الجماعة الاوروبية. لقد كان بين الأمم الاوروبية الغربية عداء تاريخي مكين، وقد استطال هذا العداء، في بعض الحالات، قروناً أكثر من النزاع بين البلدان العربية واسرائيل. غير أن هذه الأمم الاوروبية لم تنف حق جارها في الوجود. ومن هذه الناحية، فان التصادم الاسرائيلي- العربي أكثر حدة بكثير. ففي أواخر أيام الحرب العالمية الثانية، كانت هناك قلة ضئيلة من الاوروبيين الغربيين تعتقد بامكان اقامة سوق مشتركة في المستقبل غير البعيد، أو تعتقد بامكان نشوء جماعة اوروبية ذات سيادة، بل أن تتوفر صلاحيات للتصرف ضد مصالح واحد أو أكثر من أعضائها، واعطاء مواطنيها الفخورين هوية فوق فوقية.

وفي عام ١٩٤٨ زار المؤلف الفرنسي جان جاك سيرفان شرايبر المانيا. وكان يعمل حينها مراسلاً لصحيفة (لوموند) الفرنسية. بعد ٤٠ عاماً من ذلك، نشر كتاباً أوجز فيه انطباعاته عن المانيا وبعض الاحاديث التي أجراها لدى عودته الى الوطن.

«عدت شديد الاضطراب. هل سنترك الالمان مهزومين، عزلاً، مذلين؟ أفلا ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة الفريدة لاقامة نظام اتصالات تاريخي؟ لدى عودتي من المانيا تقدمت بطلب من خلال رئيس تحرير جريدتي لاجراء مقابلة مع أول رئيس لفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو فنسنت اوريول، الذي كان اشتراكياً. وشرحت له فكرتي عما كنت اراه من فرصة ذهبية. وقلت: «فلنقترح على الالمان شراكة متكافئة مع فرنسا في توحيد اوروبا». ما أزال أتذكر الكلمات التي لاقت اذني من رجل الدولة، الذي كان حكيماً، جديراً بالثقة، بالرغم من محتويات جوابه خلال المحادثة: «انني احب أفكارك النبيلة، ياصديقي الشاب، ولكنك على عجلة كبيرة من أمرك. لا يسعنا أن نحقق شيئاً كهذا سريعاً بعد مأساة الحرب الكبرى هذه. ولربما بعد عشرين عاماً من الآن استطيع الافتراض أنك ستكون مصيباً، وسيكون جيلك قادراً على التقدم نحو هذه المهمة. أما اليوم فما من أحد سيفهم، ولن نحقق شيئاً غير تخريب آفاقها. فتجمل بالصبر».

بعد عدة اسابيع التقيت جان مونيه، وهو رجل دولة من طراز مغاير، بالغ الحماسة للتغيير القومي. ولم يكن في وقته سوى ممثل للتخطيط في فرنسا، الا أنه كان يفوقني حماسة وتعجلاً في

الرغبة للبدء بالعمل على المصالحة الفرنسية- الالمانية. وقف أمام خارطة كبيرة لاوروبا علقت على الجدار، وقد أحيطت فرنسا والمانيا بدائرة واحدة، وقد تفضل علي بمحاضرة لطيفة، منظمة على أحسن ما يكون التنظيم. بعد عدة اسابيع، أسس «صندوق الفحم والفولاذ» الذي أصبح فيما بعد «السوق التعاوني» وفتح بذلك الطريق الى اوروبا الموحدة. ولقد أثبت أن رؤياه هي الصحيحة، لا تلك الرؤيا القديمة التقليدية».

أنا أيضاً التقيت جان مونيه في الخمسينات. وأخبرني أن رؤياه عن السوق الاوروبية لم تكن محض اقتصادية بل سياسية ايضاً. غير أن تحويل هذه الرؤيا الى واقع تتطلب معطيات احصائية لا بلاغة خطابية في السياسة. وقال لي مبتسماً أن للسياسيين ميلاً للانغماس في المساجلات أكبر من الغوص في ثنايا الاحصائيات.

والشرق الاوسط بحاجة اليوم الى مقاربة على غرار مقاربة جان مونيه، اننا بحاجة الى شجاعة وفكر سباق، وخيال، وعمق. ينبغي أن نبتعد عن اليقينيات الغابرة التي ترى أن «ليس بالامكان ابدع مما كان، لا جديد تحت شمس الزمان».

ان هذا الاعتقاد يضحض الثقة بالمفكرين السلبيين، غير المبدعين، بل العاجزين عن رفع حجاب المستقبل لرؤية الواقع

النامي، الجديد. واننا لنحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى رجالاً ونساءاً يحملون أفكاراً جديدة، وتصورات خلاقة -قادة غير هيابين من الصعاب التي تبرز في مجرى بناء عالم جديد جريء. وقد قال ديفيد بن غوريون أن كل الخبراء هم خبراء في ما كان. واننا بحاجة الى خبراء في ما سيكون.

الحق، ان المانيا وفرنسا في الخمسينات، واجهتا عدواً مشتركاً، وقد ساعدهما ذلك في تذليل عدائهما المكين، بقايا قرون من الضغائن وجراح الحروب الفظيعة. كان ذلك العدو المشترك هو روسيا الستالينية التي هددت بالانتشار غرباً وتدمير حريتهما ورفاهها. ان هذا الاطار، مشفوعاً ببغض مشترك للحرب، هو الذي أتاح لقادة هاتين الامتين وحلفائهما الاوروبيين الغربيين قهر الماضي لما فيه خير المستقبل.

ونواجه نحن ايضاً في الشرق الاوسط عدواً مشتركاً: الفقر. ان الفقر هو أبو الاصولية، وهو خطر داهم على التقدم والتنمية والحرية والازدهار، وسنخسر الكثير اذا لم نؤسس اطاراً اقليمياً يهزم كهنة الهلاك. ولدينا الكثير مما سنكسب، لو أننا عرفنا كيف نردم هوة الدم والدموع. . . . . لو أننا تطلعنا الى افق الامل الرحب، ولم نلتفت بغضب الى الوراء.

ان الشعب يختار القيادة الحقيقية اليوم لكي تمثل الناخبين غداً، أي تمثل اولئك المواطنين الذين لم يحظوا بعد بحق الاختيار. لقد انتخبنا الآباء، وعلينا أن نخدم الابناء. ينبغي أن نستخدم الاستراتيجيات الكلاسيكية المألوفة لخريجي الاكاديميات العسكرية. ابدأ بتحديد الهدف النهائي، ثم تحرك رجوعاً بالمقلوب، محدداً الاهداف الانتقالية ومخصصاً الادوات المناسبة لبلوغها. اننا لا نستطيع ان نتقدم عن طريق التجربة والخطأ بدون فهم واضح للوجهة التي نذهب اليها او للهدف الذي نتوخاه. فالارتجال لن يوصلنا الى اي مكان، ينبغي أن تكون خطتنا محترفة، محكمة، جيدة الصياغة، حيث يمكن لها أن تقودنا في الاتجاه الصحيح، محولة النظرية الى سياسة مثمرة.

يزعم البعض أن عصر القومية لم يشارف على نهايته حتى في اوروبا. وان الشرق الاوسط الذي وصل اليه مفهوم القومية الحديث متأخراً بعض الشيء، ينطوي على تاريخ جبار قادر على اعاقة قيام جماعة اقليمية. هل يعني ذلك أن علينا التخلي عن خطة واحدة كهذه؟ كلا. فان لم نستطع تحقيقها بخطوة واحدة، فستتقدم على مراحل. ولعلنا نصف الخطة بأنها برنامج تعاون يشبه هرماً ثلاثي الاضلاع. معهد ابحاث مشترك لادارة الصحراء، أو مصالح

تعاونية لتحلية المياه، وان التعاون المثمر الجاري حالياً بين اسرائيل ومصر في ميدان الزراعة هو مثال طيب على هذه المقاربة. بل يمكن البدء بتنفيذ بعض المشروعات قبل توطيد سلام دائم. فلاسرائيل اصلاً برامج اقتصادية وبرامج أبحاث مشتركة مع مختلف البلدان التي لم توقع معها معاهدات سلام بعد.

أما المرحلة الثانية فتتضمن كونسورتيومات دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمار رساميل هائلة باشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة علاوة على اطراف اخرى ذات مصلحة بالأمر ايضاً. ومن الامثلة على هذه المشاريع قناة البحر الاحمر- البحر الميت، مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على امتدادها، وانشاء ميناء مشترك اسرائيلي- اردني- سعودي، وتطوير الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه، وتطوير صناعات البحر الميت جيدة التخطيط. ان قيام مشاريع الصحراء هذه يحقق واحداً من أحلام بن غوريون بتطوير النقب، وفتح آفاق جديدة لبلدان النطقة وخلق مصلحة حقيقية في صيانة السلام.

أما المرحلة الثالثة فتشمل سياسة الجماعة الاقليمية، مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية. لقد شهدت حقبتنا نشوء ميلين متناقضين: الانغلاق القومي والتطور فوق القومي للجماعات

الاقليمية. ولكن حيث ساد الميل الاول في اقليم من الاقاليم، نرى أن لنظام الاجتمعي يقوض، والعداء والعنف يضربان جذورهما عميقاً. وان مناطق يوغسلافيا السابقة مثال باهر على ذلك. بالمقابل حيثما ساد الميل فوق القومي، نما الاحساس بالحاجات والفرص والرغائب الانسانية المفضية الى نظام دولي أكثر ديمومة يسعى الى الازدهار والنمو وحقوق الانسان. وان اوروبا الغربية هي مثال ساطع على ذلك.

وعدا عن المطامح القومية الانعزالية، فان أمم المنطقة تؤلف تجمعاً متنافراً من المستويات الاجتماعية - الاقتصادية ومستويات المعيشية، ونصيب الفرد من الدخل القومي. ولتذليل هذه المشكلة فاننا بحاجة الى أن ننظر الى المنطقة وكأنها مشدودة باربعة أحزمة اقتصادية-سياسية. الحزام الاول هو نزع السلاح. ان الشرق الاوسط ينفق اليوم قرابة ٦٠ مليار دولار على السلاح سنوياً. ولو قلصنا هذا المبلغ الى النصف، فستتوفر أموال طائلة لتنمية كامل المنطقة من دون المساس بالامن القومي لأية أمة بمفردها.

الحزام الثاني هو المياه، والتكنولوجيا الحيوية، والحرب على الصحراء. ان هذا الحزام يهدف الى صبغ الشرق الاوسط بالخضرة، وامداده بوفرة من الاغذية تسد حاجات سكانه

الكثيرين.

الحزام الثالث هو الهياكل الارتكازية للنقل والاتصالات. ان كل سوق مشتركة ترتكز على المزية النسبية للقرب الجغرافي، لكن هذه المزية تبقى نظرية مجردة في ظل غياب هياكل ارتكازية مناسبة.

أما الحزام الرابع فهو السياحة. ان السياحة صناعة مهمة تستطيع، في فترة وجيزة نسبياً، أن تدر الارباح وتوفر فرص العمل.

لقد ابتنى آباؤنا المعابد والاهرامات والقلاع وشقوا القنوات، فاورثونا بذلك مواقع سياحية مذهلة. وللسياحة قيمتها السياسية ايضاً، لأنها تتطلب السكينة وتفرضها. وان ازدهار صناعة السياحة واستقرارها مفيد تماماً للأمن - وهي تضارع في أميتها قوة بوليس دولي.

ان القادة في الشرق الاوسط اليوم يحملون على كواهلهم عبئاً كبيراً. وبوسعهم اقتفاء الاثر الذي عبدته اوروبا الغربية، أو ان باستطاعتهم محاكاة البغضاء في البلقان، والانتقال من استراتيجية التفوق العسكري الى التعاون الاقتصادي سوف يساعدنا على اختيار الطريق الصحيح. وان الاجيال المقبلة ستشكرنا على ذلك.

اسلوب جديد في التفكير وصولا للاساس المناسب للامن والاستقرار

خلال زيارته التاريخية للقدس في تشرين الثاني ١٩٧٧ كان الرئيس المصري أنور السادات يأمل في كسر الحاجز النفسي للسلام. وفي الواقع فان حواجز عديدة تداعت بقيام زعيم اكبر واقوى دولة عربية بزيارة رسمية لاسرائيل. وكجزء من التسوية السليمة مع مصر، انسحبت قواتنا الى الحدود الدولية كما رسمتها حكومة الانتداب البريطاني.

اما اليوم، فان من الصعب تصور قيام زعيم عربي بخطوة مماثلة. ومع ذلك فان كسر الحاجز النفسي يظل شرطا اساسيا ومسبقا للنجاح في عملية البحث عن السلام والرخاء في الشرق الاوسط. أما هؤلاء الذين لا يستطيعون تكييف أنفسهم

وتفكيرهم مع الحقائق الجديدة فلن يتمكنوا من تأمين مستقبل آمن لبلادهم. والاهم من ذلك، ما هي قيمة الامن الذي سيعيدنا الى ساحة القتال، لقد آن الاوان للطرفين ان ينظرا الى بعضهما ليس كخصمين تقليديين بل كشعوب وان يعملا على تفهم الرغبات والشكوك والآمال والمخاوف على الجانبين، وبالطبع فهذه ليست بالمهمة السهلة الا انها تظل اساسية لتحقيق الامن والانسجام كما وان العملية ستمنحنا الفرصة لاعادة النظر في مشاكلنا الاساسية.

ان استتباب السلام سيجبرنا على اعادة النظر في اساسيات سياستنا الدفاعية. فعلى سبيل المثال فان اتفاقية السلام ستضع الأساس للنظام الاعظم الذي سيمنح شعوب المنطقة وكافة الدول فيها الامان.

غير انها ستكون الخطوة الاولى ولن تكون النهائية تحت اي ظرف من الظروف غير انه حتى بعد الاتفاقية واجراءات تفرع السلام وفرض قيود الرقابة على التسلح، فان الدول ستبقى بحاجة الى الجيوش، لان وجود القوات هذه سيزيد من الشعور بالامان في الدول منفردة ويقلل من مستوى الامن الاقليمي. وعليه فان المشكلة الاستراتيجية الاساسية التي يواجهها القادة في الشرق الاوسط الآن تكمن في كيفية تعزيز الامن القومي بدون التقليل

من الامن الاقليمي. ومثل هذه القضية ستصبح اكثر حيوية من التقدم التكنولوجي الذي يشكل ضمانا للامن الشخصي والقومي.

ولتوضيح هذه التطورات وتحديد الافتراضات الاساسية التي تعمل على صياغة تصور جديد للاسف، علينا اولا ان نعيد التفكير ببعض التصورات التقليدية، فالعمق الاستراتيجي قد لا يحمل نفس المعنى عندما تسود علاقات السلام وتطبق اتفاقيات بشأن انظمة الرقابة المتبدلة كما وان القطاعات الاستراتيجية لا تحمل نفس القيمة في زمن السلم كما تكون بوقت الحرب كما وتتغير اهمية الحملات العسكرية والاعتبارات التكتيكية عندما يستبدل الصراع المسلح بعلاقات صداقة قائمة على الاحترام المتبادل.

وفي الماضي، كان الجنود هم الذين يتعرضون للخطر وقت الحرب. اما الان فان المناطق الاهلة بالسكان اضحت هي الهدف الرئيسي. وأي استخدام للصواريخ الباليستية في الحرب القادمة من شأنه ان يحول الشرق الاوسط الى مقبرة. وكما اسلفت سابقا فنحن لا نملك الوسائل العسكرية الكافية لتحييد هذا التهديد، وعليه فان علينا، العمل على التوصل لتصور جديد بشأن الامن يقوم على اساس اقليمي.

والواقع ان نظرتنا الجديدة للامن في المنطقة لا تنحصر في القضايا الجغرافية والطوبرغرافية. علينا ان نغير افتراضاتنا طبقا للمتغيرات التي فرضها النظام العالمي الجديد وكذلك دور القوى العظمى اضافة الى الاخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية الحديثة. كما يترتب علينا اعدة النظر في تصورنا العام الذي يعتبر الحرب احد الوسائل في ياغة العلاقات الدولية. واذا كانت الاستراتيجية الكلاسيكية تعتمد على ثلاث عناصر هي الوقت والفراغ والكم، فان التكنولوجيا العسكرية الحديثة تشكك في اهمية العناصر الثلاثة هذه. فما قيمة الوقت اذاكان صاروخ أرض/أرض يقطع المسافة بين واشنطن وموسكو في ست دقائق فقط؟ وما هي اهمية الموانع الطبيعية مثل الصحاري والانهار والجبال اذا كانت الصواريخ تستطيع تجاوزها للوصول الى أهدافها المرسومة سلفا؟ وفي مواجهة الحرب الكيماوية والبيولوجية والنووية، لا يبقى هناك فائدة ترجى من اقتناء مئات الدبابات والمدافع والطائرات.

وعندما وعت القوى العظمى مضامين هذه التساؤلات ادركت بانه لم تعد هناك فائدة من الحروب. ومع ذلك استمرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تطوير الاسلحة التقليدية

وجعلت من الشرق الاوسط ميدان اختبار هائل للتكنولوجيا العسكرية المتطورة، وفي حين ان القوى العظمى شاركت بصورة أو باخرى في العديد من الصراعات الاقليمية مثل افغانستان، فيتنام والشرق الاوسط، الا انه لم يعلن في حرب علنية بين الخصوم الكبار المختلفين ايديولوجيا وسياسياً.

وفي الشرق الاوسط، بدا الصراع بين القوى العظمى للسيطرة على المنطقة في التراجع حتى قبل انهيار الشيوعية وذلك نتيجة لمشاكل الاتحاد السوفياتي الاقتصادية وسياسة موسكو الخاصة بمنح الاسلحة لدول الشرق الاوسط بدون مردود مالي في المقابل، وبعد اختفاء الاتحادالسوفياتي، لم يعد هناك صراع عالمي في الشرق الاوسط، حيث ان لعبة القوة التي مولت صناعة السلام في المعسكرين كانت هي الدافع وراء الحروب المتكررة التي لم تحل اي من مشاكل المنطقة. والآن، فان من الواضح بان الرسالة وصلت بأن الكثير من الحروب يعني المزيد من الضحايا ولكن دون ان يؤدي ذلك الى الحل المطلوب، كما وبدا واضحا ان القوى الخارجية لم تعد تظهر اهتماما في اثارة هذا الطرف او ذلك في هذه المنطقة المضطربة الحساسة والاحتفاظ بجيش حديث والاستمرار في سباق التسلح لن يؤدي سوى الى تدمير الاقتصاد واشاعة عدم

الاستقرار. كما وان المسرح السياسي العالمي لم يعد مواتيا للحروب، والتهديد المتمثل بتعاظم قوى الفقر يجبرنا نحن في الشرق الاوسط على البحث عن طريق جديدة لتحقيق اهدافنا القومية.

ان اقامة نظام امني اقليمي يعتمد على الاعتراف بالحقيقة الرئيسية التي ميزت السنوات الاخيرة من القرن العشرين وهي ان المنظمات الوطنية السياسية لم تعد قادرة على تحقيق الهدف الذي انشئت من أجله وهو تلبية المتطلبات الاساسية للأمة.

في ضوء التطورات التكنولوجية المعاصرة سواء تلك المعدة لاغراض الاعمار أو التدمير على السواء، فان المنظمات القومية لم تعد وحدها قادرة على تأمين الامن. ومع ذلك فانه ما يزال هناك مطلب متزايد لتكوين سياسة جديدة تكون مسؤولة عن الامن الاوسع. فهل تكون الحاجة هذه هي التي ستحدد وجه التاريخ؟ وهل تنجح الاعتبارات الامنية والاقتصادية البعيدة الامد في التغلب على العناد النفسي؟

في الماضي كانت المشكلة الفلسطينية تشكل القضية المركزية في الصراع العربي الاسرائيلي، هو امر لم يعد موجودا الآن، فقد أصبحت القضية المركزية هي التهديد النووي، ففي وقتنا الحالي لا

يوجد حل عسكري لمشاكل الفقر والاصولية والارهاب كما ولا تقدم القوة العسكرية حلولا لمشاكل البيئة، فنحن نعيش في عالم تسوده مشاكل جديدة ما تزال تواجه باستراتيجيات قديمة والاستراتيجيات القديمة هذه تبدو عاجزة عن حل مشاكلنا العصرية ان لم تكن عملت على مضاعفتها في الواقع.

ومع تفكك الاتحاد السوفياتي، خسر الغرب عدوا تقليديا وان كان قد بدأ يواجه جملة مشاكل جديدة، علما بان مواجهة العدو الواضح عادة ما تكون عملية اسهل من حل المشاكل، فمعارضة خروشوف مثلا كانت الاسهل من مد مديد العون للرئيس الروسي الحالي يلتسين. فالعدو من السهل التعرف عليه وتحديد تكتيكاته والمخاطر التي يمثلها، مثل هذه المخاطر بصعوبتها الواضحة تظل اسهل والى حد كبير من عملية تحديد المشكلة والتعرف على مصادرها واسبابها ومدى قوتها والتمعن في اللحظة التي تصبح فيها خارجة عن نطاق السيطرة. فنحن نعيش مرحلة انتقالية من عالم الاعداء المعروفين لمرحلة المشاكل غير المحددة.

ان امتلاك جيش عصري عملية مكلفة وتخلق الرغبة في امتلاك الاسلحة الحديثة، غير ان مثل هذه الدورة لا تؤثر سلبا سوى على الاحوال الاقتصادية للدولة، في حين ان الصواريخ لا

تعترف بالحدود ولا تتيح مجالا كافيا للانذار الذي لا يتعدى بضعة دقائق اضافة الى استحالة تحيدها تقريبا وهي في الطريق الى الهدف. وهنا فان الانفاق على بناء الانظمة الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية يتطلب قدرا هائلا من الاموال بحيث لا يمكن اعتباره استثمارا ناجحا يمكن ان يؤدي الى بناء قوة عسكرية ملائمة لمواجهة مخاطر الصواريخ هذه التي ما ان تزود برؤوس نووية حتى تتحول الى اسلحة تدميرية تهدد وجود العالم ذاته. وبالطبع فان محاولة تعداد حجم ما يمتلكه العالم اليوم من صواريخ ذات الرؤوس النووية عملية سخيفة، لان الدمار الذي يحدثه صاروخ واحد قد يكفي، ولعل الدول الاكثر تعرضا للفناء من جراء هذا النوع من الاسلحة غير التقليدية هي الدول الصغيرة الحجم من حيث المساحة او تلك التي تزدحم مصادرها الطبيعية الاساسية في مكان محدد. وما دام العدو قادرا على توجيه ضربة ثانية فان البلد المستهدف لا يملك الا وان يضع أمامه امكانية ان يكون الخصم قادرا على استخدام العقل والتصرف كما فعلت القوى العظمى خلال الحرب الباردة. وهو امر قد لا يتأتى اذا كان الخصم من النوع الذي يفتقر الى المنطق أو تسيره الاصولية حيث عادة ما يكون هذا النوع من الخصوم على استعداد للتضحية بالعالم كله اذا لم يتم تلبية طلباته.

ان الخطر الاعظم الذي نواجهه اليوم هو مزيج من الاسلحة النووية والايديولوجية المتطرفة، ولمثل هذا النوع من المخاطر كما قلت وأكرر، لا يوجد هناك من حل عسكري مقبول. فشكل الردع الذي قد يكون مناسبا لمثل هذا النوع من الايديولوجيات يتعارض تماما مع ما هو مقبول انسانيا لان النتيجة تتجاوز حدود التصور.

وعليه فانه يتوجب علينا ان ندرك حقيقة ان العصر الحديث لا يوفر لنا وسائل دفاع معقولة افضل من الترتيبات الاقليمية الواسعة النطاق. وزيادة على ذلك هناك حقيقة ان الامن القومي يعتمد في الاساس على هذا الامن الاقليمي. وفي نهاية المطاف سنحتاج الى الدفاع العالمي لأن الحركة الاصولية تملك خططا تتعدى الحدود الاقليمية الى الساحة العالمية الاوسع. ومن خلال التحالف السياسي المسؤول فقط يمكن انقاذ الشرق الاوسط ودوله من الخليط القاتل المتمثل بالقوة النووية والاصولية. غير انه امامنا طريق طويل يتوجب علينا السير فيه، حيث وفي غمرة المخاطر غير المسبوقة المحدقة، يتوجب علينا حشد كافة مصادرنا الفكرية والتغلب على مصاعبنا التي تسيرها السياسات غير الحكيمة واللاعقلانية، علما بانه يتوجب علينا البدء الان وفورا.

يقول المثل الحكيم، ان افشال التهديد يظل افضل من كسب الحرب. وافضل طريق للتخفيف من الخطر المزدوج الذي تمثله الاسلحة الحديثة والفقر الابدي يكمن من خلال تكريس مصادرنا وأدواتنا الغنية للفصل بين هذين المظهرين.

ولعل افضل طريقة يمكن انتاجها في هذا الصدد هي محاربة الفقر كما لو كان تهديدا عسكريا. انه ولكي ننقذ مستقبل الشرق الاوسط ونؤمن لمواطنيه الامان المطلوب، فلا يكفي تسوية الخلافات بشكل ثنائي أو حتى متعدد، فالمطلوب هو بناء شرق اوسط جديد. وضمن هذا الاطار يظل السلام هو الطريق الفعلي لتوفير الامن ليس كهدف سياسي، ولكن كاستراتيجية، فالامن المشترك وحده هو القادر على تأمين الامان الشخصي.

ومن منطلق المناطق، فانه يمكن لنا ان نبدأ في نقطة البحر الاحمر. فقد تغيرت شطآن البحر الاحمر من الزمن، حيث اصبحت مصر والسودان وارتيريا تقع على احد الجوانب فيما تقع اسرائيل والادرن والسعودية على الجانب الاخر، والبلدان هذه انما تجمعها مصلحة مشتركة. بحيث يمكن القول بانه لا يوجد هناك اسباب للنزاع فاثيوبيا من بعد نظام منغستو وارتيريا المستقلة حديثا تريدان اقامة علاقات سليمة مع جاراتها بما في ذلك اسرائيل في حين ان

مصر وقعت اتفاقية سلام بالفعل مع اسرائيل، اما الاردن والسعودية واليمن فتريد تأمين حرية الملاحة والصيد وحقوق الطيران. ويمكننا كخطوة اولى التركيز على القضايا الانسانية مثل التعاون في عمليات الانقاذ البحري والجوي واقامة شبكة اتصالات للانذار المبكر من المناورات البرية والبحرية، كما ويمكن الحفاظ على النظام الاقليمي من خلال المشاريع المشتركة، أبحاث، تطوير مصادر الغذاء من البحر، وكذلك السياحة. اما اقامة حلف استراتيجي فستكون خطوة ممكنة في مرحلة متقدمة.

ان الناس يميلون الى التذكر اكثر والتفكير بشكل اقل، وذكرياتنا، في المنطقة، معروفة، وعاطفية ويغلب عليها الحنين، اما افكارنا والتي عادة ما تركز غير المألوف، فهي اقل قبولا، وعلى اية حال فان المطلوب هو التركيز على حقيقة الشرق الاوسط الجديد بابعداه الجديدة وطبيعة الامن المختلفة فيه بدلا من التية والاغراق في الذكريات، ذكريات الانتصارات والحروب التي لن تخاض مرة اخرى.

من اقتصاد الحروب الى اقتصاد السلام

منذ الاعتراف باسرائيل كدولة عام ١٩٤٨، خاضت الدول العربية ست حروب معها، وهي حرب الاستقلال وحرب سيناء وحرب الايام الستة وحرب الاستنزاف وحرب يوم كيبور (يوم الغفران - تشرين) والحرب مع لبنان. كما خاضت الدول العربية ست حروب اخرى فيما بينها، منها حرب اليمن والحرب الاهلية في لبنان والحرب العراقية الايرانية وغزو الكويت وحرب الخليج وبالاضافة الى ذلك، شهدت المنطقة عددا من حوادث العنف التي انتهكت جميع القوانين السياسية والاخلاقية كما شهدت كذلك سلسلة من الافعال الامنية، والافعال المضادة لها. ولقد اجبرت هذه المواجهات الحكومات المعنية المختلفة ان تفرد مبالغ ضخمة من الاموال والمصادر لتطور جيوشها وبناء بنيتها التحتية والعسكرية وحتى في الفترات الفاصلة بين الحروب. استمرت الدول الشرق

اوسطية في تقدمها في سباق التسلح بعمل لا ينتهي لتحديث انظمة اسلحتها، معززة بذلك تدريباتها العسكرية وبناء نفسها، وهذه المواجهات لم تبذر سوى الدمار والخراب، محطمة بذلك الاف الاسر لتزيد في مستوى الفقر، مما ادى في النهاية الى ظهور الاصولية التي تهدد الى حد بعيد الاستقرار الاقليمي، والتي تخلق الفوضى السياسية لكنها فشلت في وضع اية حلول للمشاكل في المنطقة.

سباق التسلح

تستثمر الدول الشرق اوسطية في المعدل، ما مجموعة ٦٠ بليون دولار سنويا على مشترواتها من الاسلحة وخلال حربي يوم كيبور وحرب الخليج وصلت هذه الارقام الى مستويات لم يسبق لها مثيل. فبين عامي ١٩٧٣ و١٩٩١، اشترت الدول العربية، وكذلك ايران بوجه خاص اسلحة بمبلغ يصل مجموعه الى ١٨٠ بليون دولار. ومنذ حرب الخليج ١٩٩١ / ١٩٩٢، وقعت الدول العربية وايران طلبات لشراء اسلحة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وكوريا الشمالية بمبلغ يصل مجموعة الى ٣٠ بليون دولار.

وهذا الاستثمار الضخم او ـ التلف ـ في رأس المال، قد، اوجبته الثورة التكنولوجية التي رفعت سعر الاسلحة، اذ تبلغ

كلفة مقاتلة متقدمة من طراز ف ـ ١٥ او ميراج ٢٠٠٠ حوالي ٦٠ مليون دولار. وكلفة صاروخ اباتشي ٢٠ مليون دولار، اما ثمن الدبابة العربية فيبلغ ما بين ٤ مليون و ٨ مليون دولار، والدبابة الشرقية ١ مليون دولار، وكلفة صارخ سكود C/B ـ ارض ارض من مليون دولار الى ٢ مليون دولار، ففيما يبلغ ثمن صاروخ سكود D ما بين ٤ ملايين - ٦ ملايين دولار، ولعدم وجود نهاية لتكنولوجيا الاسلحة، فان الاستثمارات في هذا المجال، يمكن ان يندرج صارخ الجو تحتها. وحتى لو لم يكن هناك حروب، ولعقد كامل من الزمان فان الدول ستحتاج الى ان ترفع او تحسن من مقدرة معظم انظمة اسلحتها ووفقا لما ذكره الباحثون، كان الشرق الاوسط خلال عقد الثمانينات، يحتل المرتبة الاولى بين مناطق العالم في انفاقه على الاسلحة والتسلح بالنسبة لاجمالي الانتاج القومي.

وتظهر الارقام ان الاستثمارات في المعدات العسكرية، قد استهلكت ١٪ من جميع الميزانيات الحكومية في المنطقة (باستثناء معونة الدفاع التي هي بمثابة عنصر مركزي في الميزانية الاسرائيلية والمصرية).

ولقد انفقت الدول الشرق اوسطية ومن بينها ايران والعراق نسبة يصل معدلها ١٧٪ من اجمالي الناتج المحلي(GDP) على الدفاع واكبر النفقات هي لدى سوريا حيث بلغت نسبتها ٥٠٪ ويليها في هذه النفقات اسرائيل، حيث بلغت نسبة الانفاق فيها ٢٦٪ (وخلال

الفترة التي اجرى فيها الباحثون مسحهم، خاضت اسرائيل الحرب في لبنان، وانسحبت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي من سيناء واعادت نشر قواتها في النقب). وقد انفقت الكويت ما لا يقل عن ٥٪ من مجمل انتاجها المحلي (GDP) على مشترواتها من الاسلحة.

وما عجز الميزانيات وارتفاع الديون الوطنية في هذه الدول الشرقية اوسطية، الا نتاج مباشر لهذا الاستثمار. وفي عام ١٩٨١، بلغ مجمل الديون الوطنية الشاملة في المنطقة ما نسبته ٣٥٪ من اجمالي الصدرات، وبعد عشر سنوات، كانت النسبة قد بلغت ١١٣٪.

تكاليف الحروب الماضية

لقد بلغت الكلفة المالية لحرب لبنان، بالنسبة لاسرائيل وحدها، ما لا يقل عن ٤ مليون دولار وحتى هذا المبلغ، فانه لم يصل الى حجم التكلفة الشاملة لحرب الخليج بعد اقل من عشر سنوات على حرب لبنان، والتي تقدرها المصادر العربية بحوالي ٦٧٦ بليون دولار، وهذا المبلغ لا يتضمن التدمير الذي الحقه الغزو العراقي بالبيئة الكويتية والعراقية، ولا يشمل كذلك فقدان النمو الاقتصادي في الكويت والعراق ودول الخليج الاخرى.

تكاليف الحروب المستقبلية

ان كل يوم من تكلفة الحرب الاجمالية ستكلف اسرائيل ما لايقل عن بليون دولار وهذا الرقم لا يشمل الدمار الواسع الذي تلحقه الحرب بالبنية التحتية المادية للبلاد. والافتراض الضمني ان ذلك الدمار بالنسبة للخصم سوف يكون معادلا على الاقل لهذا التقدير.

وتوضح تحقيقات الاسلحة والتكتيكات التي استخدمت في حرب الخليج ان ساحة المعركة في المستقبل ستكون دقيقة ومحدودة، وهذا سيقلل من الدمار في المناطق المجاورة ، ولكنه سيزيد بصورة كبيرة من حجم الدمار في الاهداف التي تم تحديدها من قبل. وبرغم انه لا يوجد لدينا ارقام شاملة دقيقة الا ان الضربات المتبادلة على البنية التحتية المادية ستزيد بصورة اكبر من الاعباء المالية للحرب والتي ستتأثر بعوامل كثيرة وتحت اي ظرف، فان التكلفة ستكون اعظم من تلك التي تكبدتها الحروب السابقة والتي يمكن أن تتخطى الدمار الشامل الذي سببته حرب الخليج، حيث سيكون الدمار المريع تافها الى جانبها.

التكاليف غير المباشرة

بالاضافة الى التكاليف المباشرة، يسبب النزاع المطّرد باستمرار في الشرق الاوسط، دمارا غير مباشر الى الاقتصاديات الاقليمية يسبب عناد العلاقات التجارية بين الدول المجاورة، كمايسبب هذا النزاع المتنامي في الشرق الاوسط في تقاضي شركات التأمين الدولية علاوات كبيرة لقاء تأميناتها في المناطق ذات المخاطر العالية، كما يسبب ايضا في فقدان ايام العمل وفي الاستثمار المستحق للحفاظ على العمل، وفي الاستثمار المعد للتطوير الاقتصادي، والذي تذهب الاموال المخصصة له في سباق التسلح. وعلى اية حال، فان الحصيلة الثانية الخطيرة لتنامي هذا النزاع تكمن في تفاقم الفقر والعوز. وهناك في الشرق الاوسط حوالي ٢٢٤ مليون شخص، يبلغ معدل دخل الفرد منهم ١٢٠٠ دولار سنويا وهو مبلغ يساوي ١٠٪ من معدل الدخل في اوروبا، وبفجوة تزداد اتساعا بين الدول المنتجة للنفط والدول الاخرى في المنطقة. ان مستوى المعيشة في الدول الفقيرة في الشرق الاوسط منخفض بصورة مؤلمة، بينما نسب الولادة مرتفعة، ومتوسط عمر الانسان قصير.

وهذه الظروف الاقتصادية الفقيرة هي تربة خصبة للاصولية. فهي تشجع على انتشار الديماغوغيين المتطرفين الذين

يتكلمون باسم الدين، ولكنهم عاجزون عن حل المشاكل الاساسية للبشر، ان الفقر ليس مسألة صدفة، كما ان الضنك ليس عقابا من السماء، اذ هما نتاج عمل الانسان. فعندما نخصص كثيرا من الاموال لزيادة القوى التدميرية للامة، فاننا نكون بذلك قد تركنا مصادر قليلة جداً لعملية الخلق والابداع والبناء.

ان البؤس والفاقة في الشرق الاوسط هما نتاج خوف لاحد له من اندلاع حرب اخرى، ليس بالضرورة بين العرب والاسرائيليين. فايران والعراق مثلا، انفقتا مبالغ هائلة في محاربة بعضهما البعض، دون اي حل منهما المشاكل السياسية او الاستراتيجية او الاقتصادية. وقد اضطر فيهما بعد الى اعادة احياء ماكنة الحرب العملاقة. ومع ذلك يقف النزاع الاسرائيلي العربي في قلب سباق التسلح في الشرق الاوسط مبررا اياه ايديولوجيا ومسبغا عليها أحياناً طابع طقوس شعائر تقريبا.

واذا كانت الحرب هي مصدر البؤس الاقليمي فان الحل الممكن والوحيد هو السلام وعدا المزايا المباشرة للسلام ثمة طيف بديع من الفرص المنفتحة بدعم من المصادر المحلية والاجنبية، اضافة الى العون الحكومي العالمي. ان خلق سلام دائم يتطلب ضخا سخيا لرؤوس الاموال بيد ان الفائدة لن تقتصر على

المستثمرين والمنتجين، بل ستمتد الى المستهلكين الذين يعيش الالاف منهم الان في ظروف من الفاقة. ان التقدم المطرد نحو التساوي الاقتصادي بين بلدان المنطقة سوف يتيح اخيرا اقامة نظام اقتصادي اقليمي يتوخى النمو والتنمية والازدهار.

لقد بينت التجربة ان الوضع الفعلي يبرز حاملا تعقيدات اكبر مما كان متوقعا في مرحلة التخطيط. ومن المحتم ان تبرز صعوبات شتى عند الانتقال من اقتصاد زمن الحرب الى اقتصاد زمن السلم، الا ان بالوسع تذليل هذه الصعاب، بل انها يمكن ان تعزز التكاتف بين امم المنطقة وتسرع في اقامة النظام الاقليمي بتعبير آخر، ان المشكلات المالية هي المحفز على هذا النظام الاقتصادي الاقليمي. واذا فعلت العوامل الرمزية والعاطفية فعلها في تاخير انشاء مثل هذا الكيان في الشرق الاوسط، فاننا نستطيع استخدام الاموال العالمية لاقامة صندوق لتنمية الشرق الاوسط، بما يسمح لكل بلد فتح حدوده بالتمتع بفوائده، ويمكن للارصدة ان تأتي من قناة ائتمان اوروبية - اميركية - يابانية مشتركة تقدم المساعدة على صون السلام من المداخيل المتجنية من صناعة النفط، من الاموال المتوفرة عن خفض مستوى الاستثمار المحلي في سباق التسلح، ومن المدخرات الناشئة بفضل خفض القروض والمعونات

العسكرية.

ان الدبلوماسية الحديثة تزداد انخراطا في الجوانب الاقتصادية من السياسة القومية والعالمية وبهذه الدبلوماسية في الشرق الاوسط رسالة اخلاقية ذات ابعاد تاريخية: تغيير العلاقة المشوهة بين الاستثمار في الحاجات الانسانية، وخفض حصة الميزانية القومية المكرسة لشن الحرب وانزال الدمار، واستخدام الاموال الحكومية والعالمية المخصصة لدعم السلام بهدف تطوير التعليم واشاعة الديمقراطية والعدالة.

ان ميل ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي دفع البلدان لاقامة كتل اقتصادية قد اكتسب زخما جديدا اثر السقوط الأخير للشيوعية.

وبقيت السوق الاوروبية المشتركة، اقليمية فهي تنتهي حيث تبدأ الشيوعية، ولكن بعد رفع الستار الحديدي لم يعد لزاما على اوروبا ان تقارع عدوا مشتركا، ولم تعد تخشى انتشار الشيوعية والحكم القمعي. ورغم ان ذلك يعني ايضا ان دافعها الرئيسس للتوحيد لم يعد ساريا، فانها قد اكتشفت تحديا جديدا. وبالطبع فان مجابهة هذا التحدي بدت صعبة للغاية، بل احيانا اكثر صعوبة من مواجهة العدو. فلما انهارت الشيوعية، اكتشفت اوروبا الغربية

وجود ٣٥٠ مليون اوروبي جديد تنسموا الحرية، لكنهم يفتقرون الى الموارد اللازمة لتمويلها، انهم متعلمون وجياع وعاطلون، واصحاب اسلحة نووية، ولقد ناشدوا بلدان اوروبا الغربية التي باتت حدودها الآن مفتوحة ولكن بواباتها مغلقة. وابتغاء تبديد الغيوم السياسية والاجتماعية بل حتى الامنية المدلهمة، تدرك اوروبا ان عليها أن توسع السوق المشتركة لتشمل كل بلدان القارة.

وفي نهاية القرن سيبرز سوق ضخم يضم بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون نسمة منشغل بمشاريعه الخاصة، ولكن من دون ان يفقد الاهتمام بمناطق العالم الاخرى، ومنها الشرق الاوسط.

ان الولايات المتحدة تحاول اقامة منطقة تجارة حرة مع كندا والمكسيك ويمكن ان نستخدم القرب الجغرافي والاطار التنظيمي للامريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع امريكا الوسطى واجزاء من جنوب امريكا بما في ذلك البرازيل والارجنتين، ان هذا السوق الاميركي المشترك، الذي قد يقوم قبل نهاية هذا القرن، سيضم على الارجح مليار نسمة.

وحتى اسيا تبدي علائم على السير في اتجاه الوحدة الاقليمية. فتايلاند، وسنغافورة، وسري لانكا، واندونيسيا،

وتايوان وفيتنام وكوريا الجنوبية ـ وهي بلدان ذات وزن اقتصادي مرموق ـ قد بدأت تنظيم سوق مشترك لها. كما ان الصين والهند تؤلفان بذاتها سوقا هائلة.

ان الاسواق الاقليمية المشتركة عكس الروح الجديدة للعصر. وكما اشار الفيلسوف جورج فيلهلم فريدريك هيجل، بأن رجالات الدولة يدركون دوما روح العصر عندما يتخذون قراراتهم، ولكن عند النظر اليها القهقري تتجلى هذه الروح واضحة في ميدان التاريخ العام، ان النظرة الاقليمية كانت مجرد بصيص لدى الشروع في تنظيم السوق الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. اما اليوم فان مسارها واضح، وهو يمضي قدما.

ولكن مع نشوء هذه المنظمات التجارية العالمية الجديدة، هل بوسع الشرق الاوسط ان يبقى متفرجا على الخطوط الجانبية؟ ان الانتقال من اقتصاد النزاع الى اقتصاد السلام قد هيأ المسرح للشرق الاوسط فلدينا مصلحة حقيقية في استخدام فرص السلام المتاحة بغية رفع مستوى المعيشة لمنطقتنا وبلداننا ولمواطنينا. ان العالم باسره ظل يتأرجح بين القطبين اللذين برزا في اعقاب عصر التنوير والثورة الفرنسية: الوحدة والتفرد. ان الرغبة في الوحدة الشخصية والاقليمية ادت الى اقامة اطر اجتماعية عقلانية، في حين ان ميول

التفرد القومي والديني اسبغت على الحياة اساسا رمزيا او روحيا وحتى لو كنا لا نعرف بعد باي اتجاه ستميل كفة موازين الاقدار، ولا نستطيع تقييم الروح المتفتحة للوحدة، فان علينا ان لا نغفل هذه الحركة التاريخية العالمية. ففي الماضي غير البعيد كان التاريخ مجرد سلسلة من النزاعات العسكرية والسياسية، اما اليوم فان العلاقات الدولية المرتكزة على الاقتصاد تشكل السمة المسيطرة.

وليس من باب المصادفة ان يشق الميل نحو التنظيم الاقتصادي الاقليمي طريقة في النصف الثاني من القرن العشرين. فان الاستثمارات الهائلة في اعمال البحث والتطوير باتت ضرورية للنجاة في عالم قوامه المنافسة المفتوحة. ويصعب على الاقتصاد الصغير، بل يستحيل عليه حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات جديدة او تحسين القديم منها، لذلك فان شركات عملاقة متعددة الجنسية تعمل جنبا الى جنب مع الاسواق الاقليمية المشتركة في مناطق تجارية حرة لضمان ان يكون لكل الاطراف مستقبل في العالم المعاصر.

وهناك صلة بين ظهور هذه المنظمات الاقليمية الجديدة وانتشار الديمقراطية ففي الديمقراطية الاقتصادية يختار الناس السلع بمثل ما يختارون القادة من الديمقراطية السياسية: الفوز

للمنتوج الاحسن.

ويتطلب السوق باستمرار ضخ منتجات جديدة تجتذب المستهلكين وان التسويق التنافسي لا يقل حيوية لنمو الاقتصاد عن امكانات الانتاج بل حتى اكثر. زد على ذلك أن طاقات الانتاج تتوقف على طاقات التسويق، وابتغاء تبرير مثل هذا البحث والتطوير المكلف، نحتاج الى استراتيجية سوق وطيدة لبلوغ السوق العملاقة للمستهلكين.

وعلى غرار ذلك، فان تقنيات التسويق الحديثة ترتكز على قاعدة مستعارة من الاستراتيجيين العسكريين: التركيز على نقطة ضعف الخصم واستثمار الفجوات في خط الدفاع و التحركات الداخلية. ويعني القرب في عالم الاقتصاد، التركيز على المستهلكين في منطقة صغيرة ان القرب الجغرافي يعطي افضلية نسبية مثلى.

ان وجه المواجهة العالمية يتغير هو الاخر، وان وكالات المخابرات الناجحة من عهد الحرب الباردة تعكف الان على جمع ودراسة المعطيات الاقتصادية والتكنولوجية. لقد اعيد تنظيم العالم الى بنية اقتصادية ذات مستويين: في القاعدة الجماعات الاقليمية وفوقها تمتد الاتحادات (كونسورتيوم) العالمية والمنظمات الدولية. وتمكن رؤية هذه البنية بوضوح في السلطة السياسية التي تتمتع بها

هذه الاتحادات والتطور اللاحق للقانون الدولي الذي سيقود الى الاعتراف الدبلوماسي والقانوني بهذه المجموعات العملاقة. ان سيادة الدولة محدودة اليوم بالقانون الدولي الذي يتطلب من كل امة ان تتصرف وفقا لقواعد مقبولة للاسرة الدولية. في الوقت ذاته، بدأ العالم يعترف بالمنظمات فوق القومية ككيان سياسي قائم بذاته.

ويشمل ذلك الامم المتحدة، والمنظمات المتفرعة عنها، والمنظمات الاقليمية مثل الجماعة التي تمتاز بهيئة تشريعية عليا منتخبة بصورة مباشرة من مواطني الدول الاعضاء.

وبذا نرى ان هناك نمطا من المواطنة يبرز مقرونا بهوية شخصية جديدة، لسائر الاوروبيين اعضاء المجتمع الاوروبي.

ان القارة الام التي جرت على ارضها معظم الحروب المدونة في التاريخ، تقف الان على عتبة واقع عالمي جديد يقوم على السلام والتنافس الاقتصادي. وفي اوروبا الغربية تتضائل نزعة الخصوصية القومية، فيما تترسخ فكرة «المواطن العالمي» ان النزعة القومية لم تختف بالطبع وان زوالها لا يمكن ان يتم بعد. وعلى اي حال فان الحروب الدامية، كالحروب التي استعرت بين المانيا وفرنسا، وقد صارت في ذمة الماضي.

ان الشرق الاوسط لم يتمتع، شأن اوروبا الشرقية، بمثل هذه الوحدة السياسية والاقتصادية، مع ذلك فان التعاون بين البلدان لمافيه منفعتها المشتركة وخير ابنائها سيميز الانتقال الاقتصادي للشرق الاوسط من المواجهة الى السلام ومن الجلي ان الاستعداد لارساء العلاقات على اتفاقات طوعية بين شركاء متكافئين هو شرط مسبق للنجاح. فما من علاقات اقتصادية تثمر ثمارها الا اذا كانت نتاج ارادة حرة، واحترام متبادل ومساواة حقة.

ان بوسعنا الدخول في هذا النمط من الشراكة في الحال. وتستطيع اسرائيل حتى في مرحلة الحكم الذاتي، ان تعقد شراكة حقيقية مع الفلسطينيين قائمة على الحكمة والانصاف ونحن لا ننظر الى الاتفاق الذي وضعنا توقيعنا عليه بمثابة اتفاق تجاري، بل التزام تاريخي له بعد اقتصادي. وسيكون ذلك هو المغزى السياسي للانتقال من اقتصاد المجابهة الى اقتصاد السلام، وبخاصة في هذا المنعطف بالغ الحساسية من العلاقة المعقدة بين العرب والاسرائليين. وستمكننا ايضا الاستثمار المشترك لمواردنا الطبيعية لما فيه منفعة الطرفين. وكما قال الاقتصادي الفلسطيني، البروفسور هشام عورتاني من جامعة النجاح في نابلس: «ان الاعتراف الحقيقي

بين الطرفين، والتباينات بعيدة المدى في الدخل والمعرفة التكنولوجية والاختلافات الاساسية في تكاليف الانتاج، تلك هي العوامل التي سوف تساهم في تكوين التعاون الاقتصادي. وسيحق الطرفان ايضا ارباحا ضخمة (او توفيرات كبيرة) اذا امتنعا عن المضاعفة غير الضرورية للهياكل الارتكازية الرأسمالية، وسيتمكن الفلسطينيون والاسرائيليون في المستقبل من تطوير مشاريع اقتصادية مشتركة، داخلية وخارجية».

ان المرحلة التالية، بعد توطيد العلاقات الثنائية والمتعددة تستدعي اقامة صناعات اقليمية من خلال تعاون الهيئات العالمية والاتحادات الدولية المستقلة. وعند هذه النقطة، سترتقي العملية الاقتصادية الاقليمية درجة اعلى فيتأسس بذلك الواقع الجديد الذي تسبق الاعمال التجارية فيه السياسية. واخيرا يتوحد الشرق الأوسط في سوق مشتركة بعد ان نكون قد احرزنا السلام، وان وجود هذه السوق المشتركة سوف يعزز المصالح الحيوية في حفظ السلام على المدى البعيد.

ان الشرق الاوسط لن يستورد البطالة ويصدر الجوع. ان نشوء منظمة اقليمية لامر محتوم هنا، حيث بدأت الحضارة الغربية. ان المنظمة الاقليمة الان تملي السياسة العالمية، حيث السوق اهم

من البلدان الفرادى، والسرعة اهم من الكمية، ومناخ التنفاس اهم بكثير من الحدود القديمة.

الانفاق العام على الصحة والتعليم والدفاع (بالمئة) عام ١٩٨٦

الدولة	الصحة	التعليم	الدفاع
ايران	١,٤	٥,٥	٢٠,٠
الاردن	٢,٧	٦,٥	١٣,٨
اسرائيل	٣,٢	٧,١	١٩,٢
الكويت	٢,٧	٥,١	٥,٨
ليبيا	٣,٠	١٠,١	١٢,٠
مصر	١,١	٥,٤	٨,٩
سوريا	٠,٤	٢,٩	١٤,٧
السعودية	٤,٠	١٠,٦	٢٢,٧
العراق	٠,٨	٣,٧	٣٢,٠
سلطنة عمان	٢,٣	٥,٣	٢٧,٦
اليمن	١,٢	٥,٦	٩,١

ملاحظة: لا يشمل الجدول انفاق العراق وايران على حربهما

المصدر: تقرير التنمية البشرية اصدرها البنك الدولي عام ١٩٩١

الدولة	السكان بالمليون	الدخل الفردي	معدل العمر	النمو السكاني	نسبة الامية بين البالغين
ايران	٥٣,٣	٢,٥٣٠	٦٣	٣,٣	٤٩
البحرين	٠,٥	٦,٣٨٠	٦٩	٢,٨	٨١
الاردن	٣,٩	١,٦٣٠	٦٧	٢,٨	٢٥
اسرائيل	٤,٥	٩,٩٧٠	٧٦	١,٨	٥
الكويت	٢,٠	١٦,١٦٠	٧٤	٣,١	٣٠
لبنان	٢,٧	٠,٨٨٠	٦٦	٠,١	٢٣
ليبيا	٤,٤	٥,٣١٠	٦٢	٣,٦	٣٣
مصر	٥١,٠٠	٠,٦٤٠	٦٠	١,٨	٣٩
مشايخ الخليج	١,٥	١٨,٤١٠	٧١	٢,٣	٤٠
سوريا	١٢,١	٠,٨٧٠	٦٦	٣,٧	٤١
السعودية	١٤,٤	٦,٠٢٠	٦٤	٣,٧	٤٩
العراق	١٨,٣	٣,٠٢٠	٦٣	٣,٤	٥٨
سلطنة عمان	١,٥	٠,٢٣٠	٦٥	٣,٩	٧٠
اليمن	١١,٧	٠,٦٠٠	٥٢	٣,٦	٨٠

المصدر: ستانلي فيشر (احتمالات الاندماج في الشرق) الاوسط ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الذي عقده البنك الدولي حول الشرق الاوسط عام ١٩٩٢ في شهر نيسان.

الفصل السابع

مصادر الاستثمار والتمويل

لا يمكن اقامة شرق اوسط جديد على اساس سياسي فقط، واذا ما حددنا التغير على انه مجرد وضع علامات جديدة قليلة وفصل حدود قديمة، عندئذ فاننا لن نحقق الا بعض المكاسب القليلة جدا، وبالتأكيد فانه سوف لن يدوم منها شيء. والاضطراب سوف لن ينقص، لأن الاسباب التي يتضمنها هي اسباب اقتصادية واجتماعية اكثر من كونها سياسية وطالما ان امداد الغذاء في الشرق الاوسط غير كاف، وطالما ان مصادر الغذاء الجديد تنمو بمعدل اكثر بطئا من نماء عدد السكان في المنطقة، عندئذ، فان العوز سيستمر وكذلك تعبيره السياسي، سواء كان ذلك في شكل قلنسوات الثوريين السوداء، ام كان ذلك في اردية المتعصبين الدينيين البيضاء.

وبرغم ان اسرائيل تدرك بصورة متزايدة فائدة القوة الاقتصادية الحديثة المقترنة بالقوة السياسية والعسكرية، الا ان الجيران لم يستوعبوا الدرس حتى الان ، وغالبا ما ينسى الفلسطينيون الناحية الاقتصادية في حياتهم، ويخطيء الاكثرية العظمى من الزعماء العرب بافتراضهم ان الاجلال والاحترام والمكانة الرفيعة يمكن ان تحل مكان الطعام والغذاء، اذ انهم يفقدون بصورة تدريجية دعم وتأييد الرأي العام كذلك فان شعوبهم تجد في البحث، وبصورة متزايدة عن اجوبة تجدها في الدعاية الاصولية.

كلا، ان الخلاص لن ياتي من تسويات سياسية "فارغة" تتجاهل جذور الكرب والعوز .ويجادل البعض، بانه فضلا عن الفقر المتفشي، فان الاصولية الممزقة تقوم بتجميع قوتها من المعارضة العامة للتحديث، التي تعادلها الفلسفة الاسلامية الراديكالية بالفراغ الثقافي والاخلاقي للديمقراطية الغربية، وحتى لو كان هذا صحيحا، هناك فرصة ضئيلة لانطفاء هذه الحركة بكل اخطارها دون ان تولد تغييرا اساسيا في اقتصاديات الشرق الاوسط يجب ان تعطى المنطقة حرية اقتصادية، وبمقدار ما نسرع في ذلك يكون ذلك افضل.

ان الاقتصاد الحديث ليس حادثا عرضيا، انه نتاج الكد والاجتهاد والفكر الخلاق، وبعض القوانين الاساسية لبناء اقتصاد حديث، تعتبر واضحة ومنها تخفيض الميزانية المخصصة للحرب، وزيادة الاستثمار في التعليم، واستخدام الاحتياطات الطبيعية المتاحة بصورة حكيمة وخلق بدائل بقدر ما تدعو اليهالضرورة، واقامة خطط للطاقة المطلوبة وللتحلية، وانشاء بنية تحتية للاتصالات والمواصلات، وتطوير الصناعة والزراعة والسياحة، مستخدمة في ذلك جميع المنافع الموجودة ، وفتح الحدود وتشجيع المنافسة.

ومثلما تمت مناقشة ذلك في الفصل السادس، يجب ان ننظر الى الشرق الاوسط، كنظام اقتصادي اقليمي، وذلك كي نتغلب بصورة افضل على المهات الصعبة التي تقف امامنا. ولا تستطيع الدول تحقيق ذلك النظام على حسابها ومسؤولياتها الخاصة، فمن خلال كيان اقتصادي منظم، تستطيع المنطقة تطوير الاسواق التي تنتج الدخل بدلا من جمع التبرعات، ان التوفيرات التي نجنيها من تخفيض تكاليف الدفاع، يمكن ان تصقل وتجدد الانظمة البيروقراطية العتيقة، كما تمكننا من استخدام افضل للمواصلات والارض والمصادر الطبيعية، وذلك لاثراء الاقتصاد وتعميره.

ولاقامة هذا الشرق الاوسط الجديد، نحتاج الى استثمارات

دولية مكثفة كبيرة، اذ يتطلب النظام الاقليمي معونة اقتصادية واسعة. وبالطبع، فان العالم. لا يفتقر الى الدول التي تبحث عن المساعدة المالية. لكن الانتعاش الاقتصادي الاخير للدول التي كانت في عسر شديد في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات، قد اظهر فعالية مثل تلك المساعدة. وما صحتها الجديدة؛ الا دليل على المنفعة والفائدة العالمية للمساعدة الخارجية وهذا صحيح، بصورة خاصة لدول معينة في اسيا وامريكا اللاتينية.

ويتصور عدد قليل من زعماء العالم، الشرق الاوسط، على انه منظمة اقتصادية حية، ولم يرسم احد بالتفصيل المنافع الاقتصادية النسبية للمنطقة. وعلى ذلك، فان مهمتنا الاولى تكمن في جمع وتنظيم احدث المعلومات وكذلك التحقق منها، وذلك للاغراض المتعلقة بصنع القرار وحتى الان، لا تزال الاقتصاديات الشرق اوسطية متشبثة بفرضيتين، التكاليف الدفاعية العالية والحدود المغلقة، والسلام بحد ذاته سوف يغير هاتين الفرضيتين ليفتح المجال امام الفرص الجديدة.

وحاليا، يدور الاقتصاد العالمي في محور تتعاقب فيه اسواق كبيرة، وهي الاسواق الاميركية والاوربية واليابانية، والولايات المتحدة هي الدول الاكثر قوة على الارض، اذ لديها الميل

والموجودات والخبرة والثقة والمكانة لتنفيذ سياسة دولية ذات نوعية عالية. وكقوة عظيمة، فان الولايات المتحدة هي دولة معطاءة وداعمة ازاء الدفاع العسكري واعادة التأهيل الاقتصادي، وخلال القرن العشرين عبر الجنود الاميركيون المحيط مرتين ليقاتلوا على التراب الاوروبي، وليساعدوا في بناء معيار دولي للحرية والعدالة، دون ان تطلب شيئا في المقابل. ويرمي مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية، الى تشجيع وتعزيز اعادة التاهيل الاوروبي لفترة ما بعد الحرب، ذلك المشروع الذي هو اوروبي المولد والنشأة. وفضلا عن ذلك، استمرت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في الحفاظ على قواتها المسلحة في اوروبا لمحاربة انتشار الشيوعية هناك. وعندما انهار الستار الحديدي، عرض الاميركيون على الفور مساعدة اقتصادية على ميخائيل غورباتشوف، ومن بعده الى بوريس يلتسين حتى تستطيع روسيا ايجاد موطيء قدم لها في اقامة سوق حر.

وبنفس الطريقة، هزمت اميركا اليابان في الحرب العالمية الثانية بعد حملة طويلة مريرة، وبعد ذلك قامت بمساعدة عدوها السابق في تحقيق شفاء اقتصادي مذهل، على امل منها، في ان تتمكن اليابان من ايجاد جواب اقتصادي للطغاة المهزومين، واعتقد

ان اعظم نصر للجنرال دوغلاس ماك ارثر لم يكن على ارض المعركة، ولكن كقائد متحالف للاحتلال الياباني. فقد صرف طاقته في مجالات بناءة، مقدما في ذلك اسلوب حياة جديدة، ونموذجا اقتصاديا لشعب ارض الشمس المشرقة وهذا مكن اليابان من القيام باعمال اقتصادية جبارة، اخذت مكان القوة العسكريةالتي كانت قد فقدتها.

وتواجه الولايات المتحدة الان متاعب اقتصادية جمة، الامر الذي يجعل قابليتها لتقديم العون المالي المباشر تتناقص بصورة واضحة. وبرغم استمرارها في انجاز المهمة التي فرضت عليها، لتكون اكبر بانية للجسور السياسية في التاريخ، الا انها لم تعد تستطيع المساهمة ماليا، بصورة كبيرة من اجل تطوير الاراضي علي جانبي تلك الجسور.

وفيما يتعلق باوروبا، فان التوتر بين النزعتين التاريخيتين الرئيسيتين في العالم، وهما النزعة الوحدوية الوطنية والوجود الفردي الوطني، هي النقطة الخلفية للتطوير الاقتصادي الذي يجتاح القارة الاوروبية، وبرغم ان اوروبا تمارس حاليا هبوطا في النمو الاقتصادي الا انها مستمرة ان تكون اكبر سوق في العامل، بالنسبة التي تمتلكها من انتاج العالم وهي ٣٥٪ وكذلك بنسبة

التجارة العالمية التي تمتلكها وهي ٤٥٪.

وطوال تاريخها، ظلت اوروبا مترددة وشديدة الحذر مقارنة بالولايات المتحدة فيما يتعلق بالاستثمارات في الدول الاخرى، وكذلك في تقديم المساعدة والعون لها. وقد استغرقت اوروبا فترة طويلة من الزمن لتحرير نفسها من استعمارها التقليدي ومن عادتها الطويلة في النظر الى المستعمرات كمصدر للدخل، وليس كهدف الاستثمار. فعندما قامت اوروبا بتحرير ممتلكاتها في اسيا وافريقيا، او ربما تحررت وتخلصت منها، بدأ الوضع في بعض الدول المحورية بالتدهور. وبالتحديد في بريطانيا العظمى والبرتغال وهولندا وفرنسا والمانيا وبلجيكا وايطاليا واسبانيا. فقد كتب دين اكسون في كتابه "هدية عند الخلق" "لقد فقدت بريطانيا امبراطورية ولم تجد لها دورا".

ولكن اوروبا استعادت وضعها العالمي بعد قيام السوق المشتركة، وذلك عندما بدأت القارة الأم بالعمل كقوة عظمى خيرة، فقد اسست بنك الاستثمار الاوروبي الذي يخدم احتياجات الاسواق الاوروبية وغير الاوروبية الفاشلة او النامية، اذ وقعت بالحروف الاولى على اقامة وتأسيس ذلك البنك لمساعدة اوروبا الشرقية. كما ساهمت بصورة مباشرة في تقديم العون للمناطق التي

تفشى فيها المجاعة واللاجئون.

وحتى الفلسطينيين فقد تسلموا عام ١٩٩٢ مساعدة من اوروبا بلغت قيمتها ٩٠ مليونا من وحدة النقد الاوروبية افردت لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلاوة على ذلك، ساهمت بعض الدول الاوروبية بصورة مباشرة وسخية بنسبة وصلت ١,٥٪ من مجمل انتاجها القومي لمساعدة الدول المحتاجة، ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته، ربما لم تكن اوروبا معادلة للولايات فيما يتعلق بحجم المعونة الاقتصادية، الا انها بدأت تحذو حذو امريكا في هذا المجال.

وعندما بدأ برنامج اليابان في الشفاء الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب، في اظهار نتائجه، فان اليابان قد تصرفت بغرور اقتصادي قابل للاستنتاج. فهي الدولة الوحيدة التي كانت قد خبرت الآثار الناتجة عن استخدام الاسلحة النووية، حيث غيرت من توجهها الى ما بعد الاعتراف، ففي العقود الاولى بعد الحرب، احتاجت اليابان الى سياسة وطنية تحدد وتبني صورة ذاتيه مبنية على قيمها التقليدية والعرقية. وقد كان تحول اليابان من موقع القوة العسكرية، واضحا في منظورها الاقليمي، حيث كانت السياسة الخارجية مبينة على الافتراض الذي يقول بان العالم يدور حول امور اقتصادية وان

كل شيء يخضع في النهاية لبيان الميزانية حتى الشرك المؤلم للسياسات، ولو كان كارل ماركس موجودا. لسره ان الاحداث لم تعزز بعض النتائج غير المتوقعة. ولقد احس مشروع اليابان الرأسمالي الشجاع بصورة عملية، اثار بعض المبادىء غير المادية التي تحكم اسواق العالم. وبصورة تدريجية ادرك اليابانيون انه برغم ان منتوجاتهم تقيم بصورة عالية، الا ان سياساتهم لا تحظى بذلك القدر من التبجيل والاحترام، حيث غدت بضائعهم اهدافا للعداء في جميع انحاء العالم، مما يعرض للخطر، الرفاهية المستمرة في البلاد، ويفهم اليابانيون انه يتعين عليهم لف منتجاتهم ليس فقط بطريقة جذابة وانما ايضا بسياسات عذبة. ولهذا السبب، بدأوا، وبصورة دراماتيكية. بزيادة حجم المساعدات الخارجية وفي ضوء تكاليف الدفاع المنخفضة في البلاد بالنسبة لحجم الاستهلاك الكلي، فان ١٪ تقريباً من اجمالي الانتاج المحلي الياباني يذهب للدفاع، مقارنة بنسبة ٣٪ الى ٧٪ من اجمالي الانتاج المحلي مخصصة للدفاع في دول اخرى ذات سوق حر، وهذا يعني ان القوة الاقتصادية يمكن ان تستثمر رأس مال اكبر في الخارج، واذا لم يكن ذلك لصد الاعداء فانه سيكون لجلب الاصدقاء.

ونظرة مشرفة على اقتصاد العالم اليوم، تبين نجاح ذلك

الاقتصاد في وقت التضخم، الا ان ذلك كالنجاح مقترن بالنمو المقلق في البطالة، فكثير من المهاجرين من الدول النامية والتي تعج بالبطالة قد اصبحوا يطرقون ابواب جيرانهم الاغنياء. وفي نظام العالم الجديد هذا، الناس احرار في عبور الحدود الاقليمية، الا انه يحظر عليهم التمتع بمنافعها الاقتصادية وسيكون افضل بكثير، لو ان هذه الشعوب التي تمثل سوقا قوية ضخمة قد تسلمت مساعدة لتطوير بلادها.

من هذا نستطيع ان نرى، ان اوروبا واليابان اللتين تنموان اقتصاديا بصورة سريعة، يمكن ان تاخذا المثال من الولايات المتحدة في المساعدة لاعادة تأهيل المناطق النامية في العالم، ومن بينها الشرق الاوسط وعلى المدى الطويل، فان من مصلحة العالم برمته مساعدة الشرق الاوسط في ان يصبح كيانا اقتصاديا قابلا للحياة.

وستستدعي عناصر الخطة المالية العريضة لاعادة تأهيل هذه المنطقة، مضاعفة مؤسسات الدول المتطورة النشاط وهي تشتمل اربعة مجالات: المجال السياسي والاداري والمالي (المصرفي)، والتشغيلي.

المجال السياسي

يختص بالقرارات في اوروبا، مجلس وزراء من الدول الاعضاء الاثنتي عشرة التي تتكون منها المجموعة الاوروبية وفي الولايات المتحدة، يجب ان يكون هناك اتفاق بين الفرع التنفيذي للحكومة الفيدرالية، والكونغرس، اما في اليابان، فان القرارات مربوطة بين الحكومة المركزية والمصالح التجارية.

المجال الاداري

في اوروبا، تكون الناحية الادارية من اختصاص المؤسسات التشغيلية للسوق المشتركة، وفي الولايات المتحدة، فان مسؤوليات هذا المجال الاداري موزعة بين المستويات الحكومية المختلفة، اما في اليابان، فان العملية الفريدة في صنع القرار في اليابان تكون مستندة بصورة اكبر على الاجماع المتنامي اكثر من استنادها على التسلسل الهرمي المحدد.

المجال المالي (المصرفي)

في جميع اسواق العالم الكبيرة الثلاث، تسيطر الانظمة المصرفية الدولية والاقليمية على عملية جمع وتوزيع الاموال، وتقوم البنوك اليوم، بتمويل مجالات جديدة (او اضافية) من النشاط ايضا.

المجال التشغيلي

في كل المناطق الثلاث، تسيطر الشركات الوطنية الكبيرة او الشركات المتعددة القوميات على عناصر الانتاج والتسويق. وقد اصبحت الاسواق اليوم، اكثر اهمية تقريبا، من السياسات.

وسيرحب بشرق اوسطي سلمي جديد من قبل شخصيات سياسية بارزة ومن قبل المنظمات التجارية، كما سيحظى بدعمها وتأييدها، بجانب رغبة هذه المناطق الثلاث المستقرة ماليا في العام، في انقاذ هذه المنطقة الحساسة من الجوع والحرب. فانها قد اظهرت اهتماما متزايدا في تطوير تجارة الشرق الاوسط وطرق المواصلات فيه، فهي ترمي الى غرس بيئة متجانسة هنا، لتكون بمثابة حصن ضد الاسلحة النووية والرعب وعنف الراديكالية الدينية. وهما التهديدان الرئيسيان لسوق النفط العالمي، الذي هو هرم الحياة للاقتصاديات الحديثة.

وبصورة عملية، ان للدول المتطورة في العالم مصلحة سياسية واقتصادية عظيمة في الشرق الاوسط ان تستثمر اميركا حصة الاسد من معونتها الخارجية هنا كما انها القائد في عملية السلام في المنطقة. وبرغم ان الوقت لا يزال مبكرا جدا في الحكم على حجم السوق، الا ان الطاقة الكامنة للمنطقة الاقتصادية في الشرق

الاوسط، لا يمكن تجاهلها.

وفي علاقتنا مع اوروبا، فان المنافع الاقتصادية ليست مجرد منافع نظرية فمنذ فترة طويلة، كانت مصالح المجموعة الاوروبية في الشرق الاوسط وكذلك مؤسسات السوق المشتركة، موثقة بالاتفاقيات والعلاقات الوطيدة مع عدد من دول الشرق الاوسط وقد اقترحت المجموعة الاوروبية خلق ما يسمى بسوق المشرق، يكون موازيا لسوق المغرب، ويتكون المشرق من ستة اطراف وهي مصر، سوريا الاردن، لبنان، اسرائيل والفلسطينيين، بينما يشكل سوق المغرب ثلاث دول هي مراكش وتونس والجزائر، واستنادا الى هذه الفكرة، يجب ان يكون هناك رابطة داخلية بين الاسواق الثلاثة.

وتلعب اوروبا ايضا دورا كبيرا في المفاوضات المتعددة الاطواف، وهي المفاوضات التي حددها واقرها مؤتمر مدريد والدول الاوروبية هي دول نشطة في كل فرق العمل الخمسة، المعنية بالمجالات التالية: الاقتصاديات ، والبيئة (الحماية البيئية)، ومراقبة التسلح، وادارة اللاجئين، والمياه وستخلق هذه الفرق رؤى جديدة للشرق الاوسط وكذلك استراتيجيات لتنفيذها.

وتظهر اليابان ايضا اهتماما متزايدا في الشرق الاوسط، كما

تلعب دورا بارزا في تطوير الامكانات السياحية وحماية البيئة.

ولسوء الحظ، فان الاتفاقيات السياسية والقرارات الحكومية ليست كافية اذ يعتمد النجاح بصورة عظيمة على استجابة الشركات الاميركية والاوروبية والاسيوية الخاصة، والان ايضا على استجابة الشركات الخاصة في الشرق الاوسط، وهناك حاليا محاولات لاقامة شركات شرق اوسطية برأسمال اميركي واوروبي واسيوي وعربي واسرائيلي، ومثل هذا النموذج من استثمار المشاركة في اقامة بنية تحتية اقتصادية في الشرق الاوسط الجديد. وخلال زيارته لاسرائيل اجريت محادثات طويلة مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران حول الاقتصاديات الشرق اوسطية. ووعد ان تقترح فرنسا بان يضع بنك الاستثمار الاوروبي جانبا حوالي ١ بليون من وحدة النقد الاوروبية، وذلك من اجل اقامة صناعات اقليمية في مثل هذه المناطق مثل المواصلات وتحلية المياه.

وقمت كذلك بمحادثات مماثلة مع المستشار الالماني هلموت كول ووافق على ان المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بلاده الموحدة الان، انما هي نتاج نجاح المانيا الغربية قبل اعادة توحيد الالمانيتين وليس نتيجة فشل المانيا الشرقية. لقد ارتفعت الانتاجية الى النقطة التي بدأت تولد البطالة، واستجابة لذلك، عمدت المانيا

الغربية الى تخفيض ايام العمل الاسبوعية، وزيادة الاجازة السنوية، ولكن من غير جدوى، فالتحسينات في ظروف العمل اضافت ساعات عمل الى الاقتصاد الالماني الا انها لم توقف النمو في البطالة.

واقترحت على المستشار الالماني ان الوسيلة الممكنة لتخفيض البطالة الالمانية، يمكن ان تكون في مصادر جديدة من مؤسسات العمل وحتى الجديدة منها، مثل تطوير اسواق جديدة في الشرق الاوسط واظهر المستشار كول اهتماما عظيما بالفكرة، واضفت ان نمو السوق اليوم، هو ليس وظيفة عدد من المستهلكين ولكنه ايضا وظيفة مستوى الاستهلاك، ورفع المستوى المعيشي الحالي. فالدول ذات النسبة المرتفعة في معدل دخل الفرد في السنة سوف تزيد من مشترياتها، وعلى ذلك، فانها تفي بديونها للبنوك الاجنبية، وناقشت مع المستشار كول نموذج المساعدة الامريكية لامتصاص المهاجرين الروس في اوروبا وكان الرئيس الاميركي السابق بوش قد وضع ١٠ بلايين دولار في شكل ضمانات قروض لبناء بنية تحتية اقتصادية، باموال وضعت جانبا لدفعها في حال عدم الوفاء بتلك الديون، واذا ما سارت اوروبا على نفس الخط، مقدمة ضمانا مماثلة للشركات الاوروبية المستثمرة في الشرق الاوسط، وستساعد

اوروبا في حل مشكلاتها الخاصة في الوقت الذي تستطيع فيه ايضا مساعدة الشرق الاوسط الجديد.

وتحدثت ايضا مع جاكسون ديلورز رئيس لجنة المجموعة الاوروبية. وقد كان مهتما بصورة خاصة في ثلاثة مجالات: اقامة محطة للطاقة وبناء مشاريع تحلية للمياه وشن حرب على التصحر. وقد طلب من مساعديه اعداد مخططات تفصيلية للاعمال التعاونية.

ولقد اخبرني وزير الخارجية الاميركية وارن كريستوفر عن مبادرته الخاصة، وهي ان يتعين على الشركات الاميركية ان تأخذ على عاتقها الجزء الكبير من هذه المهمة العملاقة ولقد دعت وزارة الخارجية حوالي ٥٠ مديرا من مدراء الشركات الاميركية الكبيرة لتضع تفصيلات للتطورات التي تحتاجها في الشرق الاوسط وقد بدأ العمل فعلا عدد قليل من الشركات الكبيرة وعلى سبيل المثال، تقوم حاليا واحدة من اكبر الشركات المعروفة في اوروبا، باستثمار امكانية قيام شركة لصناعة الشاحنات يكون قسم منها في مصر واخر في الاردن واخر في اسرائيل وسيتم انتاج هذه الشاحنات في جميع البلدان الثلاثة، وسيتم خلق سوق لها في الدول المعنية الثلاث.

ان لدى العالم اموال اكثر من الافكار، والشرق الاوسط

الجديد هو فكرة قد حان وقتها وتستطيع المؤسسات والشركات الكبيرة في العالم ان تساعدنا في تحقيق حلمنا وبمساعدتها لنا تكون قد ساعدت نفسها ايضا.

ولا يوجد ادنى شك في انه سيكون ممكنا الحصول على المساعدة من المصادر الموجودة مثل البنك الدولي وبنك الاستثمار الاوروبي والبنوك الخاصة وعلى اية حال، اعتقد ان الافضل بالنسبة لنا تركيز جميع الاموال المعدة للاستثمار في تطوير الشرق الاوسط في بنك يقام خصيصا من اجل هذا الغرض وهذا النهج يقدم عددا من الفوائد المهمة اولا، لا نحتاج الا لنسبة ١٪ من رأس المال الضروري لتأسيس البنك وثانيا، ومن ،وجهة نظر اجتماعية سيكولوجية، فان البنك سيشجع الاشخاص الذين يعيشون في الشرق الاوسط لرؤية اطار العمل الاقليمي وقد غدا كيانا في مكانه الصحيح، اذ ان كل طفل يعرف فكرة البنك وغالبا ما يقول الاسرائيليون "البنوك افضل من الدبابات"، وسيجذب هذا البنك الاقليمي المستثمرين الجدد، وسيجمع الاموال من هذه المنطقة نفسها.

واقترح بعض الخبراء العمل من خلال البنك الدولي وعلى اية حال، فان البنك الدولي ليس هو العربة الامثل في ظل الظروف

الراهنة في الشرق الاوسط اولا، لا يقع الفلسطينيون ضمن اختصاص البنك وثانيا، فان البنك هو هيئة مرهقة وبطيئة العمل وسيستغرق الامر سنوات قبل ان نرى اية مساعدة واخيرا، ليس بامكان مصر الاستمتاع باية منافع من البنك الدولي، وذلك بسبب ديونها غير المدفوعة. كما ان اسرائيل ليست ضمن الدول المخولة باستلام معونة ذلك البنك. وبرغم ذلك اذا ما كيّف البنك من نفسه وفقا للحاجات الملحة والضرورية عندئذ، فانه سيصبح اول اداة في تطوير الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة، وكذلك عملية التطوير في المنطقة.

ولهذا السبب، يبدو ان اسرائيل مع الاردن والفلسطينيين ومصر، وهم شركاء السلام الرئيسيون، يجب ان يقيموا في القريب العاجل مؤسستهم المالية الخاصة.

ويمكن اقامة هذا البنك تحت مظلة البنك الدولي وحمايته، الا انه سيكون منفصلا عنه من الناحية التنظيمية. وسيكون بامكان هذا البنك التعامل بصورة سريعة وفعالة مع احتياجاتنا الجديدة.

ويجب ان يكون مكانه في الشرق الاوسط، ويديره اشخاص من المنطقة، وبرواتب منخفضة تتمشى مع ظروف المنطقة الفقيرة وليس بنفس سلم الرواتب المعمول بها في المؤسسات الدولية الاكثر

غنى.

اما الدعم من الدول من خارج المنطقة فيجب ان يأخذ شكلين: اولا يجب وضع عدة ملايين من الدولارات كرأسمال. والشكل الثاني سيكون في شكل ضمانات على السندات المدمجة والمباعة في اسواق المال الدولية وسيقوم البنك الاقليمي في البحث في فضائل مشاريع معينة وسيدعم تلك المشاريع الموفق عليها بقيمة اكثر انخفاضا من قيمة السوق والتكاليف التشغيلية للبنك سيتم تمويلها من فوائد وعائدات استثمارات رأس المال. وستعطى سياسة البنك تفضيلا واضحا للمشاريع التي تتطلب تعاونا اقليميا مثل شبكات الاتصالات والزراعة وامداد المياه وانتاج الطاقة والمواصلات.

ويمكن تقسيم رأس المال الى ثلاث فئات اولا: اموال سيتم جمعها من المنطقة نفسها. اذ يجب اولا ان تتضمن اتفاقيات السلام اتفاقيات ثانوية تخفض بموجبها تكاليف التسلح بمقدار الثلث وحتى يمكن ان تصل هذه التخفيضات الى النصف. ومثل ذلك العمل سيطلق ٢٠ بليون دولار للاستثمار في السلام الاقليمي. وربما يمكن ان يكون الوقت قد حان للدول المنتجة للنفط كي تساهم بنسبة ١٪ من دخلها للتطوير الاقليمي: وهذا سوف لن

يكون له تأثير يذكر على سعر النفط، ولكنه سيساعد في خلاص تلك الدول من التهديدات التي تشكل خطرا على استقرار الحكومات وبفتح الحدود وتطوير السياحة، نستطيع ان نجمع رأس مال استثمار التجارة والمواصلات وخدمات السياحة.

والفئة الثانية من رأس المال ستكون في مساهمة الشركات الدولية الكبيرة برأسمال عن الاستثمار في القطاع الخاص.

وسيولد تطوير البنية التحتية المادية وهي المواصلات والاتصالات والمصادر الطبيعية (وبصورة خاصة تحلية المياه) طلبات للمعدات كما سيولد ايضا فرص عمل جديدة.

ويجب ان تزداد فترة سداد القروض الطويلة الامد بموجب شروط معقولة، وذلك بضمانات حكومية او بالمشاركة في الاسواق المشتركة، وفي هذه الحالة، ستحصل الشركات على عقود مربحة، مستخدمة في ذلك الفائض من مصادر انتاجها، حيث تشارك في هذه الفرصة الجديدة للاستثمار الواعد.

والفئة الثالثة، هي المعونة المباشرة التي يمكن ان تأخذ طريقها الى السكان المعوزين، مثل اهالي قطاع غزة، وذلك باستخدام بعض المصادر المالية الخارجية وافرادها للأغراض

الانسانية.

كل استثمار في الشرق الاوسط سثبت نفسه ويجني عائدا، سواء كان ذلك في شكل استقرار في اسعار النفط و كان ذلك من خلال التوفيرات التي تجنيها من التخفيض في النفقات العسكرية. ان شرقا اوسطيا جديدا متطورا اقتصاديا ومستقرا اجتماعيا وسياسيا، سيكلف العالم اقل بكثير مما ستكلفه المواجهة السياسية العنفية، وهي المواجهة التي ستستدعي تدخل دول اخرى وعليه فان مهمتنا الاقليمية والدولية الكبيرة تتناغم وتنسجم مع الفرصة المؤقتة، اذا ما استطعنا فقط ان نميز هذا الوقت التاريخي.

الفصل الثامن

الحزام الاخضر

امـا بالنسبة لمشاكل اخرى، فان الحل يكمن في التزام الحكمة والتـعـقل، ان وضع أولويات لاستخدام المياه، هو عنصر اساسي في السياسة الاقتصادية، في كثير من انحاء العالم، استخدام المياه سوف يكون مـوضـوعا سياسيا رئيسيا في منطقة الشرق الاوسط ايضا، وبما ان نقص الميـاه هو أكـثـر خطورة من الافـتـقـار الى الارض. ينبـغي علينا ان نعيـد تكرير الميـاه، وان نقـوم بانتـاج المياه بواسطة عملية ازالـة المـلـوحـة وعـلينا ايضـا ان نطور انواعـا جـديدة من الغـذاء، تتطلب جهداً اقل.

يـمـكـننا ان نحـقق هذه الاهداف باسـتـخـدام التكنولوجـيـا الحـديثـة، التي توفـر تطبـيقات عملية للمكتشفات العلمية، تتراوح من الري المنظم بواسطة الكمـبـيـوتر، الى انتـاج الاغذية في مربع لا

ماء فيه. عندما جددت روسيا علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، في العام ١٩٩١، من بين الاشياء الاولى التي قام بها الروس، كان شراء الابقار الاسرائيلية. وقد تبين ان البقرة الاسرائيلية توفر حليبا يزيد ثلاثة اضعاف، عما توفره البقرة الروسية، فعلا، هي نفس البقرة، ولهانفس القرون، ولكن الاختلاف هو في النظام -العلمي والتكنولوجي- الذي نطبقه في اسطبلاتنا، ويمكن للمرء ان يقول، بصورة ساخرة، ان النظام الحديث ينتج حليبا اكثر مما تنتجه البقرة العادية.

المعرفة التكنولوجية فتحت ايضا ميادين جديدة مثل البيولوجيا البحرية، طوال عهود التاريخ، اعتاد الناس صيد السمك من البحر، من اجل توفير الغذاء، حتى الان، يقوم مربو الاسماك بتربية السمك وغيره من الحيوانات البحرية. في اوعية مياه صغيرة نسبيا، ومن اجل الاعداد للمستقبل، على اية حال، يبحث العلماء عن طرق، لاستخدام البحر كمختبر، بحيث نتمكن من استبدال او استكمال، ما وفرته الطبيعة لنا، وبالمثل فان المناطق ذات نسبة الترسب العالية، تظهر اهتماما متزايدا باستغلال المعرفة العلمية، من اجل تطوير انواع جديدة من الاغذية، وطرق جديدة لانتاج الغذاء، وذلك يرجع بدرجة كبيرة، كرد على تلوث البيئة.

في مستهل المرحلة الجديدة من حياتنا، ربما يكون اكبر انجاز علمي واعد: هو ميدان البيوتكنولوجي -تكنولوجيا التقنية الحيوية- حتى في ظل الظروف الجوية الصعبة، تستطيع التكنولوجيا الحيوية ان تساعدنا في انتاج فواكه وخضروات اضافية، اللحوم والاسماك، البيض ومنتجات الحليب، الزيوت والمشروبات بالاضفة الى البهارات، الازهار، والعطور، التكنولوجيا الحيوية سوف تدخل ثورة الى اساليب الزراعة والري، مع تحقيق ازدهار في الانتاج.

رغم ان الزراعة سوف تظل دائما مشروعا تعاونيا بين الناس والطبيعة، وسوف تتأثر دائما بالعوامل الطبيعية، وبالبراعة الانسانية غير انها اصبحت تتحول بسرعة الى جزء من العلوم التكنولوجية، ولن يمر وقت طويل، قبل ان تتمكن "قوة التكنولوجيا" كما يقول المؤرخ بول كينيدي، من الاجابة على احتياجات "قوة السكان" ومن المتوقع ان يبلغ عدد سكان العالم في العام ٢٠٥٠ حوالي ١٠ مليارات نسمة، هذه الحقيقة تقدم فعلا تحديات لم يسبق لها مثيل للعلماء ورجال السياسة على السواء.

ولا يمكننا الانتظار الي ما لا نهاية، لكي نتأكد من الامكانيات الحقيقية للتقدم، ، الرخاء، والسلام، عندما ننقل

طاقاتنا الابداعية، مهاراتنا، والموارد المادية الى العلوم التطبيقية والتكنولوجيا، لقد استطعنا الوصول الى القمر، ولكننا لم نتمكن من التغلب على الفقر والعوز، ولا يزال الملايين يموتون بسبب المجاعة، خصوصا في الدول المتخلفة، السكان يتكاثرون بمعدلات سريعة، بينما قانون العائدات المنخفضة لا يزال يطبق في ميدان الزراعة، يقول توماس مالثوس، ان الازدياد في عدد السكان بالنسبة للازدياد في وسائل موارد الرزق ما لم يتم تحديده، فسوف يقود الى الفقر والحرب، التي سوف تخدم باعتبارها تقييد -طبيعي- للنمو السكاني، ان علم التكنولوجيا الحيوية يضع حدا لهذا السيناريوالمتشائم.

لم نتمكن بعد من اكتشاف طريقة لاستخدام نظرية الوراثة، من اجل انتاج كميات كافية من النباتات والحيوانات، وهناك حاجة الى اجراء المزيد من الابحاث، ولكن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هذه، تتاح لنا الفرصة من أجل تغيير وجهة نظرنا في استخدام الانجازات العلمية، الحكومات ملزمة الان بتخصيص الموارد الضرورية، من اجل استغلال امكانيات التكنولوجيا الحيوية في الزراعة، الصحة وحماية البيئة، وبكل تأكيد، فان هذا سيكون المفتاح للنمو والتقدم للجميع.

تمتلك اسرائيل مزية نسبية، في استخدام الابحاث الاساسية والتطبيقية، في الزراعة والتصحر، وقد تمكنت من زيادة دخلها الزراعي، حوالي اثني عشر ضعفا، خلال خمسة وعشرين عاما من ١٩٥٠ - ١٩٧٥- تقريبا دون زيادة حجم الاراضي الصالحة للزراعة، والتقدير هو ان ٩٥٪ من الزيادة تحققت نتيجة العلم، التكنولوجيا، والتخطيط، وهي مستعدة لوضع معرفتها تحت تصرف جيرانها، ليس من قبيل حب الغير، ولكن لاننا نعيش جميعا في هذه المنطقة، ويتوجب علينا ان نساعد بعضنا البعض من اجل التغلب على الصعوبات التي تفرضها الطبيعة.

لسنا بحاجة الى الانتظار الى ان يحل السلام رسميا، من اجل الشروع في شراكتنا التكنولوجية نحن نقوم فعلا بادارة مشاريع تعاونية مع الاقطار الصديقة. التي لها علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل، مثل مصر، وهذا ايضا يصح بالنسبة لعدد من الاقطار، التي لم ترتبط بعد بعلاقات دبلوماسية كاملة معنا، مثل مراكش، ويعود الفضل الى الملك الحسن الثاني، في كون المغرب تتمتع حاليا بتعاون زراعي، من خلال مؤسسات ابحاث وتطوير، في الولايات المتحدة واسرائيل.

من المشاريع التي يجري تخطيطها الان في اسرائيل، يتركز

العديد منها على الزراعة الصحراوية المكثفة. وتهدف الى زيادة الانتاجية باستخدام المعرفة العلمية التي تجمعت خلال تطوير صحراء النقب ووادي عربة، وفي نفس الوقت، يتوجب علينا ان نطور مراكز استيطان تكاملية في الصحراء، وعلى حدودها الخارجية، من اجل الحياة الحيوانية التي تساهم حاليا في التصحر، ويتوجب ويجب علينا ان نربي الماشية، التي تلائم بصورة افضل الظروف الصحراوية، وعندما تكون سوريا مستعدة لذلك، فسوف تستفيد بصورة خاصة من المشروعات المشتركة في هذه المناطق.

البحث والتطوير يجب ان ينظم على اسس متعددة الاطراف، باستخدام ثلاثة مراكز ابحاث -واحد في اسرائيل، وواحد في الولايات المتحدة، وواحد في الدولة العربية- كما يتقرر من قبل المؤسسات الاكاديمية الوثيقة الصلة، جميع المشروعات سوف يتم تنسيقها من قبل منظمة شاملة، سوف يتم تشكيلها من قبل اعضاء دول في منطقة البحر الابيض المتوسط تعاني من مشاكل زراعية بالمناطق القاحلة، وهذه تشمل المغرب، تونس، مصر، اسرائيل، سوريا، تركيا، قبرص واسبانيا، موضوعات البحث الرئيسية سوف تشمل، اساليب زراعية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة، تطوير مصادر المياه، واساليب من اجل استغلالها. واعادة تأهيل

الارض والانظمة البيئية، التي تدهورت نتيجة التصحر، هذا الاقتراح لقي ترحيبا من اعضاء بارزين في الاسرة الدولية. بما في ذلك الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ونائب الرئيس الاميركي ال غور، والممثلون الرسميون لكل من مصر، تونس، المغرب، قبرص، تركيا، اليابان، الولايات المتحدة، والبنك العالمي.

وهكذا، الشرق الاوسط يستطيع ان يغير لونه من الاسمر الى الاخضر، والنجاح يعتمد الى درجة كبيرة علينا، كما يعتمد على الطبيعة، او قدرة الله. فاذا واصلنا تجفيفها وزيادة ملوحتها، فسوف نورث الجوع، الحاجة، والفقر لأجيال المستقبل، وبدلا من ذلك، يجب ان نؤسس مقر قيادة للحرب ضد الصحراء، للاستخدام العاقل للمياه، للابحاث الزراعية والتطوير، هذه المهمة التاريخية تتمثل باحاطة مناطقنا الحارة بحزام اخضر، لكي لا يخسر انتاجيته، ويتحول الي أرض قاحلة اقتصاديا وانسانيا، وعندما يصبح النظام الاقليمي في الشرق الاوسط حقيقة واقعة، سوف يحظى مركز الابحاث هذا بمكانة مشرفة في الاسرة العلمية الدولية، وليست هناك حاجة لتاخير تأسيسه، الى أن نستكمل الاجراءات السياسية العديدة من أجل السلام، ان الجفاف لا ينتظر، وامتداد الصحراء لا يتوقف، ويجب علينا الا نضيع الوقت الثمين.

المصادر الدولية للمساعدات الدولية تظهر فعلا اهتماما بمشروع الحزام الاخضر، وضمن اطار المفاوضات المتعددة الاطراف، اقترح البنك الدولي تشجيع التكنولوجيا التعاونية وعمليات الحد من التصحر في منطقة الشرق الاوسط، هذه المبادرة تشير الى الاعتراف بالحاجة الملحة الي التعاون في المنطقة، كل دولة لها تجربتها الفريدة الخاصة، بعض المشروعات قد جرت محاولة تنفيذها، والبعض الاخر لا يزال في مرحلة الاعداد، الاتجاه نحو المشاركة في التكنولوجيا هو الحل، مع ان أي وضع متوتر في المنطقة يمنع التعاون الكامل، حتي لو كانت المحاولات الاولى بمثابة " خطوات الطفل " يمكنها ان تشكل الاسس لعمل منسق حقيقي بين دول المنطقة، ومنظمات شاملة، ومصادر اخرى.

العمل من اجل صبغ الشرق الاوسط باللون الاخضر، هو الوسيلة لضمان الغذاء الكافي، الهواء النقي، بيئة منصفة متحررة من الخوف والقمع، لا احد يفرض حظرا على المعلومات العلمية والتكنولوجيا، من اجل مكافحة الصحراء وباستطاعتنا ان نحقق ذلك. يتوجب علينا ان نبعد الصحراء عن الارض، ونبعد الملح عن الماء، والعنف عن السكان بامكاننا فعل ذلك بل يتوجب علينا ذلك.

الفصل التاسع

المياه الحية

منذ فجر التاريخ والعالم يشهد نزاعات بل وحروبا حول ملكية واستخدام المياه اثرت نتائجها والى حد كبير على النظام الاقليمي. ولهذا لا عجب ان المياه شغلت مكانا مرموقا في حضارات الشرق الاوسط القديمة ولا تزال تشغل ذلك في السياسات المعاصرة فالعلاقات بين دول المنطقة كانت وما تزال تملى من قبل سياسة المياه.

هنالك اربعة اسباب لافتقار المنطقة الى المياه وهي الظواهر الطبيعية والزيادة السريعة في عدد السكان، والاستغلال الخاطيء والسياسة التي تفتقر الى الترشيد المطلوب. وقد جاءت التصرفات البشرية الخاطئة لتزيد من مشكلة الشح في المياه. فالانفجار السكاني يعتبر عامل الخطر الاكبر، حيث لا تتناسب معدلات التزايد

السكاني مع معدلات الزيادة في الانتاج الغذائي الامر الذي يزيد من حدة ورقعة الفقر، في وقت تتضاءل فيه رقعة المياه سنة بعد اخرى اضافة الى ازدياد نوعية المياه سوءاً وكل ذلك عوامل تقود الى تدهور الحالة الصحية وتراجع في المستويات المعيشية، وهكذا وجدنا انفسنا ضحية دائرة شريرة حيث كلما ازداد الفقر سوءا، كلما ازداد السكان عددا، وتضاءلت كمية المياه لتزدادحالة الفقر سوءا ويزداد عدد السكان مجددا.

والطريقة الوحيدة لكسر الدائرة الشريرة لهذا تكمن في تغيير القيم الفكرية الاساسية وبناء بنية تحتية اقتصادية ومثل هذا النوع من التغيير لا يتأتى الا من خلال التحديث السريع وكذلك عملية الدمقرطة التي تعمل علي توسعة الافاق والمدارك وتضع مسؤولية الاجيال القادمة في ايدينا لا في علم الغيب. صحيح ان هناك حجم من التغيير تشهده بعض المناطق الا ان ذلك لا يشكل سوى البداية.

ولعل مشكلة المياه في مصر بشكل خاص تدل على قدر اكبر من الخطورة حيث تدخلت عوامل الجفاف في اثيوبيا وكذلك التبخر علي اضعاف قدرة السد العالي في المحافظة على معدلات التدفق المطلوبة لمياه النيل، واصبحت الارض الزراعية المحدودة اصلا،

نادرة في وقت تزداد فيه المعدلات السكانيةبصورة سريعة ففي نهاية القرن الحالي سيصل عدد سكن مصر ٧٠ مليون نسمة الامر الذي يدعو الى اتخاذ خطوات سريعة وجادة لمواجهة التهديد السكاني الذي يلوح بالافق، والمطلوب هو العمل على تطوير البنية التحتية في قطاعات الصناعة والنقل والسياحة والتحرك باتجاه المكننة الزراعية. وفي الوقت ذاته قد تكون هناك حاجة لمشاريع التنمية الدولية الرامية لتحسين تدفق مياه النيل واقامة طرق ترشيدية في البلدان الثلاث الاشد تأثرا بالمشكلة وهي مصر والسودان واثيوبيا.

سوريا بدورها تعاني من مشكلة مشابهة حيث تعتبر الحلقة الاضعف في المثلث الذي يشكل حوض دجلة والفرات مع كل من العراق وتركيا. والواقع ان البيئة في هذه المنطقة تتعرض لعملية تدمير متواصلة نتيجة للتزايد في عدد السكان وسوء استخدام مصادر المياه وطبقا لدراسة قام بها البروفسور امنون صوفر من جامعة حيفا فان بلدان المنطقة يسيطر عليها جنون المشاريع التنموية التي تحتاج الى الاستغلال الكامل لمياه الانهار والجداول بهدف زيادة الانتاج الغذائي، ولهذا تنتشر عملية اشادة السدود علي حساب حقوق واحتياجات الدول المجاورة وعلى حساب نوعية المياه. اضافة الى ذلك فانه تم استخدام اكثر مما يجب من المياه الجوفية من

الاراض الواقعة على طول السواحل السورية والاسرائيلية والمصرية والليبية. والمأساة هنا ان عملية التطوير الزائدة عن الحاجة هذه والتي تحمل في طياتها مخاطر المواجهة العسكرية لا تحل المشكلة ان لم تساعد علي زيادة حدتها.

اما السبب الرابع للنقص في المياه فهي السياسة غير الرشيدة. فسياسات المياه الوطنية لا تأخذ في الاعتبار احتياجات الاقطار المجاورة والاجيال القادمة، ومثل هذا الموقف قد يجر البلدان الى حافة لحرب من جديد كما حصل في قضية محاولة تغيير مجرى نهر الاردن من قبل سوريا، وكان ذلك احد اسباب حرب ١٩٦٧.

ان نقص المياه لا يعمل على اثارة النزاع العربي – الاسرائيلي فحسب بل الحروب الاهلية كما هو حاصل في السودان والازمات بين الدول الشقيقة مثل مصر والسودان لدرجة انه يصعب القول بان الاستقرار والهدوء سيعودان الى دلتا النيل او الهلال الخصيب. واذا لم تبرم اسرائيل السلام مع سوريا ولبنان والاردن، فان حوضي اليرموك والاردن قد يصبحا مجددا مصادر للاعمال العدائية الخطيرة.

وككل الحروب السياسية والاستراتيجية في عصرنا فان الحروب التي نشبت حول المياه لم تحل ايا من مشاكلها، فما من

حرب قادرة على تغيير المعطيات الجغرافية. فالصحراء تغطي ٦٠٪ من اسرائيل و ٧٠٪ من سوريا و ٨٥٪ من الاردردن، و ٩٠٪ من مصر، وعليه فان النقص في المياه يحتاج الى تغيير جذري في السياسة بين دول المنطقة.

المياه في الواقع وكما يقول الفيلسوف جان جاك روسو لا تعود لشخص واحد او لبلد محدد ولكن للبشرية ككل. والمياه في الشرق الاوسط هي ملك للمنطقة ولعل المياه اكثر من اي قضية اخرى تعتبر دليلا على مدى الحاجة لاقامة نظام اقليمي ومن خلال هذا النظام فقط يمكننا التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيع المياه على اساس اقتصادي لاسلوب عادل ومؤتمن.

والحاجة هذه للاتفاق على سياسة مياه اقليمية تبرز الان وبشدة بسبب ازدياد مشكلة تناقص المياه خطورة ولان المبدأ الذي يحكم حقوق المياه لا يناقش السيادة المطلقة لكل دولة علي استخلاص المياه من الحوض الواقع ضمن سيادتها. وهنا فان الاعلان عن قيام هيئة اقليمية تشارك فيها كافة الاطراف المعنية يعني الكثير فيما يتعلق بقضية توزيع المياه بصورة عادلة ومما يعني كذلك تخفيف اسباب التوتو والعمل من اجل السلام. والنظام الاقليمي انما يتجاوز حدود المصالح الوطنية ليعمل في خدمة كافة

سكان المنطقة وعلى عكس شبكة الدول المنفصلة فان النظام الاقليمي لن يحتاج الى وساطة لملائمة الاحتياجات الانسانية بمتطلبات الدول المختلفة ذات الصلة ومثل هذه الهيئة الاقليمية ومن خلال انشطتها ستخلق شراكة دائمة بين دول المنطقة قائمة على المصالح الحقيقية.

الواقع انه ليس هناك من حاجة للانتظار لاقامة نظام مياه اقليمي. وهنا فان التسويات والاتفاقيات الثنائية المتعددة تمثل سلسلة من الاجراءات في قطاعين رئيسين هما: نقل المياه من المناطق التي تحظى بوفرة منها الى المناطق التي هي في امس الحاجة ومن خلال تكنولوجيا تحلية المياه المالحة.

ويمكن نقل المياه اما مباشرة من خلال القنوات المفتوحة او الانابيب او بصورة غير مباشرة من خلال الحاويات. والطريقة الاولى ممارسة مقبولة في عدد من دول الشرق الاوسط، الا ان ذلك ليس كافيا، لان معظم اقطار المنطقة لا تحظى بوفرة من مياه وافضل المصادر في العادة تقع في دول اخرى اي خارج حدودها وقدرتها على الاستغلال الامثل لها، وعليه فان الحل الافضل يكمن في مد خطوط انابيب لنقل المياه من بلد لآخر. ومثل هذه الخطوط التي قد تنقل المياه والنفط والغاز يجب ان تقام بموجب سياسة

اقتصادية رشيدة ولا تقوم على المخاوف الاستراتيجية القديمة.

الفكرة هذه ليست جديدة ففي عام ١٩٨٧ وفي مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن اقترحت تركيا بناء خط انابيب السلام لنقل المياه من مناطق المياه في تركيا الى دول الشرق الاوسط التي تشح فيهامصادر المياه. وطبقا للخطة الاصلية فان المشروع يتكون من خطين وما يتفرع عنهما الاول خط الانابيب الشرقي ويمتد عبر سوريا الى الاردن الى السعودية ومن هناك الى الامارات الخليجية وعمان. والخط العربي ينقل الماء الى سوريا واسرائيل والضفة الغربية والاردن ثم السعودية وقتها رفضت الدول العربية اشراك اسرائيل في الخطة بسبب استمرار الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. ولهذا قررت تركيا البدء في الخط الشرقي وما يزال المشروع في بداياته.

واذا كان غياب السلام بين اسرائيل وجيرانها وبخاصة الفلسطينيين هو الذي اعاق مشروع الخط العربي، فان التقدم في عملية السلام قد يعني المضي قدما في مشروع المياه اذا ما اثبت جدواه الاقتصادية والجدوى هنا ستعتمد على تكلفة المياه المستوردة من تركيا مقابل ما يمكن الحصول عليه من خلال عملية التحلية، اضافة الى اهمية الخط التركي من زاوية حفاظه على الاستقرار في

المنطقة غير ان ما يعيب عليه المدة الطويلة التي سيحتاجها لاستكماله والتي قد تصل الى عشرين عاما. وعليه وبالرغم من ان المشروع التركي يعتبر خيارا قيما لتزويد المياه بها، وهنا يمكن نقل المياه من خلال شبكة سكة حديد او بحرا او بالطبع مد خطوط ميه على نمط الخطوط الناقلة للنفط، الا أن هذا الخيار من الناحية الاقتصادية لن يكون افضل من محطات التقطير، ومع ذلك فان لمشروع خط الانابيب فوائده السياسية الهامة من حيث انه يعمل على خلق نظام من العلاقات والمصالح المشتركة، وبدورها فان الظروف المستجدة في ظل السلام قد تعمل على التقليل من اسعار المياه.

الفصل العاشر

البنية التحتية للنقل والمواصلات

بالنسبة الى الشرق الاوسط، فان الانتقال من اقتصاد صراع الى اقتصاد سلام سوف يعني حصر المصادر لتطوير بنية تحتية تلائم هذا العصر الجديد من السلام. وهذا يتضمن بالطبع بناء هياكل مساعدة في جميع انحاء بلدان المنطقة. ومع ان اي جهد يبذل نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتبر ذا فائدة، فان قيمة خاصة تعطى لتنمية بنية تحتية مادية قريبة من الحدود الوطنية الحساسة.

ان بناء الطرق وتمديد خطوط السكك الحديدية وتحديد المسارات الجوية وربط شبكات النقل وتحديث وسائل الاتصالات وتوفير النفط والماء في كل مكان (وفقا للاقتصاد وليس السياسة) وانتاج البضائع والخدمات عن طريق الكمبيوتر، سوف يفتح حياة جديدة في الشرق الاوسط، تماما كما الدم الذي يسري في عروقنا

موزعا الاوكسجين الضروري للحياة.

وحتى التنمية من جانب واحد الموجهة نحو السلام فهي موضع ترحيب ولكن المشاريع الكبرى تحتاج الى تعاون دولي يؤدي بعملية السلام الى المزيد من التقدم والنجاح. وهذا التعون سوف يحدث على ثلاثة مستويات. على مستوى الارض، سوف نناقش كيفية تسوية الاحتياجات والمصالح المتضاربة للبلدان المتجاورة (على سبيل المثال، عدم اجراء مناورات عسكرية تجري في المناطق السياحية للبلد المجاور) وعلى مستوى المتوسط ، فسوف نتحدث حول كيفية تهيئة البنية التحتية لجميع البلدان مع مواصفات هندسية وفنية معينة ومع الظروف الاقتصادية للبلدان المشاركة والمتجاورة (مثل التخطيط لطرق وسكك حديدية قومية تسمح بالربط في المستقبل وكذلك زيادة تطوير خطوط النقل).

والمستويان الاولان هدفهما تأمين علاقات طيبة مع البلدان المجاورة. خلال المحادثات علي مستوى عال، سوف تناقش البلدان المعنية العمل نحو تعاون كامل لتنفيذ مشاريع مشتركة مثل (بناء قناة اسرائيلية -اردنية مشتركة تربط بين البحر الاحمر والبحر الميت). ومع ان هذه المرحلة من التنمية يمكن فقط تنفيذها بالكامل عند تأسيس الهياكل الاقليمية المسؤولية، فان هذه الجهات

سوف تضع الخطط وتدير المشاريع المشتركة، وتتأكد من احترام جميع المقاييس والمواصفات والعقود. والى جانب التعاون الثنائي والمتعدد، حول مشاريع معينة، فان مجرد وجود هذه الجهات الاقليمية سوف يوفر الاستقرار للمنطقة ويجتذب الاستثمار الخارجي ويشجع على استمرار التنمية.

وقد ظل الشرق الاوسط على مدى التاريخ مفتاح التجارة وحلقة الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. وقد جعلت عداوات التاريخ الحديث الحدود منيعة وحصينة، واغلاق كل جانب عن الجانب الآخر من العالم -ماديا وعقائديا- يمنع اي شخص من تحقيق الفوائد الجغرافية الهائلة للشرق الاوسط. وبواسطة هذه الحدود من حواجز الى جسور.

وفيما نحن نتجه نحو هذا العصر الجديد، سواء اكنا في المرحلة المبكرة، عندما يكون اجتياز الحدود مقيدا وبحاجة الى تصاريح دخول، اما في المرحلة النهائية مع الحدود المفتوحة وحرية التنقل، فاننا نحتاج الى انظمة اتصالات ونقل حديثة في الشرق الاوسط ويجب ان نسير على خطى الولايات المتحدة واوروبا الغربية التي وضعت حدا للبعد القاري وبدأت عهدا جديدا من الانفتاح، يتمكن من خلاله الناس والآراء والمنتجات من التنقل

بحرية من مكان الى مكان وامكانية التنقل بدون توقف سوف تزيد من النشاط والابداع. كما ان السلام سوف يجذب المسافرين، سواء السياح الذين يريدون زيارة المنطقة ام اولئك الذين يريدون توقفا مريحا وينبغي تحسين البنية التحتية كي يتمكن الشرق الاوسط من استعادة مركزه التاريخي في وسط العالم.

طرق السكك الحديدية

ظل خط سكة حديد الحجاز، الممتد من المدينة في الجنوب مرورا بوادي الاردن، الى دمشق في الشمال، مرتبطا بحيفا، ظل يعمل حتى عام ١٩٤٨ عندما ازيل جزء منه عند اندلاع الحروب العربية الاسرائيلية، وبعض الاجزاء من الخط لا تزال سليمة، وهي تراث الحكم الاستعماري البريطاني في المنطقة. وقد قام الانجليز بمد الخط من مصر الى طرابلس عن طريق بور سعيد وحيفا وبيروت، ولا تزال بعض الخطوط المحلية قيد الاستعمال، ووفقا للتقديرات الاسرائيلية فانه يمكن اعادة تشغيل هذا الخط في غضون ستة اشهر فقط.

والخط من (زيمة) الى حيفا يمكن استخدامه في شحن البضائع من ميناء حيفا الى الاردن وسورية. ويمكن بناء خط مساند مواز بمحاذاة ساحل البحر الابيض المتوسط.

ومشروع اعادة بناء الاجزاء التي دمرتها الحرب. وتمدد الخط، وبناء خطوط اضافية وخط ثان، يمثل تحديا صناعيا واقتصاديا مع احتمال تحقيق ارباح كبيرة للمستثمرين على حد سواء وانشاء شبكات حديثة للسكك الحديدية سوف يخدم المتدينين الذي يؤدون فرائض الحج سنويا في المدن المقدسة. وسوف تستخدم كذلك، بالطبع، لزيادة زيارات العائلات والاجازات والرحلات الي الارياف وسيصبح بامكان السياح الاوروبيين السفر من تركيا عبر سوريا ولبنان واسرائيل ومصر واجزاء اخرى من افريقيا، او عبر سوريا واسرائيل والاردن والمملكة العربية السعودية والخليج الفارسي.

وتستخدم السكك الحديدية موانيء البلدان الخاصة بها على البحر المتوسط والبحر الاحمر، والموانيء متعددة الجنسيات والمراكز التجارية التي ستبنى في غزة وعلى طول قناة البحر الاحمر- البحر الميت المقررة.

الطرق

الى جانب تطوير السكك الحديدية، توجد خطط لبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة واحدى هذه الطرق، سوف تخترق الشرق الاوسط من شمال افريقيا الى اوروبا، بمحاذاة البحر (عبر

مصر واسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا). اما الطريق الثانية فستعبر الشرق الاوسط من شمال افريقيا الى العراق والخليج الفارسي، وكلا الطريقين سيمكنان السيارات الخاصة القادمة من اوروبا من الوصول الى بلدان الشرق الاوسط ومواصلة السفر الى افريقيا وبالعكس. اما الشبكة الثالثة من هذه الطرق، فستكون سلسلة من الطرق تربط بين غزة والخليل، والقدس وعمان، وحيفا والمفرق (في الاردن)، وحيفا ودمشق، وستنفذ هذه المشاريع جزئيا من قبل الدول المشاركة وفي جزء منها بواسطة تعاونيات دولية تمنح الحق في تحصيل رسوم على استخدام الطرق.

الموانيء ومناطق التجارة الحرة

جميع بلدان المنطقة سوف تمنح حرية الدخول الى الموانيء الرئيسية على البحر المتوسط وعلى طول البحر الاحمر.

ويمكن اقامة مناطق تجارية حرة بمحاذاة موانيء اللاذقية وبيروت وحيفا (او اسدود) وغزة والاسكندرية (او بور سعيد) على البحر المتوسط، وجدة على البحر الاحمر. ويمكن ايضا بناء ميناء ايلات- العقبة المشترك عند مدخل قناة البحر الاحمر -البحر الميت. وستضم المنطقة الحرة صناعة خفيفة ومراكز تجارية وخدمات ترفيهية وادارية وتسويقية. وستكون هذه المناطق، في

المرحلة الاولى، تحت سلطة البلدان التي تقع فيها. ولكنها في النهاية ستصبح خاضعة للادارة المركزية الخاصة بالمجتمع الاقليمي وستتمتع بوضع اقليمي. وهذه ايضا سوف تسهم في استقرار الشرق الاوسط، وكغيرهامن الجهات الادارية الاخرى، فستكون مهمة في الحفاظ على الظروف التي تسهل التطور.

هناك اثنان من الموانيء التي اتيت على ذكرها غير موجودين حتى الآن. في هذه اللحظة، فان الميناء في غزة ليس سوى مدينة صغيرة محلية لصيد الاسماك، وهي انعكاس لوضع قطاع غزة طوال فترة العداء الاسرائيلي الفلسطيني. وتوجد امكانيات كبيرة لتطوير المنطقة، ويمكنها ان تنجح في ظل الظروف السلمية في توفير العمل والدخل للالوف من العائلات.

وليس من قبيل المصادفة ان فكرة انشاء ميناء كبير في غزة قد اثارت تصورات العديد من الدول الاجنبية والمستثمرين الاوروبيين، وكلما تواصلت العملية، فنحن نتوقع من الآخرين ان يعبروا عن اهتمامهم. ويمكن للتكنولوجيا الحديثة ان تجعل من ميناء غزة واحدا من اهم الموانيء الواقعة على شاطيء البحر المتوسط وستمر البضائع والسلع التجارية عن طريق بواباتها الى نقاط في اسرائيل وفلسطين والاردن والعربية السعودية وحتى

العراق. وسوف تحقق ثورة اقتصادية في المنطقة باسرها ولا سيما بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين. وعندما تصبح غزة ميناء مزدهرا، فبامكانها ان تصبح ايضا المحطة النهائية لشبكات الطرق والسكك الحديدية، ومركزا اقليميا لصيد الاسماك، ومركز جذب للاستثمارات الاجنبية.

واليوم، فان قطاع غزة المكتظ المهمل يعيش في ظروف صحية غير مقبولة، فهو لا يوفر اي مصدر للدخل بالنسبة للسكان الذين ظلوا على مدى عقود رهائن لعداوات واسرى منذ الولادة لحياة من الفقر والحرمان والاذلال.

ومع السلام القادم والخطط المستقبلية، فان غزة ستزدهر من جديد، وسيعيش شعبها في ازدهار وشرف ووفرة، وبوصفها مدينة ساحلية فيمكن لغزة ايضا ان تكون مركزا هاما للسياحة، وبناء حوض لرسو واصلاح السفن حول الميناء الجديد الذي سوف يجتذب المزيد من الزوار.

وهناك ميناءان يقعان على الساحل الشمالي لخليج ايلات (العقبة) -ايلات، الميناء الاسرائيلي، والعقبة الميناء الاردني، ايلات والعقبة مدينتان توأمان تقعان على كل جانب من حدود مغلقة. ولا يوجد تبادل لاطلاق النار بين القوات الاسرائيلية والاردنية،

وحتى في بعض الاحيان توجد دلائل على التعاون، ولكن لا يوجد اتصال -مباشر ولا حرية عبور بين الميناء، المدينتين، او البلدين، والبعوض وحده هو الذي يطير بحرية جيئة وذهابا ليثير السكان والسياح وعمال الميناء على كلا الجانبين.

وهذا الوضع سوف يتغير بصورة دراماتيكية مع توقيع اتفاق السلام. وعندما تسقط جدران العداء والكراهية، فلن تكون هناك حاجة الى موانيء منفصلة وتوحيد هذين الميناءين من شأنه ان يوسع الشاطيء ويحسن البيئة البحرية والبرية، ويفتح الطريق للتعاون على مستوى عال بين اسرائيل والاردن. وسيتم انشاء الميناء المشترك على الطرف الجنوبي للقناة وربما حتى في المرحلة الاولى، فان هذا الميناء يمكن ان يدار ادارة مشتركة من قبل ممثلين عن الجانبين تحت اشراف سلطة ميناء ايلات -العقبة وسيشغل الميناء ومركز التجارة الحرة (الذي سيقام في الميناء) في وقت لاحق من قبل الجهاز الاقليمي بهيئاته المستقلة عن الميناء والجو. وبانشاء ميناء مشترك هنا، ستنتفي الحاجة ايضا الى سكة حديدية مكلفة من الناحيتين البيئية والاقتصادية وتمتد عبر سلسلة من الجبال المحيطة بهذه المدن وستقام تقاطعات الطريق والسكة الحديدية بمحاذاة المنطقة التجارية الحرة، ممتزجة مع جو عالمي فريد في هذه المنطقة التي تتمتع

بالصيف طوال العام.

ويقع خليج ايلات عند تقاطع اسرائيل والاردن ومصر ولا يبعد كثيرا عن حدود العربية السعودية وهذا موقع مثالي من اجل اقامة مطار دولي رئيسي يخدم البلدان الاربعة وسيحول المطار الحدود الى جسور ويوحد الثقافات والمؤسسات والانظمة الاقتصادية والتجارية والاهم من ذلك، الناس دون اعتبار للأصل، للدين، للجنسية او الجنس.

القناة

قناة البحر الاحمر -البحر الميت مشروع كبير سوف يفيد من بركات السلام. ميناء مشترك -ميناء سلام- سوف يقام عند الطرف الجنوبي.

والقناة مشروع متعدد الاغراض. وترمي الى نقل المياه من البحر الحمر الى البحر الميت لتعويض كمية المياه التي تحولها اسرائيل والاردن من نهري الاردن واليرموك لاغراض الري وسيستخدم الماء ايضا في الابحاث وتطوير تربية الاسماك، ولتعزيز الخدمات السياحية في وادي عربة الاسرائيلي والاردني، ولاقامة بنية تحتية لمزيد من التنمية الاقتصادية في وادي عربة، وسوف تندفع المياه الى

البحر الميت من صخور مرتفعة.

وستستخدم الطاقة المتولدة نتيجة الفارق في الارتفاع في توليد الكهرباء. وهناك احتمال واحد ينبغي ان نكتشفه وهو تحلية المياه: فنظام موحد لتوليد الكهرباء وتحلية كمية من الماء المستخدم لتوليد الكهرباء سوف يخفض كلفة تحلية المياه لاغراض اخرى.

وحتي اولئك الذين يقبلون بالتعاليم الصهيونية، ليس في وسعهم الا ان يعجبوا بتصور ثيودور هيرتسل عن قناة البحر الاحمر في عمله الخيالي "الارض القديمة الجديدة" وقد صور هيرتسل قناة مزدوجة الاغراض تنقل الماء من البحر المتوسط الى شمال البحر الميت. وتصميمنا يختلف عن تصوره. وبالطبع فان المعدات التكنولوجية هي اكثر تقدما بكثير، ولكن فكرة هيرتسل الاساسية هي مشابهة بصورة تدعو الى الدهشة، لتلك التي اخذنا ننظر فيها بعد فترة تزيد على تسعين سنة. وقد كتب في الصفحة الاولى من قصته التي الفها "اذا عزمتم على ذلك، فهي ليست حكاية من حكايات الجن".

وقد حاولت حكومة اسرائيل الوفاء، بتصور هيرتسل ولكن اقامة قناة على طول الطريق الذي اختاره لم يكن مجديا من الناحية الاقتصادية. ولم يتضح هذا الا بعد استثمار مبلغ كبير من المال.

وقد عارض الاردنيون بشدة هذا المشروع، الذي كان تجربة اسرائيلية خاصة لتغيير طوبوغرافية البحر الميت من جانب واحد. وقد قدمت مقترحات اخرى لحفر قناة من البحر المتوسط الى وادي الاردن، ولكن لم يتخذ اي اجراء. وقد اراد الاردن بناء قناة خاصة به من البحر الاحمر، ولكن اسرائيل اعربت عن عدم موافقتها وفي النهاية، جمد البلدان جميع خططهما لانشاء قناة. وخلال المفاوضات التي تجري في الوقت الحاضر بين اسرائيل والاردن، بحث موضوع قناة البحر الاحمر -البحر الميت كمشروع مشترك يدعمه تمويل دولي. وتعزيزا للسلام بين اسرائيل والاردن، ستتلقى القناة تمويلا معقولا مع ضمانات دولية. ويحتاج المشروع الى استثمارات كبيرة. تبلغ مليارين من الدولارات على الاقل -من اجل حفر القناة وانشاء معمل كهربيائي، بالاضافة الى تكاليف بناء ميناد مشترك، وتفكيك الموانيء التي تعمل حاليا، وتنظيف شاطيء ايلات -العقبة وسوف يستغرق مجمل المشروع ثماني سنوات على الاقل، تصبح بعدها القناة والميناء تذكرة الشرق الاوسط الى القرن الحادي والعشرين.

ولم توضع بعد التفاصيل الكاملة للمشروع، ولكن المفهوم الرئيسي واضح : تقوم اسرائيل والاردن بتطوير ميناء ايلات

-العقبة وانشاء خليج صناعي على اراضي الجانبين عند الطرف الجنوبي للمدينتين. وعلى الخليج تبني اسرائيل والاردن ميناء السلام الخاص بهما. وقبل ان يبدأ العمل في الميناء، يجري تفكيك الموانيء القائمة، وكذلك خط انابيب نفط ايلات -عسقلان.

وسوف يجري سحب المياه للقناة من الميناء الاصطناعي، وتدفع شمالا على طول وادي عربة ،بمساندة عدد من محطات الضخ، سيصل الماء الى ارتفاعات تبلغ حوالي ٧٢٠ قدما. ومن ثم ينطلق الماء شرقا الى الاردن ويستمر شمالا لتوليد الطاقة في ثلاثة مولدات كهربائية. ثم يغير الماء اتجاهه نحو الغرب ويعود باتجاه اسرائيل حيث يزود بالطاقة ثلاث محطات كهربائية اخرى ثم يلتف حول برك بوتاس صناعات البحر الميت ويدخل البحر.

وستفيد القناة ايضا قطاع السياحة (كما هو مفصل في الفصل اللاحق) وانتاج الاسماك المزروعة، ويتوقع الخبراء الاسرائيليون نموا ضخما في زراعة الاسماك، من نقطة عدم تحقيق ربح في الوقت الحاضر الى مئات الملايين من الدولارات سنويا خلال خمس عشرة سنة وهذا التقييم يستند الى ظروف الصيد في العالم وسوق السمك العالمي، ولا سيما السوق الاوروبية، الذي لا يلبي المطالب المتزايدة على الاسماك. ولتلبية هذه المطالب ينبغي علينا تطوير بحيرات

وبرك اصطناعية لتربية الاسماك. ولما كانت جميع المياه تقريبا اللازمة لهذه الصناعة الجديدة يمكن اعادة دورتها (يؤخذ من المعمل الكهربيائي ثم يعاد اليه فيما بعد) فان زراعة الاسماك تحتاج في الغالب الى رأسمال اضافي. وستسير المياه من برك الاسماك في القناة الى البحر الميت، حيث تتحلل المواد العضوية في الماء بمساعدة البكتيريا والمعادن التي تحدث بفعل الطبيعة، وبالمقارنة، فان تطوير مزارع الاسماك على نطاق مماثل في خليج ايلات -العقبة سوف يلوث البيئة المحيطة ويضر بالحياة النباتية والحيوانية في البحر الاحمر.

والافكار التي جرى التعبير عنها هنا لم تعزز بعد بخطط هندسية واقتصادية تفصيلية وليست جاهزة للتنفيذ الفوري، وينتظرنا جهد كبير من العمل، لكن علينا ان نتخذ الخطوة الاولى ما دامت لدينا هذه الفرصة للوصول الى هدفنا.

وعلى الصعيد السياسي، فان هذا المشروع الذي يتسم باهمية سياسية، سوف يساعد على حفظ السلام واقامة مصالح مشتركة على المدى البعيد، وهذا الامر لا يفيد دول الشرق الاوسط فحسب وانما تلك الواقعة خارج المنطقة ايضا. انها لم تكن فكرة خطرت في ما بعد في محادثات السلام عندما بدأ الايطاليون دراسة الجدوى

الاقتصادية لمشروع القناة ،هذه ولكن عند لحظة الحقيقة، سيكون من الضروري النظر في جميع مكونات وجوانب القناة. انا اعتقد ان القناة ستبنى وسينساب الماء بمحاذاة عربة، وسوف تقوم محطات الطاقة بامداد الضوء وستزهر الاراضي القاحلة بالحياة. وستشهد المنطقة السلام والهدوء والتقدم وسيستخدم الناس من البلدان الاخرى الميناء البحري والميناء الجوي وسيزورون المياه المعدنية ومراكز قضاء الاجازات ويتمتعون بمنتجعات صحرائنا المزدهرة، وبالمقارنة مع التاريخ السياسي، فقد ربطت الطبيعة اسرائيل والاردن باربعة مصادر جغرافية مشتركة: نهر الاردن، البحر الميت، وادي عربة الذي يقع بين البحرين الميت والاحمر، وساحل البحر الاحمر واستمرار النزاعات سوف يعرض للخطر جميع المصادر الاربعة، ويحول نهر الاردن الى وادٍ جاف، وذكرى تاريخية، والبحر الميت الى منز مهجور، ووادي عربة الى صحراء دائمة والبحر الاحمر الى هبة الهية ومصدر مبدد. وبدلا من التحارب حول مياه نهر الاردن، فنحن يمكننا ان نولد مياها اضافية ونوزعها لفائدة الجميع. وسوف يؤدي التعاون الى اعادة انعاش البحر الميت ويحوله الى مصدر هائل للدخل، يفيد اسرائيل والاردن والفلسطينيين، والى جانب قوته العلاجية ووسائل الجمال فان البحر ينتج البوتاس والبروفين والمغنيسيوم والملح. وعربة

-ذلك القفر الطويل المزروع بالمستوطنات المزدهرة التي تنتج الفواكه في غير موسمهاتستطيع اجتذاب السياح من جميع انحاء العالم. ان المناخ الجاف الحار والمنظر الخلاب، والذي يغير لون البشرة بين عشية وضحاها، سيكون ستارة المسرح الخلفية لبحيرات جديدة ستكون كالتوابل للارض كجزء من مشروع القناة. وسوف يندهش السياح بجمال المنطقة الخلاب والطبيعي، الذي يوحد بين الشذا الذي كاد ان ينسى للعالم البدائي ووسائل الراحة في ظل التطور الحديث. والبحر الاحمر عبارة عن جوهرة لامعة تقبع في ظل جبالها المتوجة مع اسماك ذات الوان مختلفة. الموج يرتطم برفق بالشاطيء الرملي، ليس اقتصاديا او بيئيا ولكن استراتيجياً ايضا. لقد نشبت حربان بسبب محاولات اغلاق مضائق هرمز. لقد وجهت العربية السعودية معظم خطوط انابيب نفطها نحو الخليج الى ان ظهرت هرمز المرة بعد ان اصبح مضيق هرمز ليس موضوعا لاهواء الحكام الايرانين والعراقيين، فان الخليج الفارسي لن يعرف السلام او الامن الهدوء او الاستقرار.

والوضع مختلف في حوض البحر الاحمر، حيث الظروف اصبحت مواتية لتحويل البحر الاحمر الى مياه زرقاء هادئة وتظهر الخريطة ان الشواطيء الغربية للبحر مصفوفة ببلدان صديقة: في

الشمال، اسرائيل تأتي بعد مصر، وبعد مضي خمس عشرة سنة على اتفاقيات كامب ديفيد، يمكننا ان نعلن نجاح السلام مع الدول العربية اصبح مسألة وقت، وان العلاقات املتها المبررات. والمبرر هو ايضا اساس علاقتنا في الجنوب، عند مدخل البحر الاحمر، تقع اليمن وهذا البلد يجري حاليا تغييرات مذهلة برلمانية حرة، وفي الواقع، انتخبت خمسون امرأة وهو حدث لا يمكن التقليل من اهميته -وحتى في اقصى اعماق البلاد، فقد اخذت اصداء الرغبة في السلام تتردد. ان من مصلحة اليمن الحفاظ على الامن وحقوق صيد الاسماك في البحر الاحمر. وعبر البحر الاحمر من اليمن تقع الدولة الجديدة ارتيريا. لقد نالت ارتيريا استقلالها في عام ١٩٩٣، وتقودها قيادة شابة وذكية تريد ان تعمل من اجل السلام.

وتستطيع هذه البلدان ان تغير من شكل هذه المنطقة المهمة. فالبحر الاحمر له قيمة استراتيجية مركزية، لهذا فيمكنه ايضا ان يصبح خليجا للسلام الحقيقي الشامل. ويمكننا اتخاذ اجراءات تعاونية من شأنها ان تبني الثقة، مثل انشاء شبكات انذار مبكر متبادلة حول التحركات العسكرية، مع الاقتصار على القوات العسكرية والاسلحة المسموح بها، او تنفيذ مشاريع مشتركة لانقاذ صيادي الاسماك والربابنة. انني على ثقة بان البحر الاحمر يمكن ان

يكون نقطة الانطلاق لاتفاقية مناسبة لمراقبة السلام ويمكن للبحر ان يسهم في السياحة (صيد الاسماك وقضاء الاجازات) وكذلك في اعمال نقل النفط والبضائع. ويمكننا بناء طرق طويلة على طول شواطئه، وحفر انفاق لجر المياه وتمديد خطوط انابيب للنفط والغاز، وربط شبكات للكهرباء والمواصلات كما يمكننا ان نجعل من البحر الاحمر منطقة مزدهرة للتجارة. فالبحر الاحمر عبارة عن خليج طويل ضيق ونظرا لضيقه، فاننا نستطيع ان نجسره بالسلام.

الفصل الحادي عشر

تطوير السياحة

تشكل السياحة احد اهم المصادر الطبيعية في الشرق الاوسط المشمس، وهي المنطقة التي لعبت دورا حيويا في تاريخ البشرية وثقافتها والاديان، والشرق الاوسط، هذه الجنة السياحية تعاني من مشكلة اساسية في هذا المضمار وهو العنف الذي يترك آثاره السلبية على السياحة. فالعنف يفزع السياح في حين ان تهديدات الحرب تعتبر من أخطر العراقيل امام ازدهار السياحة والحروب الكبيرة ليست وحدها التي تعيق السياحة بل الحروب الصغيرة واعمال العنف. وعليه فان العنف النابع من دوافع دينية او سياسية والذي يستهدف السياح او المواقع السياحية على وجه الخصوص يبعد الملايين من الناس عن الشرق الاوسط كل عام.

وحتى السبعينات كانت السياحة مصدرا رئيسيا للدخل في

لبنان، ولعل المأساة اللبنانية في ارض الارز لتعتبر مثلا حيا وصارخا على ما يمكن ان يفعله العنف بالسياحة، وكذلك الامر بالنسبة لمصر. وعليه فانه ولولا العنف لاصبحت السياحة مصدرا فوريا للدخل بالنسبة لملايين العائلات في المنطقة. والسلام والسياحة صنوان ويسيران معا على طريق ازالة الخلافات والمصاعب التي نواجهها حاليا وفي تشكيل الفرص العظيمة في المستقبل ولتطوير الصناعة السياحية واجتذاب الاستثمارات وتشجيع قدوم السياح، لشروط ومتطلبات اهمها تامين الهدوء والسكينة والسلام الحقيقي، الامر الذي يقودنا الى حقيقة ان تطوير السياحة وتدفق السياح يلعب الى جانب تحقيق المكاسب المالية دورا اساسيا كعامل استقرار وفي خلق الاهتمام الفعلي بالحفاظ على السلام في المنطقة.

هناك عدة عوامل تساعد في اجتذاب السياح الى الشرق الاوسط مثل فتح الحدود وتوفير بنية تحتية لخدمات متطورة في مجال النقل والاتصالات، تسويق مشترك للحملات السياحية وتطوير الصناعة السياحية بما في ذلك زيادة مواقع الجذب السياحي.

الحدود المفتوحة

بعد استتباب السلام، سيتم فتح الحدود حتى وان ظلت

الاجراءات والقيود التقليدية معمول به في مجال العبور في البداية كما هو الحال بين مصر واسرائيل. وفتح الحدود وحده سيساعد في احياء النشاط السياحي بين دول الشرق الاوسط وقد يكون المكسب الرئيسي علي اي حال في تعاظم عدد السياح الاجانب الذين سيتمكنون من زيارة عدة بلدان في المنطقة في رحلة واحدة وسيأتي معظم هؤلاء السياح من امريكا الشمالية واوروبا والشرق الاقصى وتعزيز السياحة القادمة من اميركا الشمالية والشرق الاقصى يعتمد والى حد كبير على اختيار وتنفيذ الحملة التسويقية الصحيحة كما وان السياحة القادمة من اوروبا تعتمد على تطوير البنية التحتية للنقل البري.

البنية التحتية

حتى قبل تأسيس اطار اقليمي بشكل رسمي، فانه بالاستطاعة ان نبدأ في وضع خطط لتحديث البنية التحتية وتطوير النقل البري وبخاصة التي تصل اوروبا بالمنطقة. وعندما يصبح بالمستطاع الانتقال من اوروبا للشرق الاوسط بالقطار او السيارة، فان العديد من السياح سيمضون معظم العطلات في المنطقة بالطبع فان البنية التحتية للسفر تعتمد على الحدود المفتوحة وخلق الاهتمام الفعلي والاجور المناسبة للابقاء على هذه الحدود مفتوحة.

الحملات السياحية

بالامكان اقامة شركة دولية جديدة لتسويق الشرق الاوسط سياحيا في اميركا الشمالية واوروبا والشرق الاقصى من خلال تقديم تسهيلات مثل رحلات تتضمن وجهات عدة في الرحلة الواحدة، مثل مصر واسرائيل والاردن وسوريا ولبنان، وسيكون التركيز على السياح اصحاب الميزانيات المحددة والذين يشكلون اكبر نسبة جيدة في اسواق السياحة الا انه يتطلب منا في الوقت ذاته تأمين افضل الخدمات لهؤلاء السياح وربما يتناسب واستثماراتهم وهو امر يمكن توفيره من خلال الرحلات المتعددة الوجهات ومن خلال تشجيع اصدقاء واقارب السائح لزيارة المنطقة. والواقع انه ليست هناك حاجة لانتظار اقامة الاطار الاقليمي، بل يمكننا البدء مبكرا مع مرحلة التفاوض، في توجيه طاقاتنا ومصادرنا وافكارنا الخلاقة لتحقيق هذا الهدف الواعد بانتظار استتباب السلام على ان تكون الخطط هذه جاهزة للتنفيذ فورا بمجرد توقيع اتفاقيات السلام.

المواقع السياحية

بعض المشاريع التنموية المحلية ستعمل على اجتذاب السياح بصورة الية، مثل ميناء صيد السمك في غزة وميناء السلام في

ايلات العقبة وقناة البحر الميت -الاحمر. كما ويمكن تطوير بعض المشاريع الاخرى خصيصا لهذا الغرض مثل القرى السياحية والفنادق الفخمة والمدن الترفيهية وبامكان اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية لاستثمارها في تطوير المواقع السياحية. مرة اخرى يتوجب التأكيد على حقيقة ان السلام والهدوء متطلبان اساسيان لاجتذاب السياح ورؤوس الاموال الاستثمارية، وفي المقابل فان هذا الاستثمار سيكون بمثابة عامل استقرار في المنطقة ولعله لن يطول الوقت قبل ان يصبح الشرق الاوسط مكانا للتعاون وليس للمواجهة بين البشر.

الفصل الثاني عشر

عالم الغد

في عهد ستالين، حرصت ابواق الدعاية السوفياتية على وصف الاتحاد السوفياتي بأنه "عالم الغد"، وذلك في محاولة لتقديم مرحلة الانتقال للاشتراكية التي يقودها الكرملين على انها ضرورة تاريخية محتمة، غير أن التاريخ انتهج طريقا مختلفا تماما، فالتنفيذ الخاطيء للحلم الشيوعي والمحاولات غير الرشيدة لغرض الفكر الشيوعي من خلال القوة الوحشية والقمع القاسي، انما يوضح مدى مدى زيف هذه الضرورة التاريخية المحتمة. فعالم الغد، عالم اطفالنا واحفادنا لن يحمل أي وجه الشبه للعالم الذي تصوره لينين وحاول ستالين خلقه. ومباديء السلطة الاستبدادية لن يكتب لها الوجود في قلب عالم الغد. وبدلا من ذلك، سيكون موقع الصداره بل والهيمنة للمباديء القائمة على العلوم والمعرفة التي يتم احرازها في الجامعات ومعاهد الابحاث. وبدلا من ان تكون

الهوية الوطنية أو الطبقية هي التي تشكل الاساس للتربية الاجتماعية، فإن الفرد سيتولى المسؤولية. أما الاهداف القومية فلن تستند بعد الآن على التنمية او التوسع الاقليمي، بل على تحسين نوعية الحياة ورفع المستوى المعيشي وتعزيز الآمال والطموحات الحياتية، وسيعمل ابناء القرن الحادي والعشرين على تحقيق أهدافهم في الرخاء الاجتماعي والعدل الاجتماعي من خلال الاهتمام بتحقيق العدل للفرد، وعليه، فسيكون للاقتصاد الوزن الاكبر اكثر من السياسة، في تحديد وتنفيذ السياسات الدولية.

حتى نهاية القرن العشرين، كان التصور العام للتاريخ يتمركز في النموذج الاوروبي للسياسات القومية والنابعة من عالم القيم والرموز الوطنية. أما الحقبة القادمة فستعتمد وبشكل متزايد على النموذج الاسيوي للسياسات القومية والنابع من قيم العالم الاقتصادية والتي تقوم على المبدأ الاساسي المتعلق بالاستغلال الامثل للمعرفة وصولا الى تحقيق الارباح المتعاظمة. وبهذه الطريقة وحدها استطاعت اليابان ان تصبح قوة اقتصادية عظمى بعد الحرب العالمية الثانية. وبهذه الطريقة حققت الدول الاصغر -كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان وهونغ كونغ- عملية التحول من مرحلة الدول النامية الى القوة الاقتصادية وبفوائض تجارية.

وحاليا، عمل الصين والهند جاهدة لسلوك نفس الطريق. وستلحق بها فيتنام وتايلند وكوريا الشمالية اللواتي سينضممن الى النادي الاسيوي.

ان النجاح الاقتصادي الذي عايشته الدول الاسيوية هذه ينبع من قرارين استراتيجيين رئيسيين هما: أتمتة المصانع وادخال الكمبيوتر في صناعة الخدمات مع اتاحة فرص التعلم والتدريب علي الكمبيوتر أمام كافة المواطنين. فثورة الكمبيوتر هي أبعد تأثيرا من ثورة الطباعة.

في عام ١٩٨٧ وبعد فترة قصيرة من انتهاء فترة رئاستي لحكومة الوحدة الوطنية، قمت بزيارة معهد الروبوت في جامعة كارينجي ملون في بيتسبيرغ. هناك التقيت عددا من العلماء والباحثين الذين يدمجون علوم الكمبيوتر بالفلسفة في محاولة لاختراق حدود التفاهم والمعرفة الموجودة ومن بين هؤلاء كان البروفيسور هيربرت سايمون الحائز علي جائزة نوبل في الاقتصاديات عام ١٩٧٨ وآحد مؤسسي العلوم السياسية والرجل الذي عمل اكثر من غيره لتطوير حقل الذكاء الاصطناعي الجديد والواعد، حيث دار بيننا حوار اقتطفت منه ما يلي:-

البروفيسور سايمون: لكي نفهم العقل البشري، يتوجب

علينا ان نوجد الطرق الكفيلة برفع كفاءة تفكيرنا وبخاصة في مجال التربية والقدرة على الابداع الفكري. وقد حملنا هذه الافكار الى الصين حيث نستعد لترتيب دورة لمدة ثلاثة اعوام تقوم على التعلم بطرق حديثة، وعلى سبيل المثال بدون معلم، وقد لمسنا حقيقة ان مثل الطلبة الذين شاركوا في مثل هذا النوع من الدورات كانوا أفضل اداء من غيرهم بل واكملوا الدورة في عامين بدلا من ثلاثة.

بيريز: ولكن كيف يمكننا استغلال مثل لهذه الفكرة الجديدة؟

البروفيسور سايمون: يمكننا ان نبدأ دورة كمبيوتر لتنفيذ اغراض تعليمية بمعنى استخدام الكمبيوتر في فهم انفسنا. وبهذه الطريقة نستطيع تطوير اسلوبنا في التفكير. وفي المرحلة الثانية قد تحمل لنا ثورة الكمبيوتر اختراعات يستطيع الكمبيوتر بموجبها التفكير.

وهذا الامر يعرض تساؤلات فلسفية وهي : هل هناك من مبرر للنظر الى الناس علي أنهم أفراد مختارون؟ علينا ان نستكشف مكاننا في العام الاشمل للوجود . والمشكلة ليست في كيفية فصل أنفسنا عن الطبيعة، ولكن كيف نتوحد معها. علينا ان ننظر الى أنفسنا في اطار عالم اوسع واعظم وان نتعلم كيف نعيش مع هذا العالم بسلام.

بيريز: ما تقوله هو ان هذه التكنولوجيا يمكن ان تخدم في قطاعين، التعليم واتخاذ القرارات.

سايمون: هذا صحيح: الحقية ان الانظمة التخصصية مستخدمة بالفعل في اتخاذ القرارات على نطاق واسع. فهناك برامج كمبيوتر مستخدمة وعلى نطاق واسع في الصناعة وتقوم باتخاذ قرارات على مستوى الخبراء.

بيريز: هل يستطيع الكمبيوتر توقع نتائج قراراته؟ وهل يستطيع ان يتجاوز العقل البشري في هذا الامر؟

سايمون: يستطيع ذلك في حالة توفر نظرية جيدة وقائمة في القطاع المعني. فعندما يقوم مهندس بتصميم محرك ما فهو يستطيع ان يحدد كيفية عمله تماما. ولكن عندما يطلب منك احدهم التصرف طبقا لاستراتيجية اقتصادية خاصة، عندها، لا الكمبيوتر ولا الاقتصادي يستطيع توقع النتائج بالضبط وكما تعلم فانه ليس هناك من نظرية مرضية بهذا الشأن.

بيريز: لعل السبب ان الاقتصاد يعتمد وعلى حد كبير على السيكولوجيا. فما من كمبيوتر قادر على التنبوء بردود الفعل النفسية المتراكمة للرأي العام، لان السلوك الاقتصادي يعتمد والى

حد كبير على التوقعات.

سايمون: التطورات الحديثة في الرياضيات جعلتنا متشائمين الى حد كبير حيال قدرتنا على التنبوءحتى على مستوى المنطق المجرد. واليوم هناك نظرية رياضية تدعى "نظرية الفوضى" تبرهن على انه حتي الانظمة الرياضية يمكن ان تتصرف بطرق يصعب التنبؤ بها.

بيريز: هذا أمر ممتع فعلا. الآن ادرك أنه لا يجب ان نلوم انفسنا لما أصبحنا عليه من كثرة الشك.

سايمون: ربما كان هذا صحيحا في بعض القطاعات

لا شك ان البروفسور سايمون حقق انجازا غير مسبوق. وهو انه من المحتمل ان نتمكن من معرفة طريقة عمل الدماغ إذا ما فهمنا تماما كيفية عمل الذكاء الاصطناعي. ومثل هذا التطور من شأنه ان يفتح الباب على سر الوجود في العالم الجديد... عالم الغد.

في اليوم التالي ناقشت ما جرى بيني وبين سايمون مع المؤلف الفرنسي سيرفان - شريبر. قلت له أن كارينجي - ميلون جامعة فريدة، لما تمثله من تحديات متعددة الابعاد، من الفلسفة الى الصناعة مرورا بالتربية. ولأننا لا نملك الوقت والصبر للتعلم ببطء والاستعداد للحقبة المقبلة بسرعة. يتوجب علينا البدء فورا

بتدريب الموظفين في كل حقل انتظارا للمرحلة القادمة والا فان اي تأخير سيمثل تهديدا للمستقبل. وثورة الكمبيوتر تعني كذلك ان كافة الافراد سيتمكنون من اتخاذ قراراتهم الخاصة ما داموا يملكون الاداء التي تمكنهم من تأمين المعلومات الضرورية. الحكمة في أقل معنى لها تعني. مجموعة معلومات. ولان المعرفة متاحة والمعدات والاجهزة تتصغر بصورة مطردة في وقت تتضاءل فيه الاموال المنفقة. وقد يعني هذا نهاية فترة الانتاج بالجملة التي ورثناها عن الثورة الصناعية والبدء في الانتاج على مستوى صغير. وفي القطاع الزراعي، فان حجم الحقل لم يعد يقرر حجم المحصول ولا نوعية المنتج، بل ان المعرفة المستغلة في هذا الامر هي التي تتحم بالنتائج.

ومن هذا كله يمكن ان نخرج بنتيجة مؤداها ان رخاء الامة لم يعد يعتمد وبشكل رئيسي على مواردها الطبيعية ومساحتها الشاسعة او على تركيزها على الثروة. بل ان رخاء الامة يأتي حصيلة تجميع المعرفة. فالمعرفة هي الثروة الحقيقية على اعتاب القرن الحادي والعشرين. أي عتبة العالم الجديد، وكل ذلك يعتمد في الاساس علي تطوير الافكار العلمية التي يمكن تطبيقها تكنولوجيا. والمهم هنا التأكيد علي أن تطوير وخلق تكنولوجيا ومنتجات متطورة ومبدعة لا يتطلب الكثير من الاموال.

ان بامكان الشرق الاوسط استغلال دروس كل من ثورة الكمبيوتر وبروز القوة الاقتصادية الاسيوية. ولتحقيق ذلك، يترتب على قادة المنطقة نبذ صراعات الماضي والاستثمار في التعليم بدلا من سباق التسلح. ان ثورة المعرفة يجب ان تبدأ في المدارس. وفي يومنا هذا، يبدأ التعليم مع الايام الاولى للوليد ولا يتوقف طول حياته. ولكي نتقدم، يتوجب علينا ان لا نسمح بوجود ثغرات في نظام تعليمنا.. سواء التعليم الذي نتلقاه او ذلك الذي نلقنه لابناءنا واحفادنا والذي يجب ان يتواصل. فالتعليم عملية مستمرة وطويلة وحيوية. واذا كان الكاتب الروسي مكسيم غوركي قد قال "حياتي هي جامعتي" فان علينا ان نقول: جامعتي هي حياتي".

ان للتعليم مظهران اساسيان هما: جمع ونقل المعرفة وتطوير القيم والتقاليد. والعنصر الاول عالمي، فلا فرق بين علم العالم العربي ابن سينا والعالم البولندي كوبرنيكوس او اليهودي اينشتاين. وبالمقارنة، فان الفوارق في القيم التقليدية تكتسب أهمية وطنية ودينية وتاريخية وعرقية.. علينا ان نعترف بالخصائص العامة التي توحد جميع الناس وبالتالي النظر الى ما وراء الحواجز القومية والدينية. غير أنه ولتحقيق الانفتاح الفكري لا بد من تحقيق

السلام الفعلي، والتغلب على العوائق العاطفية التي تمثل حصيلة قرن من الصراع. والواقع ان التعاون في التعليم مقترنا بالاعتراف المتبادل بين الجيران والقبول بشرعية الوجود والخبرات المتباينة، من شأنها ان تضمن للاجيال القادمة كيفية الحفاظ على السلام. فالسلام قادر على فتح الابواب على الحقول المكتشفة حديثا في مجال المنطق والقيم والمعرفة.

الفصل الثالث عشر

الكونفدرالية

تضافرت جغرافية المنطقة مع الحروب التي شهدتها وما تلا ذلك من تطورات لتضع المشكلة الفلسطينية في مصاف القضايا التي تبدو مستحيلة الحل. غير أنني كنت من الرافضين لهذا الرأي لأنه يستبدل المحاولات والجهود الخلاقة بحالة من الفتور والاهمال ويضع العراقيل في طريق التقدم. فكلما كان الحل محيراً كلما عظمت التحديات، وبدلاً من أن نفتح المجال لليأس، يتطلب منا شحذ الافكار وتنشيط الذكاء والقدرات الخلاقة للتغلب على المصاعب والعراقيل الفعلية.

حتى عام ١٩٤٨ لم يكن الشعب الفلسطيني موجوداً ككيان مستقل سواء في وجدان الفلسطينيين أنفسهم أو في نظر الشعوب الاخرى بما في ذلك البلدان العربية، لأنه وخلال فترة حكم

الامبراطورية العثمانية لم تكن للهوية الوطنية سوى اعتبار ثانوي في تفكير الشعوب الخاضعة للعثمانيين أو في نظر الشعوب الاخرى على المستوى العالمي الاوسع.

وعندما بدأت القومية في الظهور والترسخ في الشرق الاوسط، اي في الوقت الذي تم التوقيع فيه على معاهدات سلام في نهاية الحرب العالمية الاولى، عايشت المنطقة نزعتين متوازنتين: الاولى وهي حركة الوحدة العربية التي اعتبرت العرقية العربية هوية قومية، والثانية تمثل ميلاً باتجاه الخصوصية، اي الاعتراف بأن لكل بلد عربي تاريخه وحضارته وفكره الخاص به. وقتها كان الفلسطينيون ينظرون الى انفسهم كعرب.

وخلال فترة الانتداب البريطاني، تم تعريف الوجدان القومي الفلسطيني كجزء من الأمة العربية الاكبر مسبغاً على الفلسطينين هوية مختلفة مستقلة عن اليهود الذين يعيشون في المنطقة. ولهذا لم يكن محض صدفة أن يختار الفلسطينيون شعار فلسطين عربية. وبدلاً من المطالبة بالارض باسم القومية الخصوصية، فعلوا ذلك باسم القومية العربية. كما وطالبوا وحظوا بالدعم العربي قبل حرب ١٩٤٨ على أسس وحدوية وليس على اساس هوية قومية خاصة.

كما ونجد محاولة لجمع النزعتين القوميتين الخاصة والعامة في ميثاق منظمة التحرير، الذي ينص على أن فلسطين هي الوطن القومي للشعب الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وأن الشعب الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. وبعبارة أخرى فانه حتى الوثيقة المؤسسة للحركة الوطنية الفلسطينية لا تطالب بالارض باسم الفلسطينيين وحدهم، وتعبير فلسطين يدل على مكان وليس على شعب، والدولة الفلسطينية في الواقع لم يكن لها وجود في يوم من الايام، ولم يبدأ الحديث في الاوساط الايديولوجية الفلسطينية عن الروابط التاريخية المحددة للفلسطينيين بارض فلسطين المتنازع عليها الا في معركة الصراع الايديولوجي مع اسرائيل والحركة الصهيونية.

غير أن هذه الحقائق لا تشكك في شرعية الوجدان القومي الفلسطيني، حيث تعترف الديموقراطيات المعاصرة بما يسمى عملية بناء الشعوب التي تقوم على الوعي الاستقلالي لدى اي مجموعة تقوم بتشكيل جماعة أو اتحاد قومي.

لقد اصبح الفلسطينيون شعباً عندما ارادوا ذلك وبعد أن أخذوا يتصرفون كجماعة قومية، أما العوامل التي أدت الى مثل هذه الصحوة القومية لدى الفلسطينيين فتشكل موضع اهتمام

للمؤرخين وعلماء الاجتماع. الا أن التأملات لا تهم في تحديد الاستراتيجية. فالاستراتيجية تعتمد على الحقائق الواقعة لا على سيناريوهات كان يمكن أن تتحقق في ظل ظروف مختلفة حتى لو اتفقنا على أن ظهور القومية الفلسطينية جاء كردة فعل للحركة الصهيونية، فان الحقيقة التي تبقى تشير الى أن الهوية القومية الفلسطينية موجودة وواقعة الآن وتلعب دوراً مركزياً على الساحة السياسية على المستويين الاقليمي والدولي... فكما أننا كشعب يهودي لم نطلب الموافقة الفلسطينية على اقامة دولة اسرائيل فهم ليسوا بحاجة الى موافقتنا على أن يصبحوا شعباً قائماً بذاته. وعلى أية حال فان العلاقة بين الهوية القومية هذه والمنطقة التي تسمى ارض اسرائيل، هي علاقة معقدة والمشكلة المعقدة تتطلب حلاً معقداً.

المعروف أن البريطانيين استولوا على البلد الذي كان يسمى فلسطين من الاتراك عام ١٩١٧. وبعد خمسة اعوام تم تقسيمه الى جزئين، حيث أقيمت المملكة الاردنية الهاشمية بشرق النهر واقيمت فلسطين غربه وذلك بموجب تفويض منحته عصبة الامم لبريطانيا العظمى. بعد ذلك تلت خطط واقتراحات عدة بتقسيم فلسطين وما صاحب ذلك من تغييرات على ارض الواقع، وانضمام

الضفة الغربية الى الاردن.

أما التغيير الاكبر أهمية فحصل بعد حرب ١٩٦٧ باستيلاء اسرائيل على الضفة الغربية فقد نتج عن حربي ٤٨ و ١٩٦٧ تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين، حيث غادر اللاجئون العرب بيوتهم وفروا من القتال منذ عام ١٩٤٨، أما اللاجئون الذين بقوا في الضفة الغربية أو عبروا نهر الاردن فاصبحوا مواطنين اردنيين الا أن معظمهم استمر في العيش في المخيمات التي اقامتها الامم المتحدة.

والواقع أن الحروب قادت الى ديموغرافيات جديدة في المنطقة واكسبت المواطنين جنسيات جديدة، كما وجلبت نسيجاً وطنياً جديداً لمناطق صغيرة مزدحمة بالسكان. غير أن الجانب المأساوي في السياسة، وكما هو في المطبخ، فان من السهل كسر البيض لاعداد العجة، الا أنه يستحيل تحويل العجة الى بيض من جديد. فالحروب لم تعمل سوى على مزيد من التعقيد لوضع عدائي موجود. وفوق ذلك، فان الصراعات تركت أفكاراً وانطباعات خاصة في الوجدان الوطني لكل فرد، وهي انطباعات على درجة من السوء بحيث يصعب الآن تغييرها. فالحروب المستمرة والاعمال العدائية والضحايا والاستعداد للهجمات المضادة

جعلت من الأمن القومي العامل الحاسم. وطوال نصف القرن والقادة الاسرائيليون لا يسيرهم سوى الخوف من هجوم وشيك، في حين ان الفلسطينيين ظلوا يعيشون هاجس اللجوء من جديد والهرب بارواحهم والانتقال من مكان الى آخر. وعليه، فهل من غير العجيب أن يكون حلم تحرير الاراضي المغتصبة يمثل الهدف القومي المركزي بالنسبة اليهم؟

ان الحروب لم تحل أياً من المشاكل، فهل نلجأ الى القوة لتسوية النزاعات التي عجزت القوةعن حلها حتى الآن؟ أم نبحث عن حل يقوم على التفاهم، حل عملي وبناء للصراعات الصغيرة التي ادت الى الصراع الرئيسي.

ان التناقض بين تطلعات اسرائيل للأمن وأمل الشعب الفلسطيني في تحرير ارضه المغتصبة لا يمكن حله من خلال المعادلة الجغرافية. اسرائيل بحاجة الى العمق الاستراتيجي والفلسطينيون يطالبون بنفس الارض التي تمثل هذا العمق. وفي أعين الاسرائيليين، فان خريطة بلادهم تبدو غير طبيعية، الامر الذي يرفضون معه اقامة الدولة الفلسطينية لاسباب أمنية حتى وان كانت الدولة المفترضة ستكون منزوعة السلاح.

يرى الفلسطينون ان رفض اسرائيل تطبيق كافة بنود قرار

مجلس الامن رقم ٢٤٢ ما هو الا دليل على أن اسرائيل لا تعتزم اعادة اجزاء هامة من الاراضي للشعب الفلسطيني. وعندما تم شطب عبارة مقايضة الارض بالسلام من اعلان المبادىء عمد الفلسطينيون الى تفسير هذا التغيير على أنه دليل أكيد على صحة مخاوفهم العميقة.

ان الحل المؤقت المقترح -وهو الحكم الذاتي الذي يبدأ بغزة واريحا- يستهدف تغيير هذا الجو السياسي النفسي المتخم بالذكريات والتهديدات. وللوهلة الاولى فان الفكرة هذه تبدو ذات قيمة. وعلى أية حال، فقد برزت المصاعب مبكراً خلال المفاوضات في الوقت الذي بدأنا فيه التحرك من جو الشك والمخاوف المتجمد الى أجواء التفاهم والمصالحة الادفأ. أما المشكلة الاساسية فكانت تعريف منطقة الحكم الذاتي. فقد أعرب الطرفان عن موقف متردد. يشكل التعريف سابقة فيما يتعلق بالجزء المتعلق بالاراضي في الاتفاقية النهائية. بل ان حقيقة أن الحل النهائي ما يزال غير متبلور عملت على زيادة حدة الشكوك والمخاوف المتبادلة.

ومع ذلك فانا اعتقد أنه وبدون حدوث تقدم في حل المشكلة الفلسطينية فلن نستطيع حل الصراع العربي الاسرائيلي، وما لم يتم حل الصراع هذا، فانه سيكون من الصعب ان لم يكن مستحيلاً

بناء شرق اوسط جديد. ألم يحن الوقت لايجاد حل للقضية الفلسطينية؟ الجواب نعم وقد بدأنا هذه العملية للتو.

علينا أن نبدأ في التصارع مع العناصر الاساسية المكونة للمشكلة الفلسطينية وهي: الحدود، التنظيم، والحكومة.

الحدود:

الحدود المستقبلية كانت وستظل الجانب المؤلم والشائك للقضية، فما من بلد تستطيع حكم بلد آخر بدون ارادة الاخيرة وموافقتها. وعليه، فان الحدود يجب أن تعكس التوزيع السكاني كما هو الوضع القائم حالياً ولسوء الحظ فان الصورة معقدة. وبعيداً عن الشكوك المتبادلة، علينا أن نتذكر بأن كلاً من الاسرائيليين والفلسطينيين يعتبرون الارض الواقعة بين نهر الاردن والبحر هي الوطن التاريخي لهم وكلا الامتين تنظران الى الهوية القومية والشخصية على أنها مرتبطة تماماً بالاهمية التاريخية لهذه الارض، وهناك العديد من الفلسطينيين والاسرائيليين الذين يرفضون المساومة على الحقوق التاريخية. وهكذا فان أي محاولة لترسيم الحدود ستثير المعارضة الشديدة لاسباب عدة قد تكون استراتيجية أو قومية أو دينية ودرجة الحساسية في كلا الجانبين على قدر كبير لدرجة أن أي معادلة بسيطة قد تتحول الى سبب وجيه

لتجدد الصراع.

ومن الناحية الاستراتيجية، فان اسرائيل مهتمة بخط الدفاع المتقدم والذي يبدأ بنهر الاردن في حين أن الفلسطينيين يركزون على الناحية القومية ويشيرون الى الطبيعة السكانية للضفة الغربية وغزة اللتين وحتى بعد الهجمة الاستيطانية المكثفة التي نفذتها حكومة الليكود ما تزال اراضي ٩٠٪ من سكانها من الفلسطينيين. ومن الواضح أن القدس تحظى بمكانة مقدسة لدى اتباع كافة الأديان.

غير أن هذا النقاش ليس محصوراً في العواطف والرموز والتراث التاريخي. وأنا لا اؤمن بالشعار الفارغ الذي يقول «الاردن هو فلسطين» والذي يتجنب الاعتراف بالمشكلة الفلسطينية كمشكلة قومية رافضاً الحل السلمي. غير أنه ومن زاوية قومية بحتة فانه لا يمكن تجاهل حقيقة أن الاغلبية من سكان الاردن من أصل فلسطيني وأن هذا قد يثير مشاكل لاستقرار المنطقة.

كما ويتوجب علينا أن نفكر بأحد أكثر المصاعب تعقيداً في منطقتنا الدافئة وهي مشكلة المياه. فالمياه تجري في الاعماق بدون أن تكشف اماكن وجودها لواضعي الخرائط في الماضي او المستقبل، وعليه فان التقسيم الاقليمي يظل ذلك الاسلوب البسيط الذي يتعذر تمريره وصموده. فالخطوط الحدودية لا يمكن أن ترسم

بدون الاتفاق أولاً على طبيعة الحدود.

نحن بحاجة الى حدود مرنة وليست صلبة يستحيل النفاذ منها فالحدود ليست جدراناً. ليست بنا حاجة لاحاطة انفسنا بجدران والتي لن تعزز سيادتنا القومية على اي حال، وبدلاً من ذلك نحن بحاجة الآن وعلى اعتاب القرن الحادي والعشرين ليس الى تعزيز السيادة بل لتقوية وضع الانسانية من خلال السماح بالاتصال المباشر بين الشعوب وتكييف الحقائق المحلية مع الاهداف المستقبلية.

وما نعني به من عبارة حدود مرنة هو حدود مفتوحة للحركة، فالاعتبارات الدينية والدنيوية تحتم على سكان الارض المقدسة -الاردنيون والفلسطينون والاسرائيليون- السماح بتحرك حر للناس والافكار والبضائع. . . ومن وجهةالنظر الاقتصادية فان ذلك يمثل الوسيلة الافضل لتطوير السياحة على المدى الواسع، كما وأنها الطريقة الامثل لحل مشكلة توزيع المياه والأكفأ في تطوير قطاعي الزراعة والصناعة وصولاً الى القدرة على التنافس بنجاح في الاسواق العالمية.

كما وأن الحدود المرنة تكتسب قيمة كبيرة من وجهة النظر الدينية، حيث أنها الطريقة الوحيدة للسماح لكافة الشعوب

بالوصول الى كل مكان مقدس وبيت عبادة وفي الوقت الذي نصر فيه على الحفاظ على وضع القدس كمدينة موحدة تحت السيادة الاسرائيلية، فان اسرائيل تتفهم تماماً أهمية المدينة المقدسة لدى المسيحيين والمسلمين وكذلك اليهود. هناك اجماع عام في اسرائيل بضرورة ابقاء القدس تحت السيطرة الاسرائيلية الا أن المدينة ستكون مفتوحة لجميع المؤمنين من كافة المعتقدات والملل. ونفس الوضع ينطبق على الاماكن المقدسة الاخرى في البلاد. فليس هناك بلد مثل اسرائيل تضم مثل هذا العدد من الاماكن المقدسة وهذا الكم من السلاح في منطقة صغيرة.

أما الآن فعلينا أن نسعى للتقليل من الاسلحة وتعزيز مشاعر الايمان. فالحدود المرنة والمفتوحة سياسياً ستجعل من الاسهل التوصل الى اتفاقية وتساعدها على الصمود في الاوقات الصعبة كما وأن للحدود المرنة ميزة استراتيجية، فاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر لم يكن من المستطاع تحقيقها لو أن البلدين لم يوافقا على نزع سلاح سيناء ولعل هذا خلق وضعاً ايجابياً عمل على تهدئة مخاوف الطرفين. فتجريد سيناء من السلاح أنهى أحد أهم الأسباب التي أدت الى حرب ١٩٦٧ وأكثر نتائجها تعقيداً.

ان النتائج الكبيرة التي افرزتها اتفاقيات السلام مع مصر بناءة للغاية، حيث تلبي عملية نزع السلاح متطلبات ورغبات كلا الطرفين. ومثل هذا الدرس يمكن أن يعمل على تسهيل مهمة السياسيين في مهمة رسم مستقبل يهودا والسامرة وقطاع غزة ونزع سلاح هذه المناطق -(باستثناء) المناطق الامنية الاسرائيلية وكما اتفق عليها في كامب ديفيد بالرغم من أنها لا تظهر على الخارطة)- سيكون الحل الاستراتيجي الامثل لضمان الحد الادنى من المتطلبات على الجانبين.

الهيكلية:

توجب طبيعة الحدود المرنة أن نوافق ليس على المتطلبات الامنية الاساسية فحسب، بل وعلى الهيكل السياسي الذي يتناسب تماماً وإمكانيات وأوجه القصور في المنطقة هو الكونفدرالية السياسية الاردنية الفلسطينية وترتيب (بناء) اردني فلسطيني اسرائيلي خاص بالعلاقات الاقتصادية حيث سيكون المثلث الاقتصادي يمثل السقف والاطار الثنائي يمثل الارضية. لقد كنت دائماً من أنصار الكنفدرالية الاردنية الفلسطينية، وستكون الكونفدرالية هذه في شكلها الاكثر نضجاً بمثابة الحل الامثل للاطراف الثلاثة -الاردنيين والاسرائيليين والفلسطينيين- والتي ستسمح لهم بالعيش بسلام

ورخاء بدون التضحية بمعتقداتهم وآرائهم ويمكن التوصل الى اتفاق بشأن التفاوض السياسي استناداً الى هذه الفكرة.

ان الكونفدرالية هي الهيكل الذي سيسمح للمملكة الهاشمية والكيان الفلسطيني بالعيش معاً بسلام ولا يحتاج المرء لعظيم خيال ليدرك قيمة هذه الترتيبات بعد طول الحروب وأعمال العنف التي ميزت المنطقة. ولكن لماذا يترتب علينا أن ننتظر العنف؟ وهل سفك الدماء شرط مسبق للحل السياسي؟ الواقع يقول أن الوقاية خير من العلاج.

ليس أمام الاردنيين والفلسطينيين من خيار سوى التعايش المشترك. والهيكل السياسي الجديد يجب أن يعكس وبأمانة لصورة الديموغرافية والتي تحتم على الطرفين العيش تحت سقف واحد فالفروقات بين الشعبين الاردني والفلسطيني لا تستند الى خلافات ثقافية أو دينية أو تقاليدية أو عرقية، بل لعبت الظروف التاريخية والاحداث السياسية على ابراز مثل هذه الخلافات. وباستثناء الهوية القومية الخاصة لكل من الفلسطينيين والاردنيين والتي تميزهما عن بعض، فان الشعبين من اصل واحد، الأمر الذي يعكس السمة التي توحدهما.

والحدود المرنة تعني عدم الحاجة لتركيز الجيوش غير بعيد

عنها كما هو الحال مع الحدود الساخنة، وعليه ففي حالة قيام كونفدرالية اردنية فلسطينية، فان الجيش الكونفدرالي يمكن أن يتركز شرق النهر ونزع سلاح الضفة الغربية مما يسمح لاسرائيل باظهار ردة فعل منطقية للادعاءات الاقليمية، لأن مثل هذا الترتيب سيؤمن لاسرائيل العمق الاستراتيجي. ان ترتيبات نزع السلاح والرقابة المشتركة ستكون موضع بحث بين الاطراف وذلك بهدف تعزيز الثقة المتبادلة ومنع بروز أوضاع يمكن أن تعرض استقرار السلاح للخطر.

ان الاعلان عن الاستعداد لاقامة الكونفدرالية الاردنية الفلسطينية من شأنه أن يكتسب دعماً جديداً وذلك بالرغم من المعارضة المبكرة. فالعديد في الاردنوالمعسكر الفلسطيني وفي اسرائيل سيدعمون هذه الفكرة لاسباب عدة ليس أقلها منع اقامة دولة فلسطينية مستقلة في يهودا والسامرة وغزة. فدولة فلسطينية منفصلة ستكون مصدر عدم ارتياح في الاردن سواء أظهر ذلك بصورة علنية أم ظل كامناً في النفوس. اضافة الى المعارضة الشديدة لهذا الخيار داخل اسرائيل، والى ما يعتور ذلك من شكوك تجاه قدرة الدولة على الصمود والتطور وبالمقارنة فان الكونفدرالية ستكون أكثر قبولاً من لدن الاسرائيليين وأكثر منطقية بالنسبة

للاردنيين وأكثر احتمالاً للنجاح بالنسبة للفلسطينيين. (لما تحمله من مضامين اقليمية في الحل النهائي).

غير أنه ولمزيد من الفهم الصحيح لمعنى الكونفدرالية فانه يتوجب مقارنتها بمفهوم الفيدرالية. فالفيدرالية هي مفهوم يستند فيه الهيكل السياسي على المركزية الجغرافية للسلطة السياسية وانشطتها. والدولة الفيدرالية تتكون من دولة اقليمية تتمتع بالحكم الذاتي ولها مؤسسات تمثيلية مشكلة بذلك الرابطة الداخلية بين الدولة الفيدرالية والديموقراطية. ويمكن التفريق بين الدولة الفيدرالية والدولة العادية من خلال ثلاثة أمور هي: تمتع المناطق بدرجة عالية من صلاحيات الحكم الذاتي وتوزيع الصلاحيات والسلطات على المناطق هذه بالتساوي وتشكيل حكومة مركزية تمثل فيها المناطق بصورة عادلة.

والفرق بيين الفيدرالية والكونفدرالية مرتبط بالوضع القانوني للقانون المحلي. ففي حالة الفيدرالية يكون للقانون الفيدرالي الاولوية في التطبيق على القانون المحلي أما في حالة الكونفدرالية فالعكس هو الصحيح.

بعض الفلسطينيون يتفقون مع ياسر عرفات باعتبار الترتيب الكونفدرالي حلاً مقبولاً الا أن ذلك سيصبح ممكناً فقط بعد اعلان

الدولة الفلسطينية ولو لخمس دقائق كما يقولون. واذا ما وافقنا على الهيكل الافضل، عندها ستتمكن من نزع فتيل الانفجار من جديد.

الحكومة:

يظل لشكل الحكومة أهمية كذلك فيما يتعلق بخيار الكونفدرالية فهناك رابطة داخلية بين الكونفدرالية والنظام الديموقراطي على اعتبار أن السلطة في النظام غير الديموقراطي تكون مركزة في يد رأس النظام مما يفرض قيوداً كبيرة على الحكومة المحلية وممثليها. وبالنسبة للاردن فهو نظام دستوري ملكي شهد مؤخراً انتخابات ديموقراطية وتعدد الاحزاب، الأمر الذي يجعل من البلاد تربة خصبة لتطوير فيدرالي. غير أن الوضع الفلسطيني هو أكثر تعقيداً حيث التحالف الذي تقوده المنظمة بدون اختيار حر. وهذا التحالف الذي تتزعمه المنظمة يجد نفسه في وضع يتوجب معه التعامل مع عدد من منظمات الرفض يتخذ بعضها من دمشق مركزاً له في حين يتلقى البعض الآخر أوامره من القيادة الروحية في طهران.

وقيادة المنظمة تجد نفسها مقيدة بالصراع مع جماعة المعارضة القوية المتمثلة في حماس، المدعومة مالياً في وقت تعاني فيه المنظمة

ومنذ بعض الوقت مصاعب مالية بعد انقطاع اموال النفط عنها بعد حرب الخليج.

وهنا فان أفضل الطرق المتاحة أمام المنظمة للتغلب على حماس تكمن في الانتخابات: حيث عليها خلق سلطة الاغلبية المنتخبة في وجه اقلية مسلحة متعصبة، فاذا ما عقد الفلسطينيون انتخاباتهم وتحولت المنظمة الى حزب سياسي، فلن يكون بالامكان تجاهل منظمة سياسية منتخبة بصورة ديموقراطية. والانتخابات في الاردن وبين الفلسطينيين ستخلق القاعدة الديموقراطية لكونفدرالية اردنية فلسطينية ومثل هذا التطور سيقود الى تقاسم سلطة قائمة على الايديولوجية والمتطلبات الحالية بدلاً من القضايا التاريخية والحقائق التي عفا عليها الدهر.

الفصل الرابع عشر

مشكلة اللاجئين

ليس هناك من انسان عاقل يستطيع ان يظل غير مبال بمأساة اللاجئين. ومهما كان سبب وضعهم فان الصورة هي نفسها: رجال، ونساء واطفال يفرون في رعب طالبين النجاة بارواحهم، والفزع يبدو في عيونهم بينما اليأس يظهر على وجوههم. انهم يهجرون ممتلكاتهم وماضيهم والمكان الذي ارتبطوا به والذي ينزعون الآن منه. بعض اللاجئين يفرون من كارثة طبيعية مفاجئة -ثورات براكين، هزات ارضية وفيضانات، والبعض الآخر يفر من كوارث طبيعية تكون اكثر تدرجا مثل القحط الذي يجبر الناس والبهائم على ترك منازلهم ويضطرهم الى الخروج هائمين على وجوههم في البراري والقفار بحثا عن الماء والطعام. والبعض يطلب اللجوء هربا من أهوال الحروب المميتة والمدمرة.

لم يتمكن الجنس البشري حتى الآن من العثور على وسيلة كافية للدفاع ضد الكوارث الطبيعية المفاجئة.

واللاجئون الذين يفرون من الهزات الارضية او الفيضانات دون ان يكون بحوزتهم اي فلس هم ضحايا الطبيعة. ولا يستطيع احد ان يمنع وقوع هذه المآسي، وان كان من واجب المجتمع ان يساعد الضحايا على اعادة تأهيل انفسهم. والامر يختلف بالنسبة للكوارث الطبيعية التي تحدث تدريجيا، ولا سيما القحط المزمن، فالتكنولوجيا الزراعية، وتحلية المياه والهندسة الهيدروليكية، يمكنها ان توفر الخبرة والأدوات لتقليل من الاضرار الناجمة عن القحط وان تبعد الناس عن شبح الجوع ما دام يجري انفاق الاموال اللازمة. وضحايا القحط من الجوعى والعطشى الذين يجوبون الآن الاراضي القاحلة في افريقيا واسيا ليسوا ضحايا الطبيعة القاسية وحدها. انهم يعانون ايضا بسبب بؤس الناس من حولهم، الذين لم يتعلموا بعد اقامة نظام عالمي يسوده العدل الاجتماعي الذي يمكنه ان يمنع مثل هذه الكوارث، والذين اغمضوا اعينهم حتى لا يروا بؤس الاخرين. وهناك بالتأكيد سبب يضع بعض مسؤولية هذه الكوارث على المجتمع، على المجموعة الدولية. والحظ التعيس للاجئين الجوعي هو نتيجة مباشرة لكونهم ولدوا في عالم ليس فيه عدل في توزيع الثروة. وفي غالب الاحيان، فان المعاناة جاءت نتيجة عدم العمل -الامتناع عن عمل شيء ما لتحسين الامور، في وقت وفي مكان، احوج ما نكون فيه الى العمل، وليس هناك من

مجتمع يجب ان يتحمل المسؤولية المباشرة عن مصير لاجئي الحروب، دائما وفي اي مكان. فمأساتهم هي من عمل الجنس البشري وحده. وحتى الحرب التي تعتبر انها شنت لأسباب اخلاقية فان المسؤولية الكاملة يجب ان تعود الى المجتمع بالنسبة للمأساة الانسانية للاجئي الحرب وبالنسبة لاعادة التأهيل بسرعة وفعالية.

وهذه المسؤولية ليست مجرد مسألة فلسفية. فليس هناك ما يقطع القلب اكثر من منظر لاجئي الحرب المشلولين من الخوف، والباحثين عن مأوى من العدو الذي ما زال يهدد حياتهم، وسواء اكانوا فارين ام يقيمون في بعض الملاجيء المؤقتة لمثل هؤلاء الناس، فان هؤلاء اللاجئين يثيرون مشاعر الحزن والأسى، فلا يوجد شخص عاقل يستطيع ان يظل غير مبال، او يعتقد بأن معاناتهم هي عقاب الهي لهم بسبب شرورهم، ان مأساتهم هي واحدة من نتائج استخدام العنف وهذه الحقيقة تؤكد حق اللاجئين في اعادة التأهيل.

ولاجئو حرب ١٩٤٨، ليسوا فقط من اليهود. فمعظمهم من العرب الذين كانوا يعيشون في المناطق التي اصبحت تحت السيطرة الاسرائيلية وفروا من ديارهم، حتى قبل قيام مختلف

المؤسسات الحكومية وقوات الدفاع الاسرائيلية. ومنذ ذلك الوقت ظلت اسرائيل والدول العربية في حالة خلاف حول المسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. والجانب العربي يقول ان اسرائيل هي المسؤولة، نظرا لانها تحتل الآن الاراضي التي كان هؤلاء اللاجئون يعيشون فيها قبل الحرب، ونظرا لان القوات الاسرائيلية رحلت هؤلاء الناس من بيوتهم، ومن جانبها، ترفض اسرائيل هذه الاتهامات، ويضع الناطقون باسمها المسؤولية على الزعماء العرب، نظرا لانهم طلبوا من السكان مغادرة مناطق المعارك. وكان املهم العقيم هو انهم سيكسبون المعركة بسرعة. وسيزيلون اسرائيل عن الخارطة ويدعون السكان المحليين يعودون، ولكن، الحظ لم يحالف العرب، اسرائيل كسبت الحرب وبقي السكان المحليون في الخارج. فهل يجب ان تعتبر اسرائيل مسؤولة عن حقيقة ان البلدان العربية لم تستوعب اللاجئين العرب بنفس روح التضحيةوالأخوة التي ابدتها اسرائيل تجاه لاجئي الحرب من اليهود؟.

يمكننا ان نستمر في مناقشة هذه الامور، ضاربين امثلة من هنا وهناك حتى نهاية الزمن، ولكن لا شيء سيحل هذا الجدل. "وقد يستمرون في الحديث عنها الى الجيل القادم".

نحن بحاجة الى ايجاد حل للمشكلة، حل طالما انتظرناه من وجهة النظر الانسانية، وهو ضروري جدا من وجهة النظر السياسية.

وباعتباري احد المقربين من بن غوريون وجيله من القادة، فانا اعرف انه بوصفه رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع ابان حرب الاستقلال، فلم يصدر ابدا امرا بطرد الناس من اراضيهم وبيوتهم.

ولدي من الاسباب ما يحملني على الاعتقاد بأن قوات الدفاع الاسرائيلية لم يكن لديها ابدا استراتيجية "التهجير وما حدث كان نتيجة غير مخطط لها للظروف المأساوية للحرب في غمرة دعوات من الزعماء العرب للهرب. وقد فر نحو ستمائة الف فلسطيني من اسرائيل خلال حرب الاستقلال في عام ١٩٤٨، بينما استوعبنا عددا مساويا من اللاجئين اليهود الذين فروا من البلدان العربية -حوالي ستمائة الف يهودي من مجموع عدد السكان البالغ حوالي ٩٤٠ الف شخص. واللاجئون اليهود من البلدن العربية جري استيعابهم على الفور في اسرائيل واصبحوا مواطنين كاملين يتمتعون بحقوق متساوية، في حين ابقي اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات للاجئين ولم تمنحهم اية دولة الجنسية باستثناء الاردن.

وزعماء الدول العربية -بصرف النظر عن الاردن بقيادة الملك حسين- اختاروا اطالة مشكلة اللاجئين في اماكن سكنهم المؤقت. والاسباب التي دعتهم الى ذلك، هي ان تلك البلدان المعنية كان تخشى الفوضى وادخال افكار ثورية اليها- كما انهم كانوا يسعون ايضا الى استخدام مشكلة اللاجئين كعنصر سياسي رئيسي في صراعهم ضد اسرائيل.

وقد دفع الفلسطينيون الثمن -وما زالوا يدفعون- واصبحوا امة من اللاجئين.

واليوم، توجد مرة اخرى اعداد ضخمة من اللاجئين في اوروبا، نتيجة صراعات عرقية اندلعت في غمرة انهيار الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفياتي. فهل يعقل ان يظل هؤلاء الناس التعساء لاجئين طوال ست واربعين سنة من الآن؟ الا يبدو اكثر عقلانية الافتراض بانهم قد استوعبوا وحصلوا على جنسية جديدة قبل ان يمضوا هذه الفترة الطويلة؟

وكأي اسرائيلي آخر من اي طرف من المنبر السياسي، فأنا اطرح ادعادات ومبررات جددة حول هذه القضية، اؤمن ايمانا جازما بعدالتها الأدبية وصحتها المنطقية، ولكن من الذي يحتاج الى هذه المناقشة الآن... وما مدي ما تقدمه من مساعدة؟

فالمناقشات والتنفيذ قد تكون مفيدة للعلاقات العامة، ولكنها لا تتغلب على المصاعب ولا تحل نزاعات. وانا شخصيا، لا اتوقع من العرب ان يقبلوا بموقفنا من الأمور التاريخية. دعنا نترك الجدل التاريخي للمؤرخين، بينما يعمل السياسيون من اجل اهداف الوقت الحاضر، ولصياغة الحاضر والمستقبل، يجب ان نتوصل الى حل مشترك ومتفق عليه وعادل لمشكلة اللاجئين. حل يقبله العرب والاسرائيليون.

وهذه الصفات -متفق عليه، وعادل، ومعقول- هي ايضا الاسس التي يجب ان يقوم عليها هذا الحل. فالحل ينبغي ان يحظى باتفاق متبادل. واي شيء يفرض على اي طرف لا يمكن اعتباره حلا. والشيء الوحيد الذي يوافق عليه الطرفان هوالذي يمكنه ان يسفر عنت نتيجة ايجابية وناجحة لهذا النزاع المرير.

وينبغي ايضا ان يكون الحل عادلا، لان عليه ان يحقق العدالة لجميع الاطراف المعنية ولأن التركيبات الثابتة وحدها هي التي ستدوم. ووصولا الى هذين الهدفين، فان الحل الصحيح لا يمكن ان يكون غير عادل سواء تجاه اللاجئين الفلسطينيين ام الاسرائيليين، ما دامت اخطاء طرف لا يمكن ان تصحح على حساب حقوق الطرف الاخرى، ويعتبر الحل عادلا اذا وافق

الطرفان على الوضع المعاكس. اي اذا اضطر الطرفان الى تغيير الاماكن وتبادل مظاهرها الديموغرافية. دعنا نفترض اننا لسنا مهتمين باللاجئين الفلسطينيين ولكن باللاجئين الاسرائيليين، وان المطالب قد صدرت ليس عن اسرائيل وانما عن الكيان الفلسطيني، فهل هذا الكيان علي استعداد للعمل وفقا للحل المتفق عليه بالنسبة للوضع الراهن؟ وهل ستقترح اسرائيل الصيغة نفسها لحل تطرحه الآن؟

والاجابات الايجابية وحدها عن هذه الأسئلة ستحتوي على حل اخلاقي وعادل.

وأخيرا، يجب ان يكون الحل معقولا، لأن العقلانية شرط مسبق للعدالة، ولأنه ما لم يكن الحل معقولا فلن نصل ابدا الى حالة استقرار دائمة وثابتة، وببساطة، فان الحل غير المعقول لا يدوم. والحل المعقول هو الحل الذي يأخذ مضمونه بعين الاعتبار جميع الحاجات والضغوط، جميع الآمال والامكانيات للأطراف المعنية كافة، ودمج المعقولية والعدالة يعني ان ايا من الطرفين لا يغادر قاعة المفاوضات وهو راض تماما، ولكن كل جانب يعرف انه قد كسب معظم ما استطاع كسبه، مفترضا الحل.

ومن الصعب فصل مأساة اللاجئين الفلسطينيين عن المطالبة

"بحق العودة" وبالنسبة للجيل الأول من اللاجئين، فان تجربة اللجوء والمرحلة التي نموا خلالها قد شكلتا اساسا للشعور بالنفي من مسقط رؤوسهم. فقدان البلاد والبيت والاراضي والمناظر الطبيعية المألوفة للشخص منذ طفولته ومقابر العائلة -الى جانب الأمل بالعودة الى ديارهم. وقد ورث الجيلان الثاني والثالث هذه التجربة، حمل من المشاعر القوية نما بقوة متزايدة لم يسبق لها مثيل وسط فقر مدقع وظروف قاسية في مخيمات اللاجئين.

والمطالبة "بحق العودة" يجب ان ينظر اليها مقابل هذه الخلفية التاريخية المعقدة. ولكنها اقصى ما يمكن المطالبة به، اذا قبلت، وستمسح الوجه القومي لدولة اسرائيل، محولة الاغلبية اليهودية الي اقلية. وبالتالي فليست هناك اية فرصة لقبولها سواء الآن او في المستقبل. فلا توجد حكومة اسرائيلية واحدة توافق على استراتيجية من شأنها ان تدمر كياننا الوطني. والواقع ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليست الحالة الوحيدة في التاريخ التي دمرت المطالبات القصوى فرص تسويتها. وبدلا من هذا الطرح الذي يصل الى طريق مسدود، فاني اقترح ان نبحث عن الدرجة المثلى المقسمة الى مراحل: مرحلة المفاوضات، المرحلة الانتقالية، ومرحلة التسوية الدائمة.

وحتى في مرحلة المفاوضات، فيمكن تحسين احوال مخيمات اللاجئين تحسينا كبيرا، وفي المخيمات الواقعة في المناطق التي يسيطر عليها الجيش، فان اسرائيل مستعدة للاسهام في التحسين على اساس التعاون من جانب السكان المحليين والدول المعنية بالمفاوضات المتعددة الاطراف، والمشاريع مثل تحسين الطرق، وترميم المباني، وتركيب اضاءة جيدة للشوارع، والصرف الصحي وامدادات المياه من شأنها ان تحسن وسائل الحياة وتبين ان اعادة التأهيل الكاملة ليست بعيدة. والواقع فان اسرائيل تعتقد بان الوقت قد حان بالنسبة للوكالات الدولية التي تتعامل مع مشكلة اللاجئين بقيادة الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كي تنظر الى هذه المسألة نشرة مختلفة. فنظرية الاغاثة يجب ان تفسح المجال امام نظرية اعادة التأهيل، كما ان استراتيجية المساعدات ينبغي ان تستبدل باستراتيجية انشاء بنيةتحتية اقتصادية.

اولا، وقبل كل شيء. فان اللاجئين يجب ان يعاملوا كبشر يتمتعون بالمشاعر واحترام الذات، بشر يستطيعون ان يعملوا وان يشاركوا في تنمية مجتمعهم وبناء مستقبلهم. . . انهم ليسوا شحادين يعتمدون على الصدقات، لكنهم رجال ونساء يستطيعون العمل والتفكير والابداع والبناء.

واستراتيجية اعادة التأهيل ستحفظ لهم كرامتهم الانسانية.

وهذا الامر ضروري بشكل خاص في قطاع غزة، حيث يعش مئات الالوف من الناس مكتظين في ظروف لا يمكن ان تغتفر في نهاية القرن العشرين. وهذا ليس مجرد مسألة صحية ولكنه ايضا طهارة روحية. كما أنه ليس مجرد قضية ادبية. والامر يدعو الى ايجاد فرص لسلام دائم. واستمرار الوضع الراهن في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، بدون بنية تحتية اقتصادية، وفي ظروف معيبة دون مستوي القبول بها، هو وصفة اكيدة للاختيار القومي والديني، والذي سينتهي الى التطرف التعصبي مقابل السلام والديمقراطية وبوضوح، فليس جميع المشاريع الضرورية يمكن الانتهاء منها في مرحلة المفاوضات، وكلنا نأمل بان لا تستمر هذهالمرحلة طويلا. ومن ثم فان معظم اعمال اعادة التأهيل وانشاء بنية تحتية اقتصادية سوف تنتقل الى المرحلة الانتقالية. وسيكون للحكم الذاتي المقترح بعض المحتوي الحقيقي اذا ما وظف الجهد والطاقة في التخطيط وتنفيذ سياسة اعادة التأهيل. وستكون اوضاع حياة اللاجئين قد تحسنت بصورة دراماتيكية خلال هذه الفترة من الحكم الذاتي الفلسطيني المستقل، قبل ان تبدأ التسوية الدائمة.

وسوف تحل الأحياء الخاصة المخطط لها والمنظمة وكذلك

المدن محل مخيمات اللاجئين، والواقع، انه لم تعد هناك حاجة لابقاء وضع "لاجيء" حسب وثائق الامم المتحدة. وبدلا من ذلك فان بطاقة الهوية التي ستصدرها سلطة الحكم المستقلة، سوف تصبح هي الوثيقة التي ستعبر عن الهوية الشخصية والقومية للفلسطينيين، وهذا يشمل اللاجئين الذين يعيشون في مناطق تسيطر عليها قوات الدفاع الاسرائيلية.

مرت ست واربعون سنة على بداية مشكلة اللاجئين، بينما واصلت مؤسسات الأمم المتحدة اصدار وثائق لاجئين جديدة لاحفاد لاجئي عام ١٩٤٨. وهذا جزء من المشكلة والحقيقة الغريبة للشرق الأوسط. الأطفال ولدوا لاجئين. ولكن حتي مع ذلك، فلا توجد ارقام دقيقة لعدد اللاجئين او بيانات عن التوزيع حسب مكان اقامتهم. ويعتبروجود بنك دقيق ورسمي للمعلومات أمرا حيويا، ليس فقط لاغراض احصائية ولكن ايضا من اجل التخطيط لاعادة التأهيل، وتحديد مستوى الاستثمار اللازم، ووضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية لمستقبل الشرق الأوسط. وقد ابدت اسرائيل استعدادها للمساعدة في انشاء بنك المعلومات هذا، وسوف تسهم ايضا في توظيف خبرتها في التخطيط لعملية استيعاب اللاجئين وانشاء بنية تحتية لتوطين اللاجئين.

ان نجاح المفاوضات والجو الايجابي سوف يسهلان على اسرائيل ابداء حسن النية في حل مسألة جمع شمل العائلات. والحقيقة، انه منذ الخمسينات- وحتى قبل اقامة اي مستوطنة سواء مؤقتة ام دائمة- كانت السياسة الاسرائيلية تسمح بلم شمل العائلات، باعداد محدودة، على اسس انسانية، وحتى عام ١٩٦٧، كانت اسرائيل قد اصدرت حوالي اربعين الف تصريح دخول من اجل لم شمل العائلات. ومنذ حرب الأيام الستة، صدر حوالي ٩٣ الف تصريح دخول الى المناطق هي ايضا لأغراض لم شمل العائلات. ولكن من الواضح، مفترضا الوضع الامني لاسرائيل وغياب التسوية السياسية، ان سياسات لم شمل العائلات لا يمكن ان تكون القوة الدافعة الى تغيير ديموغرافي حقيقي.

وقبل مرحلة التسوية النهائية، يجب علينا الاتفاق على سياسة تتعلق بلم شمل العائلات. وفي تلك المرحلة، سوف يتم ايضا التوصل الى حل لمشكلة تبدو اليوم صعبة الحل -مشكلة "حق العودة". وكما ذكرت سابقا، فان اي حكومة اسرائيلية لا يمكنها ابدا ان توافق على تنفيذ هذا الحق الذي يتعارض مع حق اسرائيل في تقرير المصير. ولكن حال التوصل الى تسوية دائمة، فانه يجب على الحكومة الاسرائيلية ان لا تعارض في حرية الحركة داخل

وضمن المناطق التي ستشملها الكونفدرالية الفلسطينية الاردنية. وعلى اية حال، فان معظم اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات هم اصلا ضمن المنطقة التي ستشملها الترتيبات السياسية التي جرى بحثها في الفصل ١٣. واستيعاب اللاجئين الذين يعيشون في لبنان والراغبين في الانتقال الى الكونفيدرالية، سوف يؤدي الى استقرار الوضع الداخلي في لبنان، ويسهم في الاستقرار العام في المنطقة.

وبالنسبة للفلسطينيين في الشتات، فان ايامن الفلسطينيين لن يحرم من حق دخول المنطقة الكونفدرالية، مثلما انه لا يوجد عدل ادبي في انكار حق اي يهودي في القدوم الى اسرايل.

والمشاريع المشتركة التي سيجري تنفيذها خلال المرحلتين الانتقالية والدائمة من التسوية سوف تساعد على تطوير البنية التحتية اللازمة لاعادة تأهيل اللاجئين. وفضلا عن ذلك فان اسرائيل على استعداد للمساعدة في التخطيط لانشاء مشاريع اسكانية ملائمة على اساس تعاوني. فاللاجئون الذين يعيشون في مخيمات في البلدان العربية ستكون لديهم الفرصة للانتقال الى بيوت جديدة، بينما اولئك الذين يقيمون هناك سيكون لهم الخيار في امتلاك الارض التي سيقيمون عليها بيوتهم. وستتولى الاتحادات المالية الدولية معالجة تمويل وانشاء البنية التحتية المادية، بالاضافة

الى المؤسسات التعليمية والدينية والرعاية الصحية والمراكز الحديثة للصناعة والتجارة والخدمات الاجتماعية الهادفة الى ادماج اللاجئين في المجتمع المحلي. والمفهوم الرئيسي هو مشاركة الساكنين انفسهم في بناء مستقبلهم الشخصي والقومي.

والاسباب التي تدعو اسرائيل للمشاركة في هذا المشروع تشتمل على اظهار حسن النية والامل في المصالحة. وخبرة اسرائيل في استيعاب اللاجئين والمرحلين، ولا سيما اللاجئين من البلدان العربية، سيثبت انها لا تقدر بثمن عندما يشرع الفلسطينيون في تخطيط وتنفيذ اعادة تأهيل اللاجئين، وربما يصبح هذا واحدا من سخريات الاقدار الصغيرة في التاريخ.

وفي الغالب، فان جميع شعوب الشرق الاوسط، على دراية بمشاكل اللاجئين والمرحلين، والهجرة والبطالة والاستيعاب. ويمكن انشاء مركز ابحاث اقليمي لدراسة جميع النواحي المتعلقة بهذه المشاكل، ووضع استنتاجات من خلال الخبرات المجمعة من اماكن متفرقة، واقتراح الافكار التي تناسب المنطقة.

ومركز ابحاث علمي من هذا النوع سوف يساعد بلا حدود في تحقيق عملية السلام ووضع سياسة اقتصادية واجتماعية على اساس اقليمي، وسيعمل الخبراء العرب والاسرائيليون في المركز

جنبا الى جنب مع علماء شهيرين من انحاء اخرى من العالم.

هناك واحد من التقاليد المشتركة بين اليهودية والاسلام الا وهو الثقافة، وانا اعتقد اننا عن طريق دراسة خبرات بعضنا التاريخية نستطيع ان نضع الاساس لمستقبل افضل لليهود والعرب، للاسرائيليين والفلسطينيين في هذه البلاد الغالية على قلب كل واحد منا. نستطيع ان نغسل ارض الصراع التي اغرقها الدم بمياه الحياة. نستطيع ان نزرع الورود في ميادين معارك الماضي ونضع البسمات على شفاه الاطفال اليهود والعرب. والوداعة الى جميع اطفالنا الذين سيرثون ارضنا ويعيشون فيها في سعادة وسلام.

ملحق

نص خطاب بيريز امام
الجمعية العامة للأمم المتحدة

٢٨ ايلول ١٩٩٣

سيدي الرئيس،

اسمحو لي ان اتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة الثامنة والاربعين للأمم المتحدة.

نشعر وبقوة ان الوقت قد حان لنا جميعا طوائف وأمم وشعوب وعائلات، كي نضع أخيرا آخر اكليل جماعي على قبور أولئك الذين سقطوا في الحروب من احباءنا، فهي الطريقة الصحيحة للاحتفال بذكراهم ولتلبية متطلبات المواليد الجدد. . . فقد حان الوقت لكي نضع الاسس لشرق أوسط جديد.

ان اتفاقية السلام بيننا وبين الفلسطينيين ليست مجرد معاهدة

موقعة من قبل قادتنا السياسيين. فهي التزام قوي ومستمر تجاه الاجيال القادمة عربا واسرائيليين، مسيحيين ومسلمين ويهود.

نعلم انه لا يكفي الاعلان عن نهاية الحرب، فعلينا ان نحاول اجتثاث جذور كافة الاعمال العدائية.

فلو عملنا علي تخفيف العنف وتجاهل مظاهر البؤس فحسب، فقد نكتشف اننا استبدلنا احد المخاطر بأحد اسباب الهلاك.

قد تكون النزاعات الاقليمية السبب في الحروب بين الامم، غير ان الفقر قد يصبح بذرة العنف بين الشعوب. خلال عملية توقيع الوثائق في حديقة البيت الابيض، استطعت تقريبا ان اشعر بنسيم الربيع الجديد، وبدأت مخيلتي بالتحليق في سماء ارضنا التي اضحت اكثر بهاء في اعين كافة ابناء شعوبنا، المعارضون منهم والمؤيدون. هناك في حديقة البيت الابيض، كان بالامكان تقريبا سماع اقدام الجنود الثقيلة وهي تغادر المسرح بعد سنوات من العداء. كان بالامكان الاستماع للخطى الناعمة الجديدة وهي تدب خفيفة في عالم السلام المنتظر.

ومع ذلك فلم يكن بالامكان الابتعاد كثيرا عن الواقع.

اعلم ان حل المشكلة الفلسطينية قد يكون المفتاح لبداية جديدة، الا ان ذلك لا يشكل في اي حال من الاحوال الجواب للعديد من المتطلبات العديدة التي تنتظر عودتنا الى ارض الوطن.

لقد شهد العقد الماضي تطورات عظيمة، حيث كانت نهاية لمواجهة بين الشرق والغرب، وفتح الباب أمام الاختفاء النهائي والتدريجي للاستقطاب بين الشمال والجنوب، في حين ان قارة اسيا العظيمة وأميركا الجنوبية الواعدة بدأتا في اظهار ديناميكية اقتصادية خاصة بها أما الحدث المثير الذي شهدته جنوب افريقيا فجاء اعلان عظيم آخر. وهكذا وعلى عكس كافة الافتراضات، فقد ظهر انه لا الجغرافيا ولا العرق يمكن ان يشكلا مزية أو اعاقة للانجازات الاقتصادية.

شهدنا نهاية لبعض الحروب، لنكتشف ان المتحاربين لم يصلوا لارض الميعاد التي حاربوا من اجلها صحيح ان بعض الشعوب حققت استقلالها، الا انها لم تستطع الاستمتاع بالنتائج بصورة فعلية. قد تكون المخاطر انتهت. الا ان آمال الشعوب تبخرت، لقد تعلمنا ان نهاية الحرب يجب ان تشكل بداية جديدة بداية تنتهي معها الرغبة في القتال وتشكل نهاية للتعصب النفسي.

ما من دولة، غنية كانت ام فقيرة، تستطيع اليوم تأمين امنها

ما لم يتم ضمان أمن المنطقة بالكامل، ان مدى الامن الاقليمي يجب ان يتجاوز مدى الصواريخ الباليستية التي قد تضرب كلا منا وجميعنا في ذات الوقت، نحن نجاهد للتوصل الى سلام شامل، سلام يتطلب الشفاء الكامل لكل الجروح.

من الناحية الجغرافية، نعيش جنبا الى جنب مع المملكة الاردنية ، وما هو واضح جغرافيا يجب ان يكون كذلك سياسيا. لقد توصلنا بالفعل الى اتفاق مع المملكة الهاشمية حول العديد من القضايا المتعددة، وما من شك في اننا نستطيع اكمال الحكاية، وهي اننا نستطيع منح الشعبين على طرفي النهر السلام الكامل، بامكان البحر الميت "ان يتحول الى نبع لحياة جديدة، وبامكان مياه نهر الاردن العتيق ان تتحول الى مصدر للرخاء، بل نحن مصممون في الواقع، على صنع السلام مع سوريا. كما ولن نتخلى عن التفاوض مع جيراننا اللبنانيين، فليس لدينا اية اطماع اقليمية ولا مبررات سياسية في لبنان، الا اننا ندعو ان لا تبقى الاراضي اللبنانية ساحة للمشاغبين، ويبقى الامر للبنان للاختيار بين حزب الله الذي ينشط على أرضه ويأتمر بالاوامر القادمة من بلد آخر او ن يكون له جيشه الواحد وسياسته الواحدة وعرض حقيقي بتأمين الهدوء لشعبه والامن لجيرانه. ان لبنان لا يحتاج الى اذن لاستعادة استقلاله، ولا

يتوجب عليه تأجيل عودته الى سياسة متوازنة،

سيدي الرئيس، لست واثقا من ان نظاما عالميا جديدا قد ساد العالم الآن، الا اننا نشعر جميعا بأن عالما جديدا ينتظر استتباب النظام.

نحن نشعر بتشجيع من المحاولة الجديدة التي تبذلها الامم المتحدة لتلبية النداءات الاقتصادية والاجتماعية للحقبة الجديدة. واذا كانت الامم المتحدة قد جاءت لتلبية متطلبات سياسية، فهي اليوم مطالبة بمواجهة تحديات اجتماعية واقتصادية

على الشرق الاوسط الذي يشغل جزءا كبيرا من نشاط الامم المتحدة، ان يحقق الرخاء وليس السلام فحسب ولاقامة شرق اوسط حديث، نحتاج الى الحكمة بقدر ما نحتاج الى المال.

يتوجب علينا ان نتخلص من حماقات الماضي المكلفة وتبني مبادىء الاقتصاد الحديث. من سيدفع ومن الذي سيتوجب عليه ان يدفع كلفة الجيوش الزائدة عن الحاجة؟ من سيتحمل ومن سيتوجب عليه ان يتحمل ثمن سباق التسلح الذي وصل الى ٦٠ مليار دولار سنويا؟ من سيدفع ومن سيتوجب عليه أن يدفع ثمن الانظمة القديمة العاجزة؟ من سيعمل على تعويض الرقابة التي

مضى عليها الدهر على البريد والتجارة والتنقل؟ ومن سيتجاوب مع الدولة التي يغلب الشك فيها على روح الناس المقدامة.

نستطيع بل يتوجب علينا الالتفات الى التطورات العلمية الواعدة والى اقتصاد السوق والتعليم الشامل. علينا ان نؤسس صناعتنا وزراعتنا وخدماتنا على قمة التكنولوجيا المتاحة. علينا ان نستثمر في مدارسنا.

اعلم ان الشكوك تظهر عندما نتحدث عن السوق المشتركة في الشرق الاوسط أو عند الاعلان عن استعداد اسرائيل بعلمائها ومهندسيها، حيث قد يفسر ذلك على انه محاولة اسرائيلية للهيمنة أو تتبوأ الصدارة. هنا اسمحوا لي ان اقول بصدق وبصوت عال اننا لم نقدم تنازلات اقليمية لنحقق التفوق الاقتصادي. فعصر الهيمنة السياسية والاقتصادية قد ولى، في حين فتحت الابواب للتعاون.

هناك تساؤلات اخرى حيال اقامة سوق مشتركة في الشرق الاوسط. فكيف يمكن تحقيق ذلك في وقت تتباين فيه الانظمة السياسية وتختلف الاقتصاديات؟ ان الاختلافات هذه لا يجب ان تمنعنا من القيام معا بما يمكن القيام به مجتمعين كمحاربة الصحراء وزراعة الاراضي البور.

ان التكنولوجيا المتطورة تتيح للشعوب تحقيق الاستقلال الفعلي وتجربة الحرية الحقيقية السياسية منها والاقتصادية. ليس هناك من جديد فيما يتعلق بندرة المياه في الشرق الاوسط. فقد شرب يعقوب واسحاق من نفس الآبار حتى عندما اختلفت بهما السبل. غير انهما وعلى عكس اليوم، لم يكونا يملكان القدرة على تحلية مياه البحر، والتحكم بالري من خلال الكمبيوتر او ان يحظيا بالتكنولوجيا الحيوية.

اننا اليوم أمام فرصة مختلفة تماما. فتحضير الاراضي سيصاحبه العديد من فرص العمل لكافة الناس في الشرق الاوسط. ولعل اكثر الفرص الواعدة تكمن في تطوير السياحة؟ فما من فرع آخر من فروع الصناعة يؤمن ضمانات بتحقيق نمو فوري في الشرق الاوسط مثل السياحة. علينا ان نفتح المسالك المؤدية الى المعالم السياحية الغنية التي تزخر بها دول الشرق الاوسط، مع العلم بان السياحة انما تعتمد في المقام الاول على الاستقرار والهدوء وتعمل في نفس الوقت على اشاعة وتعزيز هذا الهدوء ونشر الصداقة بين الشعوب.

علينا ان نشيد بنية تحتية بوسائل حديثة حتي نتفادى خلافات الماضي. فطرق النقل الحديثة ووسائل الاتصالات الثورية ستحول

التقارب الجغرافي الى خصائص اقتصادية. علينا ان لا نطالب دافعي الضرائب في الدول الاخرى تمويل حماقاتنا بعد الان، والعمل على تصويب هذه الحماقات بانفسنا. اننا لا نملك الحق الاخلاقي في المطالبة بتمويل الحروب غير المبررة ولا الانظمة الضارة.

اذا ما استطعنا استبدال هدير المدافع بطرقات المطارق، فان العديد من الدول ستكون اكثر من مستعدة لمد يد المساعدة لنا والاستثمار في مستقبل افضل، ودعم عملية استبدال المواجهة بالتنافس الاقتصادي الملح. ان الاسواق قد تخدم متطلبات واحتياجات الشعوب بنفس القدر الذي تحدد به الرايات مصير الامم. لقد حان الوقت لبناء الشرق الاوسط الجديد من اجل الشعوب وليس من اجل الحكام فحسب.

لقد مرت ١٣ عاما على توقيع معاهدة السلام مع مصر. وفي عالم يزخر بالمشاكل التي توصف بأنها غير قابلة للحل، اثبت الاسرائيليون والفلسطينيون اخيرا انه لا وجود في الواقع لشيء اسمه مشاكل غير قابلة للحل سوى في عقول الناس الذين يحلو لهم مثل هذا الاعتقاد.

لقد تفاوضنا ونجحنا في حل احد اكثر المشاكل تعقيدا في

القرون القليلة الماضية. وقد يحق لنا الان مخاطبة الشعوب الاخرى المتصارعة بعبارة: لا تيأسوا، ولا تستسلموا لهواجس وافكار الماضي ولا تجعلوا لليأس والاحتياطات الجديدة مكانا في حياتكم.

مع اقتراب نهاية القرن العشرين، تعلمنا من الولايات المتحدة وروسيا انه لا يمكن حل المخاطر العسكرية الجديدة بالقوة العسكرية، بل بالحلول السياسية، والاقتصاديات الناجحة لم تعد حكرا على الاغنياء والاقوياء بل تمثل نموذجا لكل امة على استعداد لتبني سياسة العقل المتفتح والعلم. لقد رأينا مع نهاية القرن الحالي ان السياسات تستطيع تحقيق الكثير بالنية الحسنة بدلا من القوة، وبان الاجيال الصغيرة تراقب وتقارن من خلال وسائل الاعلام المتاحة وظروف وحياة الآخرين بظروفها. انهم يتابعون مظاهر الحرية والسلام والرخاء ويتعلمون ان تحقيق المزيد يتطلب بذل المزيد من الجهد.

اذا كان علينا ان نمثل طموحات وآمال الاجيال القادمة، فانه يتوجب علينا مزج السياسات الحكيمة بالامن الاقليمي واقتصاديات السوق. لقد ولدنا متساويين تاريخيا، ونستطيع ان نعمل على ولادة عصر جديد بالتساوي والتعاون.

المحتويات

الشرق الاوسط الجديد

كثيرون الذين سينخدعون وللوهلة الاولى بموضوعية بيريز ومنطقه وهو يتحدث في كتابه «الشرق الاوسط الجديد» عن فشل الحروب وأهمية السلام. غير انه سرعان ما يكشف القارىء الواعي أن هذا السياسي الاسرائيلي المخضرم انما يدس السم بالعسل وأن دعوته الظاهرية للسلام لا تخفي الاستراتيجية التوسعية التي التزم بها قادة اسرائيل والحركة الصهيونية حتى من قبل قيام دولتهم على أرض فلسطين، وهي استراتيجية تعبر عن قناعة راسخة موجودة في عقول قادة حزبي العمل والليكود في نفس الوقت، قناعة تقوم على ضرورة استمرار - الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة وإن اختلفت الوسيلة، وتغيرت من دبابة الى بضاعة متقنة الانتاج.



المملكة الاردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٦٣٨٦٨٨
فاكس ٦٥٧٤٤٥ ◆ منشورات العام ١٩٩٤ م
◆ الغلاف: زهير أبو شايب.